الاثنين 17 تشرين الأول 2022
العدد 4753 السنة السابعة عشرة
Lundi 17 Octobre 2022 nº 4753 17ème année

24 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
لا توازن في سوق النفط؟

● سامي زغيب، سامي عطاالله
فساد في الموازنة

● ماهر سلامة
الأزمة المقبلة عبر «كريدي سويس»

قصة عميل اسرائيلي «مسبّع الكارات»

تجنيد في ساحل العاج واختبار في عمّان والزوجة ضابط اتصال [4]

حكومة ورئاسة على وقع التفاهم البحري [2]

تشكّل مجموعات «عرين الأسود» قلقاً أمنياً متنامياً لكيان الاحتلال، يعزّزه إصرارها على بثّ حالة وعي نضالي في الشارع الفلسطيني (أ ف ب)

الضفة المقاومة «الجديدة» تُنهك العدو

[8 ـ 9]

قضية اليوم

حكومة ورئاسة على وقع التفاهم البحري

إبراهيم الأمين

استهلاك الاشتباك في ملفي الحكومة والرئاسة يهدد بانفجار كبير يطيح أولاً المؤسسات العسكرية والأمنية (هيثم الموسوي)

خيط دقيق يفصل بين الابتهاج بتفاهم تشرين البحري والغضب منه. خيط يتصل أساساً بالحياة السياسية الداخلية. من الواضح أن الرافضين للتفاهم ليسوا فئة واحدة. بينهم أصحاب وجهة نظر قانونية أو تقنية مفادها أن لبنان ما كان يجب أن يقبل بأقل من الخط 29، وبينهم من يعتقد بأنه كان في إمكان المقاومة والحكم، بمزيد من الصبر، الفوز بما هو أكثر من الخط 23. ولكن، إلى جانب هؤلاء، مجموعة لا يعنيها الموضوع أساساً، ولا تعرف عن الحقول والبلوكات والحدود والقوانين الدولية شيئاً. جل ما يهمها أمران فقط: من أنجز التفاهم ومن سيستفيد منه سياسياً، الى جانب السؤال المشروع حول مصير العائدات المفترضة من الإنتاج النفطي والغازي المرتقب بعد سنوات؟

لحظة التوصل الى التفاهم طابقت لحظة لبنانية شديدة التعقيد تتعلق بالاستحقاقات الدستورية الداهمة بعد الانتخابات النيابية: البحث عن رئيس جديد للبلاد، وعن السياسية الداخلية. من الواضح أن الرافضين للتفاهم ليسوا فئة واحدة. بينهم أصحاب وجهة نظر قانونية أو تقنية مفادها أن لبنان ما كان يجب أن يقبل بأقل من الخط 29، وبينهم من يعتقد بأنه كان في إمكان المقاومة والحكم، بمزيد من الصبر، الفوز بما هو أكثر من الخط 23. ولكن، إلى جانب هؤلاء، مجموعة لا يعنيها الموضوع أساساً، ولا تعرف عن الحقول والبلوكات والحدود والقوانين الدولية شيئاً. جل ما يهمها أمران فقط: من أنجز التفاهم ومن سيستفيد منه سياسياً، الى جانب السؤال المشروع حول مصير العائدات المفترضة من الإنتاج النفطي والغازي المرتقب بعد سنوات؟

مشكلة الفريق الكبدي ليست في أصل الإنجاز فقط، بل في الشكل أيضاً. فقد أدرك هؤلاء، ولسوأ باليد، أن الحصار الغربي والعربي على تحالف عون - حزب الله انكسر بقوة الحاجة الى الإنجاز. فاضطر الأميركيون الذين يضعون جبران باسيل على قوائم المعاقبين إلى التحاور معه مباشرة، وليس فقط من خلال المسؤول عن الملف نائب رئيس المجلس الياس بوصعب. وكذلك فعل الفرنسيون وممثلو الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، ممثلة بقطر التي لم يسبق لها أن قطعت علاقاتها مع أحد ربطاً بالانتهازية الهائلة التي تتسم بها سياستها، والتي كلفت من الولايات المتحدة بمشاركة الفرنسيين في تولي جانب من الملف اللبناني، في ظل الحرد السعودي، وخشية مصر والإمارات والكويت من أي خطوة تغضب محمد بن سلمان.

> من الطبيعي أن يكون باسيل أكثر تشدداً بعد الترسيم ومن الصعب تجاوزه قبل نهاية العهد أو تجاهل موقفه في الرئاسة

وهذا التواصل لم يكن محصوراً بالجوانب التقنية المتعلقة بملف التفاهم النفطي والغازي، بل أساساً بالخطوات المستقبلية، أي ما يتعلق بالتنقيب والاستخراج والقانون السيادي، وهي أمور تتطلب مناقشات في الجوهر لعمل السلطتين التشريعية والتنفيذية. وإذا كان التيار الوطني الحر يحظى بثقة المقاومة في ما خص ملفات الصراع مع العدو، فإن التيار لا يعاني أزمة كبيرة في تصوره للقوانين التي يجب أن تشرّع بما خص المرحلة المقبلة.

وفقاً لهذه القاعدة، سيجد اللبنانيون أنفسهم في القادم من الأيام أمام صنفين من النقاش حول مستقبل الغاز والنفط. وستحتل الشاشات والمنابر حفنة من الخبراء والمتخصصين الذين لا نعرف كيف نميّزهم، وسيخرج من يريد أن يفرض علينا أبناء الثقافة الغربية الاقتصادية أو العلمية بوصفهم القادرين فقط على إبداء الرأي، وسيطل حشد من ممثلي الجمعيات غير الحكومية التي قامت قبل عشر سنوات لهذا الغرض، وكذلك فريق الشركات المالية والصناعية التي تريد أن تستثمر في هذا الإنجاز. وسيكون على اللبنانيين البحث بجد لمعرفة من هي القوى المحلية المستفيدة من هذا العالم، ومن هو جيش السماسرة الجديد الذي سينتشر على طول الساحل اللبناني باسم الطوائف والمذاهب والفرق.

أي حكومة؟

واقع ما يحصل يحيلنا مباشرة الى السؤال عن مصير الحكومة. صحيح أن غالبية ساحقة من المعنيين باتت تقرّ بأن عدم تشكيل حكومة كاملة الصلاحيات في ما تبقى من ولاية الرئيس عون يهدد بمشكلة كبيرة لأن رئيس الجمهورية سيوقع مرسوم إقالة الحكومة الحالية، وسيبادر فريق وزاري وازن إلى الانسحاب من الحكومة وتركها من دون غطاء سياسي. لكن بين الأقطاب من يعتقد أنها ليست مشكلة كبيرة، وأنه يمكن تجاوزها من خلال تفاهمات بين الأقطاب البارزين في الدولة. وهؤلاء، يبدو أنهم لم يقرأوا جيداً المفاعيل الأولية لتفاهم البحر على التوازن السياسي الخاص بتشكيل الحكومة قبل آخر الشهر.

لنرسم اللوحة ببساطة. بعيداً عن نقاش لا بد منه حول تجربة التيار الوطني الحر خلال السنوات التي تولى فيها دوراً تنفيذياً في الحكومة أو البلديات أو رئاسة الجمهورية، فإن واقعنا اليوم يؤكد أن من يريد تشكيل حكومة قبل نهاية العهد، مضطر إلى التعامل بواقعية شديدة مع من بيده التوقيع والنفوذ والتمثيل والفعالية. وإذا كان الفريق الخصم لباسيل (يضمّ الرئيسين نبيه بري ونجيب ميقاتي، ووليد جنبلاط وجمعية المصارف ومصرف لبنان وجماعة أميركا وفرنسا والسعودية) لا يريد ضم باسيل الى الحكومة الجديدة، فعليه أن يبحث عن صفقة مع القوات اللبنانية ومع بقية الممثلين المنتخبين للمسيحيين في لبنان. ويحتاج هؤلاء الى غطاء ولو مؤقت من بكركي في لحظة الانقسام المسيحي الكبرى.

وإذا كان ذلك غير متاح بفعل وجود الرئيس عون من جهة، وتحفظ - إن لم يكن معارضة - حزب الله من جهة ثانية، فإن خصوم باسيل معنيون بالبحث معه عن تسوية انطلاقاً من حالة اللايقين إزاء انتخاب رئيس جديد خلال أسبوعين. والاتفاق مع باسيل يجب أن ينطلق من الحسابات البسيطة التي تقول إن أي حكومة تدير البلاد في ظل الشغور الرئاسي، يفترض أن تكون قوية وتعكس التوازن السياسي في البلاد عند اتخاذ أي قرار. وهذا يقود الى مقاربة مختلفة. وفي هذه الحالة، يبدو باسيل واضحاً في أنه يريد حكومة جديدة يتمثل فيها تياره وفريقه السياسي بوزراء لهم وزنهم السياسي وتمثيلهم المباشر، الى جانب ما يفترض أن يقدمه من اختصاصيين في الملفات المعقدة.

بهذا المعنى، لم يعد هناك من معنى للحديث عن تعويم الحكومة الحالية في حالة الشغور الرئاسي، وبهذا المعنى يمكن فهم الرفض المسبق من عون وباسيل لكل المقترحات التي تريد تكريس الأمر الواقع، وكان لا مشكلة في البلاد في حالة الشغور الرئاسي. أما اتكال الرئيسين بري وميقاتي على حزب الله لإقناع باسيل بالتراجع عن مطالبه فغير واقعي، لأن باسيل نفسه يريد من حزب الله أن يمارس الضغط على بري وميقاتي لتعديل شكل الحكومة. وفي هذه الحالة، سيكون حزب الله أمام معضلة كبيرة، لا يمكنه معها فرض إرادته على أي من الفريقين بخلاف ما يعتقد كثيرون.

أما الجانب الآخر من النقاش فهو المتعلق ببرنامج عمل الحكومة المقبلة، وهو برنامج في حال ثبوت عناوينه الرئيسية سيكون أساس برنامج أي حكومة تأتي مع رئيس جديد. وما يطلبه الرئيس عون أو باسيل من برنامج عمل يتصل عملياً بالنقاط الرئيسية التي تعيدنا الى المربع الأول الخاص بواقع لبنان ما بعد تفاهم الغاز، لأنه لا يمكن إدارة البلاد مع الفريق المالي والنقدي والاقتصادي نفسه. وعندها يجب فهم أنه لا يمكن بقاء رياض سلامة ومعه فريق كبير من المصرفيين والخبراء الماليين والنقديين ومن الموظفين في مواقعهم بعد كل ما حصل، كما لا يمكن الركون الى التشريعات الهزلية التي تفرض قوانين يمكن للسلطة الإجرائية تجاوزها من خلال تسويات سياسية جانبية. ويجب الفصل فوراً في الملف القضائي مع سلطة فاشلة ومنحازة كالتي يديرها سهيل عبود الآن.

الحكومة كتمرين للرئاسة

بناء عليه، فإن النقاش القائم حول ما يفترض أن تكون عليه الحكومة في حالة الشغور الرئاسي، سيكون له ما يطابقه في ما خصّ الاستحقاق الرئاسي نفسه. وفي هذه الحالة، هناك خيارات ضيقة:

إما رئيس تفرضه أميركا والسعودية، وهذا دونه انفجار كبير يطيح كل ما بقي في هذه البلاد.

وإما رئيس أقرب الى 8 آذار، وهذا دونه تغييرات جوهرية في تحالفات حلفاء حزب الله من المسيحيين وإعادة تموضع لوليد جنبلاط.

وإما رئيس تسوية من النوع الذي يفترض به التزام الحياد مع الجميع. وفي حالة لبنان، فإن الحياد يعني تسويات يومية مع بقية أركان الدولة، وهذا يعيدنا الى نقل المعارك الى داخل الحكومة وإلى الشارع أيضاً. وفي ظل الاحتقان السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني، فإن خطر اندلاع الفوضى المتنقلة سيكون حاضراً بقوة، ولن يكون بمقدور أحد، بمن فيهم الجيش اللبناني، منع تطوره وتمدده وحتى إصابة المؤسسات الأمنية والعسكرية نفسها بسوء قد يقود في لحظة كبيرة الى انقسامها وتعطيلها كأداة وطنية جامعة، وهو مركز الخطر الكبير.

في حالة لبنان الفاقد للصديق أو الوصيّ الخارجي القادر على الضرب على الطاولة، ليس أمامنا سوى الصبر والصلاة على ما بقي من هيكل الدولة لا يسقط دفعة واحدة فوق رؤوسنا جميعاً!

تقرير

تحدّيات تركة عون بعد مغادرته بعبدا إلى الرابية

يغادر رئيس الجمهورية العماد ميشال عون قصر بعبدا، تاركاً وراءه إرثاً سياسياً ومجموعة انتظارات حول موقعه في التركيبة السياسية. وعلى كتفه حزب سياسي سيكون خاضعاً بعد الآن للمعاينة. ومجموعة مرشحين وقوى سياسية ستتجاذب تركته

هيام القصيفي

كان العماد ميشال عون يحلم بالرئيس كميل شمعون. صورة شمعون شكّلت له، ولاحقاً لرئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل، مثالاً يُحتذى في الموقع الذي حفره شمعون في البيئة المارونية سياسياً وشعبياً. وقد يكون ذلك أحد العناصر التي جعلت علاقة عون تنتظر مؤتمراته الصحافية وإطلالاته بالراحل داني كميل شمعون وطيدة، بخلاف موقف النائب السابق دوري شمعون المعروف بخصومته الحادّة لعون ومواقفه السياسية.

أراد عون أن يكون عهده وممارسته السياسية على مثال شمعون فلم ينجح في الوصول إلى عهد الازدهار والعز بعدما استفحل الانهيار في شكل غير مسبوق في حياة اللبنانيين. ويريد أن يكون بعد نهاية عهده كما أصبح شمعون بعد انتهاء ولايته زعيماً لا يُقارَن. ورغم أن رئيس الجمهورية تحوّل إلى أحد الزعماء الموارنة منذ التسعينيات، إلا أن وصول رئيس الجمهورية إلى نهاية عهده يسحب من التداول الحضور الطاغي سلباً أو إيجاباً، إذ عرف باسيل كيف يطوّع أحياناً الإعلام وأحياناً الطبقة السياسية لخدمة مشروعه، ولو اصطدم المشروع بحائط مسدود أو نجح فيه. وقيادة باسيل، بحكم طبيعة المناصرين والمحازبين، ستصبح في ظل عون أكثر حضوراً وترسّخاً، فمواقف رئيس الجمهورية (السابق) لن تبقى فاعليتها بعد أسبوعين، كما هي حالها اليوم. وستعود الكلمة الفصل المنتظرة في تحديد وجهة الحدث السياسي للتيار من الآن وصاعداً، إلى باسيل رئيس أكبر الأحزاب المسيحية والكتلة النيابية، في انتظار ما ستكشفه الأيام المقبلة من تعثر في بنية التيار وقاعدته، وهذا أمر منفصل تماماً. وهو اختبار فاعلية باسيل وامتحان لقيادته بعد انحسار موجة الاحتفالات بخروج مشرّف لعون من بعبدا، ومدى التزام المعيّنين في مراكز إدارية حساسة باستمرار ولائهم لباسيل.

رابعاً، دخل عون إلى قصر بعبدا على كف تسوية سُنية - مسيحية - شيعية، لكنه يخرج من دون مواكبة سُنية - مسيحية، وفي ظل تباين تام مع بكركي، بل بتسوية الترسيم البحري التي ظلّلها اتفاق مع حزب الله أولاً وأخراً. وهذا يعيد عون إلى المربع الأول الذي انطلق منه حين عاد إلى لبنان عام 2005 وصاغ ورقة التفاهم مع الحزب عام 2006. وهذا ليس أمراً بسيطاً في حياة رئيس للجمهورية يعود إلى البقعة الأضيق في مسار حياته السياسية، وسيكون من الصعب تجاوز التيار لهذه الحالة في خضمّ معركة رئاسة الجمهورية وكثرة المرشحين الذين سيتحررون من عبء سطوة العهد الذي كان يعدّ باسيل لخلافته.

> على مدى ثلاثين عاماً انحسرت الحالة العونية داخل الجيش

خامساً، أسّس عون لحالة عونية عسكرية داخل مؤسسة الجيش. لكن، على مدى ثلاثين عاماً، انحسرت هذه الحالة، والضباط الذين كانوا يوالون عون لخدمتهم معه مباشرة إما تقاعدوا وإما تبدّلت مواقعهم، بمن فيهم ضباط ما يسمى دورة عون في حين خرج شمعون من القصر في الـ58 والرئيس أمين الجميل في الـ46. والاثنان حافظا على موقعهما الماروني المسيحي داخل التركيبة السياسية بمستويات مختلفة، فخاض الأول معارك على مختلف الأصعدة، من الحلف الثلاثي والجبهة اللبنانية ودوره في الحرب وزيراً ومرشحاً دائماً لرئاسة الجمهورية. أما الثاني فخاض معارك مع القوات وداخل حزب الكتائب وخارجه إلى أن استردّ الحزب بعد مخاض طويل.

ثانياً، في وجدان كل ضابط وإداري ووزير ونائب تصبح كلمة «سابق» ثقيلة وفي غير محلها. قلة من السياسيين عرفوا كيف يتعاملون مع الخدمة العامة، كما يفعل ساسة غربيون، فيبقون في مقدم الحدث ولو من دون موقع وظيفي، أو يتراجعون إلى الصف الخلفي من دون ضجيج، ويتاقلمون مع انتهاء عهدهم. صحيح أنه من الصعب تصوّر عون من دون دور سياسي فاعل، إلا أن المشكلة لا تكمن فقط في طموح المسؤول «السابق» للبقاء قائداً بالراحل داني كميل شمعون وطيدة، بخلاف موقف النائب السابق دوري شمعون المعروف بخصومته الحادّة لعون ومواقفه السياسية.

سينفكون عنه شيئاً فشيئاً. وهذه طبيعة الطبقة السياسية والمالية في لبنان، ومن لم ينصع لتعليمات رئيس الجمهورية لن يمتثل لرغبات رئيس سابق، بمن في ذلك مقرّبون من حلقة التيار وخارجها.

ثالثاً، لا يمكن لأي طرف خصم أو حليف التقليل من دور عون وأهميته كسياسي محنّك منذ التسعينيات. لكن إلى جانب عون نشأت قيادة جبران باسيل في السنوات الـ17 الأخيرة منذ عام 2005 وهي قيادة أظهرت حضورها الطاغي سلباً أو إيجاباً، إذ عرف باسيل كيف يطوّع أحياناً الإعلام وأحياناً الطبقة السياسية لخدمة مشروعه، ولو اصطدم المشروع بحائط مسدود أو نجح فيه. وقيادة باسيل، بحكم طبيعة المناصرين والمحازبين، ستصبح في ظل عون أكثر حضوراً وترسّخاً، فمواقف رئيس الجمهورية (السابق) لن تبقى فاعليتها بعد أسبوعين، كما هي حالها اليوم. وستعود الكلمة الفصل المنتظرة في تحديد وجهة الحدث السياسي للتيار من الآن وصاعداً، إلى باسيل رئيس أكبر الأحزاب المسيحية والكتلة النيابية، في انتظار ما ستكشفه الأيام المقبلة من تعثر في بنية التيار وقاعدته، وهذا أمر منفصل تماماً. وهو اختبار فاعلية باسيل وامتحان لقيادته بعد انحسار موجة الاحتفالات بخروج مشرّف لعون من بعبدا، ومدى التزام المعيّنين في مراكز إدارية حساسة باستمرار ولائهم لباسيل.

رابعاً، دخل عون إلى قصر بعبدا على كف تسوية سُنية - مسيحية - شيعية، لكنه يخرج من دون مواكبة سُنية - مسيحية، وفي ظل تباين تام مع بكركي، بل بتسوية الترسيم البحري التي ظلّلها اتفاق مع حزب الله أولاً وأخراً. وهذا يعيد عون إلى المربع الأول الذي انطلق منه حين عاد إلى لبنان عام 2005 وصاغ ورقة التفاهم مع الحزب عام 2006. وهذا ليس أمراً بسيطاً في حياة رئيس للجمهورية يعود إلى البقعة الأضيق في مسار حياته السياسية، وسيكون من الصعب تجاوز التيار لهذه الحالة في خضمّ معركة رئاسة الجمهورية وكثرة المرشحين الذين سيتحررون من عبء سطوة العهد الذي كان يعدّ باسيل لخلافته.

خامساً، أسّس عون لحالة عونية عسكرية داخل مؤسسة الجيش. لكن، على مدى ثلاثين عاماً، انحسرت هذه الحالة، والضباط الذين كانوا يوالون عون لخدمتهم معه مباشرة إما تقاعدوا وإما تبدّلت مواقعهم، بمن فيهم ضباط ما يسمى دورة عون

> على مدى ثلاثين عاماً انحسرت الحالة العونية داخل الجيش

الصعب تجاوز التيار لهذه الحالة في خضمّ معركة رئاسة الجمهورية وكثرة المرشحين الذين سيتحررون من عبء سطوة العهد الذي كان يعدّ باسيل لخلافته.

خامساً، أسّس عون لحالة عونية عسكرية داخل مؤسسة الجيش. لكن، على مدى ثلاثين عاماً، انحسرت هذه الحالة، والضباط الذين كانوا يوالون عون لخدمتهم معه مباشرة إما تقاعدوا وإما تبدّلت مواقعهم، بمن فيهم ضباط ما يسمى دورة عون من المرشحين.

(هيثم الموسوي)

1994. ورغم أن جيلاً عونياً جديداً نشأ والتحق بالمؤسسة العسكرية، إلا أنه صار في ظل قيادتين للجيش مع العماد جان قهوجي والعماد جوزف عون حالة محصورة، وتوازي باهميتها حالات الضباط الملتزمين بأوامر قيادتهم، لكن لهم ضمناً انتماءات «طبيعية» إلى أحزاب وقوى سياسية أخرى، سواء أكانت مسيحية كقوات أو كتائب أم إسلامية كتيار المستقبل وحزب الله وحركة أمل، وهذا أمر معروف، ولو أن الجيش يحرص على التأكيد على إبعاد الضباط عن الولاءات السياسية. هذا يعني أنه لن يبقى لعون لدى خروجه النفوذ ذاته الذي كان يملكه قبل أن يصبح رئيس جمهورية أو خلال توليه بفعل قيادته المباشرة للجيش ولبعض المراكز العسكرية الحساسة، أو للواء الحرس الجمهوري. بالنسبة إلى الجيش يصبح عون رئيساً سابقاً للجمهورية، يتمتع بنفس الحماية والعناصر الذين يُؤمّنون للرؤساء السابقين كامين الجميل وإميل لحود وميشال سليمان، وجميعهم يختارون من سليتحق بهم من مقرّبين منهم، سواء من الجيش أو من أي جهاز آخر، وفي هذه الحالة يمكن أن يكون من أمن الدولة، وعادة لا تقف القيادة العسكرية عائقاً في وجه طلباتهم، وهذا ليس جديداً. أما نفوذ رئيس التيار الوطني الحر فسينسحب بدوره بحكم الأمر الواقع، مع العلم أن باسيل وقيادة الجيش ليسا على وحدة حال مزمنة منذ حادثة قبرشمون وصولاً إلى طلبات باسيل في التعيينات العسكرية التي لم تلبّها قيادة الجيش والخلاف المزمن مع قيادته. وخروج حزب التيار من قصر بعبدا سيُخرجه حكماً من تأثيرات مباشرة على القيادة التي سيصبح عمادها جوزف عون في الصف الأول من المرشحين.

(هيلم الموسوي)

علم وخبر

أمن الدولة يستعين بموقوف للصيانة

أوقف جهاز أمن الدولة أخيراً المطلوب هـ. ش. بجرم نصب واحتيال في أحد مقاهي بيروت. وبعد نقل الموقوف إلى مديرية بيروت الإقليمية، تمكّن من نسج علاقة جيدة مع الضابط المسؤول عن التحقيق، فبات يقضي معظم وقته في مكتبه. وكونه قادراً مالياً، تكفّل بإجراء تحسينات إنشائية في المركز على حسابه الخاص، وقد بدأت الورشة بالفعل حيث جرى «نفض» عدد من المكاتب.

ورشة في الكنيسة الأرثوذكسية

بعد استنهاض أبرشياتها في سوريا بعيداً عن أي صخب إعلامي، يؤكد مطلعون أن ورشة كبيرة تعدّها البطريركية الأرثوذكسية أيضاً للبنان، حيث تواجه الأبرشيات صعوبات وإن كانت لا تقارن بما عرفته في سوريا بعد سنوات الحرب. وقد نجح البطريرك يوحنا اليازجي في إحداث تحوّل كبير في عمل كنيسته في سوريا، وهو يتطلّع إلى تكراره في لبنان، في ظلّ فصله الكامل بين الأجندات السياسية وعمل الكنيسة والأبرشيات، ونجاحه في إخراج موقعه من أي تموضع سياسي، مع العلم أن كل ما أشيع أخيراً عن وجود خلفية سياسية لفصل أحد المطارنة غير صحيح، وأن للأمر خلفيات شخصية وسلوكية.

البعريني لا يلتزم بمرشح السفارة

مرّ تعبير النائب وليد البعريني، الجمعة الماضي، عن دعمه ترشيح رئيس تيار المردة سليمان فرنجية من دون أيّ ردود فعل. وكان البعريني قد أظهر انفتاحاً كبيراً في الأسبوعين الماضيين على السفارة السعودية وحرصاً على مراعاة المملكة، لكنه رفض المشاركة في وفد كتلة الاعتدال الوطني الذي زار رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع، وهو أبلغ زملاء في الكتلة أنّ موقفه من الرئاسة تحكمه اعتبارات أخرى، قبل أن يقرّر الانعطافة علناً في مقابلته مع «المؤسسة اللبنانية للإرسال»، معلناً دعمه لترشيح فرنجية.

العلاقة بين بكركي وباسيل

يؤكد رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل أن تجربة التنسيق في المواقف مع البطريركية المارونية كانت إيجابية جداً، ويفترض أن يتطور تنسيق الموقف بين التيار وبكركي في ما يخصّ الاستحقاق الرئاسي. فيما نقل زوار بكركي أن البطريرك بشارة الراعي عاد بعد الانتخابات النيابية للتعامل مع التيار الوطني بحجم تمثيله الحقيقي، وقد عبّر مرات كثيرة عن انزعاجه من الحملة الشخصية على الرئيس ميشال عون من قبل خصومه. ونقل الزوار أن البطريرك أقرب الى حصول توافق مسيحي ووطني حول رئاسة الجمهورية في موقف مقارب لموقف باسيل.

قضية اليوم

أوقف فرع المعلومات، في العاشر من آب الماضي، إيلي ق. (مواليد 1984) في بلدته مرجعيون بعد توافر معطيات حول تواصله مع استخبارات العدو الإسرائيلي عبر تطبيقات التواصل الاجتماعي. والموقوف خرّيج كلية الهندسة في الجامعة اليسوعية، و«مسبّع الكارات». أثناء دراسته اشتغل مصفّفاً نسائياً. وبعد تخرّجه عمل لمصلحة جمعية «ميرسي كور» غير الحكومية في إعادة تأهيل سوق مرجعيون بعد عدوان 2006. ومع جمعية أخرى، قبل أن يحظى بين 2007 و2011 بوظيفة مشرف على الأشغال اللوجستية مع قوات اليونيفيل. ثم عمل سائقاً لطبيب لسنة ونصف سنة. عام 2013 سافر إلى نيجيريا حيث عمل في شركة للمقاولات انتقل معها إلى السعودية لثلاثة أشهر. نهاية عام 2016، عاد إلى لبنان. في السنة نفسها سافر الى الدنمارك بهدف السياحة. وفي 2017 سافر الى تركيا حيث التقى حنين ج.، التي ستصبح زوجته. في أواخر 2019 سافر إلى ساحل العاج لمدة شهر لملاقاة زوجته التي انتقلت للعيش هناك. عام 2020 غادر الى السعودية لمدة شهر حيث عمل لدى محام، ثم عاد الى لبنان حيث عمل لمصلحة مؤسسة إنسانية. في أيار 2021 سافر الى ساحل العاج حيث مكث حتى حزيران 2022. ومن هناك بدأت «رحلة العمالة»

قصة عميل اسرائيلي «مسبّع الكارات»

تجنيد في ساحل العاج واختبار في عمّان والزوجة ضابط اتصال

رضوان مرتضى

في التحقيق معه، قدّم الموقوف إيلي ق. أكثر من رواية، منها الرواية التالية: عام 2019، سافر إلى ساحل العاج والتقى «صديق الطفولة» طوني الحاج من بلدة القليعة، وهو زوج ابنة خالته، وطلب مساعدته في الحصول على فرصة عمل في ذلك البلد الأفريقي. والحاج هذا عميل سابق في جيش العميل أنطوان لحد، غادر لبنان مع جيش الاحتلال عام 2000. بدأ تواصله مع الموساد الإسرائيلي في آب 2021، عبر شخص يدعى «رامي»، وهو يهودي يعمل في محل لبيع الذهب في مجمّع Prima Mall التجاري في ساحل العاج. وقال الموقوف إنه سأل «رامي» عن إمكان الحصول على عمل، فطلب منه تقديم طلب، أبلغه بـ«أننا جيران» كونه من «أصول إسرائيلية». وأخبره بأن «هناك كثيراً من الذهب في مرجعيون يمكن الاستفادة منه إذا تمكّنت من إحضاره من لبنان». بعدها، وصله «رامي» بشخص يدعى «آدم»، سأله الأخير عن مدى قدرته على التنقل بحرية في جنوب لبنان، وما إذا كان مقرّباً من حزب الله أو لديه أصدقاء أو أقرباء من مؤيدي الحزب. ثم صارحه بأنه ضابط في جهاز أمني إسرائيلي، وعرض عليه جمع معلومات عن حزب الله وتنفيذ مهمات أمنية، فوافق على العرض. بعدها تم الاتفاق على اللقاء للتعارف، وطُلب منه أن يستعد للسفر إلى لبنان لتنفيذ مهمة تتعلّق بوجود آثار في فندق La Villa في بلدة الخيام، ورسم «خطيطة» تُظهر مداخل الفندق ومخارجه. وبالفعل، وصل إيلي إلى لبنان في آذار الماضي بحجة حاجة زوجته للخضوع لعملية نسائية.

بدا أنّ المهمة كانت اختباراً من الموساد للموقوف الذي بقي في لبنان 15 يوماً قبل أن يُغادر وزوجته إلى ساحل العاج. هناك، تلقى اتصالاً من مشغّله «آدم» طلب منه ملاقاته في الأردن حيث فشل في اختبار على جهاز كشف الكذب، فأبلغه «آدم» عدم متابعة العمل معه مع إمكان معاودة الاتصال به، وأعطاه مبلغ 5100 دولار، وقال له إنه كلّفه الكثير بلا جدوى، واتهمه بأنه قد يكون عميلاً لأحد الأجهزة الأمنية أو أحد الأحزاب.

إفادة جديدة

بعد فترة، خضع الموقوف لجولة جديدة من الاستجواب. ولدى سؤاله مباشرة عن دور «صديق الطفولة» في تأمين التواصل مع الموساد، ارتبك وتصرف على قاعدة أن لدى المحققين معلومات تبيّن كذب إفادته الأولى، فقدّم رواية مختلفة جاء فيها أنه تواصل مع طوني الحاج وشكا إليه سوء أوضاعه المادية وطلب منه المساعدة في العثور على فرصة عمل له تؤمن له ولزوجته حنين حياة كريمة، وتساعده في توفير كلفة علاج والدته التي تعاني مشكلات في الجهاز العصبي. فأبلغه الحاج بأنه يمكن أن يساعده في تعريفه إلى «صديق» يؤمن له عملاً يغيّر مسار حياته، لكنه نبّهه إلى أنّ ذلك قد يُعرّضه لمخاطر، كون صديقه، واسمه «آدم»، ضابطاً في جهاز أمني إسرائيلي. وافق الموقوف على «العرض»، فطلب منه الحاج فتح حساب على «فايسبوك» وإنشاء بريد إلكتروني. مرّ أسبوعان قبل أن يتواصل «آدم» معه ويبلغه بأنّ طبيعة عمله ستكون جمع معلومات عن أحد الأحزاب في لبنان وتنفيذ مهام أمنية. وطمأنه إلى أنّ هذا العمل سيؤمن له «حياة كريمة مادياً ومعنوياً»، وسيشعر بتغيير في حياته خلال أيام». كما سأله عن شقيقه وهو رتيب في الجيش اللبناني، وعما إذا كان سيخبره بعلاقته به، فأجابه بالنفي. وأبلغ الموقوف المحققين أنّ مهمّته الأولى كانت استطلاع فندق La Villa في الخيام ورصده لتحديد المداخل والمخارج والأبواب عبر وضع رسم تشبيهي والإفادة عن عدد عناصر أمن الفندق وأماكن وجودهم. وطلب منه المشغّل ملاحظة ما إذا كان هناك أي وجود لعناصر إيرانية أو حزبية لبنانية مسلحة أو أي تحركات غريبة، للاشتباه في وجود صواريخ داخل الفندق. كما طلب منه وضع رسم تشبيهي لموقع «مستودع صواريخ» خلف مستشفى مرجعيون، وأكد عليه تزويده بالمعلومات عبر البريد الإلكتروني فور عودته إلى ساحل العاج لعدم إثارة الشبهات.

(هيثم الموسوي)

وفي ساحل العاج، طلب منه جمع معلومات عن حزب الله والحصول على رقمَي هاتفَي ع. ش. وح. ز. بحجة أنهما مقرّبان من الحزب، والتأكد مما إذا كان لديهما أجهزة اتصالات لاسلكية وتقديم وصف لهذه الأجهزة. وبالفعل، أعدّ إيلي الرسوم التشبيهية ورَوّد المشغل بها عبر تطبيق الماسنجر، وتقاضى من «آدم» مقابل ذلك 2500 دولار على دفعتين.

بعدها طلب منه «آدم» الاستعداد للتوجه إلى الأردن برفقة زوجته. وقبل الموعد، أرسل إليه 1200 دولار ثمن تذكرتي السفر ولحجز غرفة في فندق «شيراتون» لمدة أسبوع. وقال له إنه سيرسل إليه مع أحد الأشخاص هاتفاً مع شريحة خط اردني فور وصوله.

بعد وصوله إلى عمّان، أمضى يومه الأول في الفندق. في اليوم الثاني، حضر سائق سيارة أجرة وأقلّه وزوجته الى منزل من طبقتين، تحيط به حديقة، يبعد عن الفندق نحو ساعة ونصف ساعة. هناك، استقبلهما شاب وفتاة أخضعاهما للتفتيش قبل أن يقابلا «آدم»، وشخص آخر ممتلئ البنية عرّف عن نفسه باسم «فرانكو». استمر اللقاء خمس ساعات، طُرح عليه خلالها كثير من الأسئلة، من بينها سؤال عن مزرعة في جولا فجرتها المقاومة عام 2009، ومنازل قياديين في حزب الله، وعما إذا كان يشاهد دوريات للمقاومة. كما سُئل عن أماكن تمركز عناصر المقاومة في مرجعيون خلال حرب تموز، فأبلغهم بأن 30 مسلحاً كانوا يختبئون داخل ثلاثة منازل محيطة بمنزله، ويقومون بعمليات قصف من راجمات مموّهة من بين المنازل. وعما إذا كان يعرف عن أي مخازن سلاح، تحدّث عن مخزن خلف مستشفى مرجعيون ورسم خطيطة لموقعه. كما أبلغهم بأن هناك بناءً باسم «آل بهجت» في البويضة اشتراه حزب الله. وعما إذا كان حزب الله يخزّن سلاحاً في المساجد، أجابهم بأنه سمع بذلك.

> اشترط على المشغل التسعير «على القطعة» وزوّده بمواقع مفصلة لمراكز ادعى انها تضم مستودعات صواريخ

في اليوم الثالث، اصطحبه سائق سيارة الأجرة مع زوجته إلى منزل آخر مشابه للمنزل السابق، حيث استقبلهما الشاب والفتاة نفسهما. لم يكن «فرانكو» موجوداً، لكن كان هناك «آدم» وشخصان عرّفا عن نفسيهما بـ«أبو ربيع» و«أبو حسن»، وقالا إنهما من «جهاز أمن المكتب». تكرر الحديث نفسه، وطرحوا عليه عشرات الأسئلة، من بينها أسئلة عن علاقته بكل من ر. ب. وأ. خ. والحاج ن. خ. وتم تزويده بأربعة أسئلة سُتطرح عليه خلال اختبار كشف الكذب في اليوم التالي وهي:

- هل لديك أي علاقة سابقة مع أي جهاز أمني؟
- هل لديك تواصل مع أي دولة أو جهاز استخباري أوروبي أو عربي؟
- هل يوجد ما تخفيه عنّا من أمور سرية منذ عام 2020 لغاية تاريخه؟
- هل أنت مستعد لأن تكون وفياً من دون إخفاء أي أمور عنا؟

وأبلغه «آدم» بأنّ عملاً كثيراً ينتظره بعد نجاحه في الاختبار، وأنه سيخضع للتدريب في إدارة الأدوات التكنولوجية التي ستساعده في تنفيذ مهماته بدقة وإتقان. في اليوم الرابع، أجري الاختبار في المنزل الأول، حيث استقبلهما شخص عرّف عن نفسه بـ«الدكتور». وُضع وزوجته في غرفتين منفصلتين وتم وصلهما بجهاز كشف الكذب. طُرحت عليه الأسئلة، مرتين رسب فيهما في الاختبار، فيما نجحت زوجته التي طُرحت عليها أسئلة تتعلق بزوجها. بعد رسوبه، اتهمه «آدم» بأنه يعمل لحزب الله أو لجهاز أمني لبناني، وبقي مع زوجته محتجزَين حتى القاسعة مساء. وادعى بأنه تعرض للضرب والشتم بعد سؤاله عن علاقته بالحاج ن. خ. في مرجعيون، وأنه كان يخبر «الحاج» أحياناً بوجود أمور مشبوهة في المنطقة. عندها أبلغه آدم بأنه لن يتابع العمل معه «وانقطع التواصل»، وأبلغ المحققين أنه ألغى حسابه على فايسبوك والبريد الإلكتروني منذ حزيران الماضي.

ولدى سؤال محققي «المعلومات» الموقوف عن سبب كذبه في البداية بزعمه أنّ من جنّده يعمل في محل مجوهرات قبل أن يقرّ بأنّ طوني الحاج هو من كان صلة الوصل، أجاب بأنه لم يكن يُريد توريط قريبه. وعن سبب قبوله العمل لمصلحة جهاز أمني استخباري، أجاب بأنّ هناك ثلاثة أسباب:

الأول الوعود بتأمين حياة أفضل له ولعائلته، ما يمكنه من علاج والدته وشقيقته الصمّاء والبكماء وتأمين مصاريفه ومصاريف علاجه كونه مصاباً بمرض خبيث.

الثاني، هو «الانتقام» من حزب الله الذي «يفرض سيطرته بالقوة وهجّر العديدين من جنوب لبنان».

الثالث، مقتل عمّه يعقوب ق. الذي كان ينتمي إلى جيش لحد في عبوة ناسفة زرعتها المقاومة في سيارته عام 1998.

هنا، أراد الموقوف إنهاء الرواية الثانية بانقطاع العلاقة مع المشغّل الإسرائيلي. غير أن ما أثار شكوك المحققين هو عودته للاستقرار في لبنان بعيداً عن زوجته التي بقيت في ساحل العاج. لدى سؤاله عن ذلك، أجاب بأنه عاد بسبب خلاف عائلي بينه وبين أهل زوجته، وللبقاء إلى جانب والدته المريضة. ولدى سؤاله عما إذا جرى تواصل لاحقاً مع زوجته من «آدم» أو أي شخص آخر، كونها اجتازت اختبار كشف الكذب، أقرّ بأن حنين تلقت اتصالاً من «آدم» بعد عشرة أيام من عودتهما إلى ساحل العاج، سألها خلاله إن كان زوجها يُخفي شيئاً، فأكّدت له أن إيلي لم يكذب، صادق لكنه يتوتر بسرعة. واعترف بأنه بعد شهر من عودته إلى لبنان، أبلغته زوجته بأنها تلقت اتصالاً من «آدم» الذي طلب منها العمل لمصلحته، وإقناع زوجها بجمع معلومات عن حزب الله وتزويده بها عبرها ريثما تعاد الثقة. وأخبرته أنّ «آدم» وعدها بمبالغ كبيرة من المال تساعد في تحسين وضعهما، فأبلغها بأنّه سيجمع معلومات عن سبعة أو ثمانية مراكز لحزب الله في مناطق عدة في الجنوب تحتوي على مستودعات أسلحة وصواريخ لعرضها على المشغّل، وطلب منها الاتفاق على المبلغ المالي الذي يُمكن أن تحصّله منه مقابل كل معلومة. أبلغت حنين المشغل الذي وافق على العرض، على أن تقوم هي بتزويده بالمعلومات ويضع هو وفريقه «التسعيرة» بحسب الأهمية.

وأقرّ الموقوف بأنّه زوّد زوجته بمعلومات، على دفعات، حدد فيها مركزاً لحزب الله في «عريض مرجعيون»، ورسماً لطريق يوصل إلى مركز آخر في الخيام. وبموقع مركز ثالث في دبّين، ورابع في بلاط، وخامس في البويضة. وفي اليوم السابق لتوقيفه، زوّد زوجته بموقع «آدم» بأنّ عملاً كثيراً ينتظره هذه المراكز تتضمن مستودعات أسلحة وصواريخ. وقد حدد مواقعها بالأمتار وفصّل الشوارع والطرق الفرعية التي توصل إليها، مع وصف كامل لكل مبنى لناحية لونه وعدد طبقاته وما يحيط به من أشجار.

تقرير

عقبات تفرمل اقتراح الاشتراكي بالتمديد للضباط

لينا فخر الدين

بكل ما أوتي من قوة، يُحاول الحزب التقدمي الاشتراكي الدفع إلى تأخير تسريح الضباط العامين في الجيش وباقي القوى الأمنية لمدة سنتين. لهذه الغاية، تقدّمت كتلة اللقاء الديموقراطي عبر النائبين بلال عبد الله وهادي أبو الحسن، في حزيران الماضي، باقتراح قانون معجّل مكرر يرمي الى تعديل المادتين 56 و57 من المرسوم الاشتراعي الرقم 102 الصادر في 1983/9/16 (قانون الدفاع الوطني) والمتعلقتين بالتسريح الحكمي للعسكريين (الرتباء والأفراد والضباط) ليتم تأجيله عامين.

الاقتراح يتضمّن كثيراً من الأسباب الموجبة كالإشارة إلى أنّ «الوضع الحالي لا يسمح بتطويع عناصر لمصلحة المؤسسات العسكرية والأمنية، يقابله تسريح عناصر من هذه المؤسسات، سواء لبلوغ السن القانونية أو نتيجة طلبات التسريح من قبل أصحاب العلاقة»، إلا أن «المطلوب واحد»: تقاعد العضو الدرزي الوحيد في المجلس الأعلى للدفاع رئيس الأركان في الجيش اللواء الركن أمين العرم مطلع كانون الأول المقبل. عندها، يقع الاشتراكي في «أزمة كبرى»، إذ إنّه لا إمكانية لتعيين بديل من العرم، مع إحالة الضابط أحمد محمود إلى التقاعد أيضاً، وعندها يكون الضابط الدرزي الأعلى رتبة في الجيش هو العقيد الركن حسان عودة، قائد فوج التدخل الثالث من دورة عام 1994، غير المرضيّ عنه في المختارة، بسبب وقوفه الى جانب العماد ميشال عون تاريخياً. ولأن «الاشتراكيين» يريدون تفادي الوصول إلى مرحلة «بلع الموسى»، يصرّون على اقتراح قانون تسريح الضبّاط ليشمل العرم، غير أن رئيس مجلس النواب نبيه بري كان أسرع في «خبطته». إذ أسقط صفة العجلة عن الاقتراح وأحاله إلى اللجان المتخصصة للدرس، وخصوصاً أنّه يعلم أن وزير الدفاع موريس سليم وقيادة الجيش، ومعهما المؤسسات الأمنية الأخرى، يرفضون التمديد لأنه «يضرب مرتكزات المؤسسات الأمنية العسكرية، إضافة إلى أن القانون يحتاج إلى دراسات مُعمّقة مستندة إلى إحصاءات بغية تبيان نتائجه»، وفق ما تقول مصادر معنية.

هكذا، حط الاقتراح في لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات النيابيّة التي انعقدت برئاسة النائب جهاد الصمد الثلاثاء الماضي، وعلى جدول أعمالها 4 اقتراحات قوانين تتعلق بالمؤسسات الأمنية. خلال الجلسة، عكس وزير الدفاع رفض قيادة الجيش لإمرار الاقتراح، فيما رأى النائب جميل السيّد أنّ إقراره «يحرم الرتب الأصغر من الترقية بشكل أسرع، إذ إنه في العادة تتم ترقية الضباط كلّ 4 إلى 5 سنوات، فيما الاقتراح سيُبقي كل ضابط في الرتبة نفسها بين 5 إلى 7 سنوات، وهذا ما يقفل المُلاك أكثر ويحوّل القطعات الأمنية إلى قطعات هرمة، علماً أنه في بعض الدول يتقاعد الضابط عند بلوغه الخمسين للمحافظة على فتوة الجيوش». ولفت إلى أنّ «الاقتراح يعدّل قانون الدفاع الوطني جذرياً، وبالتالي يجب أن تدرسه أكثر من لجنة». أما «إذا كانت النية من الاقتراح تأخير تسريح ضابط معين، فإن القانون يجيز لوزير الدفاع التمديد له، وهذا ما حصل مع أكثر من قائد للجيش سابقاً بالاستناد إلى ضرورات الخدمة ولاعتبارات أمنية وعسكرية، بالإضافة إلى حالة الطوارئ التي نمرّ بها».

من جهته، يؤكد الصمد لـ«الأخبار» صعوبة إقرار القانون بالطريقة التي قدّمها «الاشتراكي» لأنه «يضرب أساس العدالة ويحرم الرتب الأقل من الترقية ويزيد الأزمة التي يعانيها الجيش استفحالاً. إذ إن هناك نحو 400 عميد لـ 60 ألف عسكري، فيما لا يتخطّى عدد العمداء في الجيش الفرنسي، مثلاً، الـ 50». واشار إلى أن «الرأي السائد بين القوى السياسية هو عدم إقراره، كما أنّه لا إمكانية لإمراره في الهيئة العامة أصلاً طالما أن لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات النيابيّة لم تناقشه ولم تُحله إلى الهيئة، وخصوصاً بعدما أسقط بري عنه صفة العجلة»، مشيراً إلى أن اللجنة ستناقشه في جلسة سيدعو إليها الأسبوع المقبل.

وعليه، لن يكون أمام وليد جنبلاط سوى السعي إلى إقناع وزير الدفاع بإصدار قرار استثنائي بالتمديد لعرم ريثما تحضّر المختارة ضابطاً درزياً لخلافته، أو الرضوخ لتعيين العقيد عودة، أو محاولة إقناع القوى السياسية بمخالفة القانون وضرب التراتبيّة من خلال تعيين ضابط أقل رتبة، إذ إن جنبلاط لا يُمانع تعيين أحد العقيدين كرم حديفة أو وجدي دمج من دورة عام 1995، علماً أن حديفة يحظى بأقدميّة سنة واحدة عن دمج. وفي العام الذي تخرّج فيه حديفة طليع دورته، قال جنبلاط في حديث تلفزيوني: «يكفي الجيش شرفاً أنّه خرّج من جيش كمال جنبلاط طليعاً للدورة».

> الصمد: لا إمكانية لإقرار اقتراح التمديد للضباط لأنه يضرب أساس العدالة في المؤسسات الأمنيّة

على أن الجانب الآخر المتعلق بنتائج اقتراح القانون بقي غامضاً، لأن البعض تحدث عن أنه يسري على المدنيين في إدارة القوى الأمنية والعسكرية، ويجري التركيز هنا على وضع اللواء عباس إبراهيم المدير العام للأمن العام الذي تنتهي ولايته في آذار المقبل، ويحال الى التقاعد كموظف مدني وليس كعسكري. وإذا كان اقتراح القانون سيشمل اللواء إبراهيم، فهذا يعني أنه يجيز التمديد لكل موظفي الفئة الأولى، وهو أمر غير مطروح، علماً أن النقاش حول واقع اللواء إبراهيم ينطلق من حسابات سياسية تتصل بالدور المفترض به أن يؤدّيه، وخصوصاً أنه برز في الأعوام الماضية كوسيط له دوره السياسي داخلياً وإقليمياً وخارجياً، وهو الدور الذي حظي بدعم مباشر من الرئيس ميشال عون وقيادة حزب الله.

(هيثم الموسوي)

تقرير

«خدمات» قوى الأمن للمطلوبين: «تنظيف» سجلات و«اختفاء» مذكرات توقيف

يواصل فرع المعلومات التحقيق مع عسكريين متورطين في تزوير أكثر من 200 محضر وهمي نظّمت داخل مخفر النبي شيت في البقاع لمطلوبين مقابل مبالغ مالية. وبفعل هذه المحاضر، تم تنظيف سجلات عدلية كانت تتضمّن بلاغات ومذكرات توقيف غيابية. بعضها صادر عن «الانتربول»

لينا فخر الدين

الدولة في خدمة المطلوبين، ولكن ليس أي مطلوب، بل وفق «معايير» أهمها أن تكون جيوبهم «مليانة». لا يحتاج المطلوبون من أصحاب الثروات إلى دخول المخافر والسجون التي تُعاني الأمرّين جراء الأزمة الاقتصاديّة، ولا حتى إلى تنفيذ الأحكام القضائيّة الصادرة في حقهم. بجرّة قلم يمكنهم «تنظيف» سجلاتهم العدليّة من بلاغات البحث والتحري الصادرة في حقهم ومن مذكرات التوقيف الغيابية، وحتى من مذكرات صادرة عن الإنتربول.

هذا ما حصل حرفياً في البقاع حيث مرّت عمليّات التزوير هذه بسلاسة وانطلت على المديريّة العامة لقوى الأمن الداخلي. ولم يتم اكتشافها إلا صدفة. فقبل أسابيع، رصد فرع المعلومات أحد المطلوبين من آل المقداد وبدأ عمليّة أمنيّة دقيقة لمراقبة تحرّكاته والقبض عليه في «عمليّة نظيفة». لكن حصل ما لم يكن في الحُسبان. فخلال مراجعة النشرة القضائيّة الصادرة في حقه تبيّن أنّها خالية من أي بلاغات أو مذكّرات توقيف، علماً أن الرجل مطلوب في عدد من الدعاوى وفي حقه مذكرة توقيف من «الإنتربول».

راودت الشكوك ضباط «المعلومات» الذين أجروا تدقيقاً في كيفيّة «اختفاء» البلاغات والمذكّرات من سجل المقداد. الخيط الذي تبعه هؤلاء هو أنّ جميعها نُفّذت في مخفر النبي شيت بموجب محاضر مختلفة، فبدأ الأمنيّون رحلة التوسّع في التحقيقات لاكتشاف ما يجري داخل المخفر.

وبالفعل، تبيّن أن عمليّة تنظيف السجلّات العدليّة واحدة من «الخدمات» التي يقدّمها العسكريون في المخفر، إذ تم اكتشاف تنظيم أكثر من 200 محضر وهمي داخل المخفر لمطلوبين لم يأتوا ولم يتم تنفيذ المذكرات القضائيّة الصادرة في حقهم. علماً أن القانون يقضي بأن يقوم رتيب التحقيق، بعد استجواب الموقوف، بمخابرة القضاء ثم إعداد 3 نسخ يتم إرسال إحداها إلى النيابة العامة الاستئنافية (بحسب نطاق المخفر) وثانية إلى رئيس مكتب المستندات والمحفوظات العامّة في المديريّة العامّة لقوى الأمن الداخلي، ويتم حفظ النسخة الثالثة داخل المخفر. وفي حال كانت الدّعوى متعلّقة بجرم يُحال إلى المحكمة العسكريّة، يتمّ إرسال نسخة رابعة إلى النيابة العامّة العسكريّة مع المضبوطات.

وأوقفت «المعلومات» المتورطين بعد إحالة الملف إلى المحامي العام التمييزي القاضي غسّان الخوري، وهم 3 موقوفين: رئيس المخفر السابق (مُحال إلى التقاعد) من آل ض. ورتيبا تحقيق أحدهما من آل ق. وآخر من آل ح، فيما تردّد أن «المعلومات» استمعت إلى إفادة أحد الضباط من دون أن يتم تأكيد توقيفه. ولا تزال التحقيقات مستمرة مع مزيد من العسكريين المشتبه في تورطهم في العملية.

إلا أن العسكريين الذين قاموا بهذه العمليّات حرّروا المحاضر بشكلٍ وهمي وادّعوا أنهم خابروا القاضي المُناوب في حينه، من دون يفعلوا ذلك. كما وجد ضباط «المعلومات» أن لا وجود لمحاضر رسميّة للمطلوبين، وأن العسكريين كانوا «فاتحين على حسابهم» بـ«تنظيف سجلات» المطلوبين وإرسال البرقيات إلى المديريّة العامّة لقوى الأمن الداخلي وأعطوا أرقام محاضر مزوّرة وغير منظّمة أصلاً.

قضية

منذ عامين، يمرّ شهر التوعية على سرطان الثدي بلا أثر، فمع اشتداد الأزمة الاقتصادية بقيت التسمية ترافق تشرين الأول/ اكتوبر، فيما غابت التوعية مع إحجام النساء الواضح عن القيام بإجراءات الكشف المبكر. باتت الوقاية من السرطان ترفاً، بعدما فاقت الأكلاف المادية التي ترافق هذه المرحلة قدرة نساء كثيرات على القيام بها. في ظلّ هذا الواقع، لم تعد عبارة «إبادة جماعية» مجرّد شعار يُرفع تضامناً مع مريضات السرطان، وإنما واقع تعيشه المريضات اليوم في ظلّ حربهنّ المزدوجة ضد المرض الخبيث من جهة، وانقطاع علاجهنّ وغلاء الاستشفاء من جهة ثانية. سببان أوصلا الكثيرات إلى التقشّف في العلاج أو التوقف القسري عنه

مريضات سرطان الثدي

المواجهة مزدوجة: المرض والدواء

برزت ظاهرة التخلي عن عمليات الترميم بسبب تكاليفها العالية (هيثم الموسوي)

رجانا حميّة

ما خلّفته الأزمة الاقتصادية «كان محسوباً له»، يقول الدكتور ناجي الصغير، مدير مركز علاج سرطان الثدي في مركز نايف باسيل في الجامعة الأميركية في بيروت. فاليوم، يُترجم غياب القدرة المادية في ازدياد أعداد الحالات المصابة بالسرطان في مراحل متقدّمة من جهة، وفي عودة السرطان لدى الكثيرات من جهة ثانية. وإن كان من المبكر الحديث عن إحصاءٍ يوثّق هذه التحوّلات، إلا أن هذا ما يلحظه الأطباء في العيادات.

ارتفاع في الحالات المتقدّمة

على عكس ما كانت عليه الحال قبل الأزمة، يلاحظ أطباء الأورام زيادة في أعداد النساء المصابات بسرطان الثدي بمراحل متقدّمة. لم تحصل هذه الزيادات بلا سبب، بل نتيجة العجز عن القيام بالكشف المبكر لكلفته العالية من جهة، وغياب الحملات التي كانت تنتظرها النساء لإجراء الفحوص والصور بكلفة رمزية من جهة ثانية.

> الأزمة خلّفت ازدياد أعداد الحالات المصابة بالسرطان في مراحل متقدّمة

اليوم، تُراوح كلفة الفحوص والصور في مرحلة الكشف المبكر «ما بين 60 و120 دولاراً»، يقول هاني نصار، رئيس جمعية باربرا نصار. قيمة تُقرَّش باللّيرة اللبنانية «كلّ يوم بسعر»، وإن كانت لا تقلّ عن خمسة ملايين ليرة لم تعد بمتناول الكثيرات. وقد أدى هذا الأمر إلى تراجع كبير في نسبة الكشف المبكر عن السرطان، بعدما كانت «نسبة النساء اللواتي كنّ يجرين هذا الفحص تُراوح ما بين 80 و90%»، بحسب الصغير، وبسبب هذا التعديل «بتنا نرى في العيادات نساء يأتين لأنهن شعرن بوجود كتلة ما». وهذا يعني «أننا بتنا أمام مراحل متقدّمة». ويعني أيضاً «في توفّر العلاج ومن ثم الوصول إليه»، بحسب الصغير. وثمة فارق بين التعبيرين، إذ إن توفّر العلاج «لا يعني أن الكثيرين قادرون على الحصول عليه بسبب الأكلاف».

تأجيل جراحة الترميم

في أولى تلك الأكلاف، تأتي العملية الجراحية التي تختلف كلفتها من مكان إلى آخر، تبعاً لحسابات «الدرجة» التي يُصنَّف ضمنها المستشفى، وأسعار المستلزمات الطبية التي أصبحت في غالبيتها خارج حلقة الدعم، وتُسعَّر بالدولار الأميركي. ولا يتوقف الأمر عند حدود الجراحة وإنما يتضمن أيضاً ترميم الثدي، ما ينعكس على الكلفة التي تُراوح ما بين الفين و8 الاف دولار أميركي بحسب كلّ مستشفى. وغالباً ما تُقدّر كلفة الترميم بالنصف وفي بعض الأحيان أكثر من ذلك، لغلاء مستلزماتها. وبما أن ما تقدّمه الجهات الضامنة اليوم بالكاد يغطي بدل الإقامة في المستشفى، فقد أصبح مجمل نفقات هذه المرحلة يقع على عاتق المريض. وقد أدى هذا الأمر إلى اتخاذ بعض المريضات خياراً متطرّفاً يقضي بتأجيل الجراحة وهو ما يلحظه الأطباء اليوم، بقول الصغير. وإذ يشير الصغير إلى أن هذه النسبة لم تأخذ بعداً قاسياً بعد، إلا أن ثمة اتجاهاً بدأ يتّضح لدى الكثيرات «في تخليهن عن عمليات ترميم الثدي بسبب تكاليفها العالية إن كان من ناحية معدّات الترميم (prothese) أو لناحية أتعاب أطباء التجميل»، يتابع نصار.

> الأزمة خلّفت ازدياد أعداد الحالات المصابة بالسرطان في مراحل متقدّمة

الأدوية: كلّ مدعوم مفقود

لا ينتهي مسار العلاج عند الجراحة، وإنما يُستكمل بخطوات أخرى تبعاً لمراحل تطوّر المرض. وفي الغالب، تُستتبع العملية الجراحية بالعلاجات الكيميائية التي تخضع لها المريضة في المستشفى. وصعوبة هذه المرحلة لا تتوقف عند حدود التكلفة الباهظة التي باتت تُحتسب بعشرات ملايين الليرات على كل جلسة، وإنما أيضاً في توفّر تلك العلاجات، ما يفترض الحديث عن موضوع الدعم، إذ إن توفّر الأدوية، ومنها أدوية علاج سرطان الثدي، مرهون بيد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة. وفي الآونة الأخيرة، لم تعد تلك اليد مفتوحة، ما أدى إلى فقدان نسبة كبيرة من الأدوية في السوق. إلى ذلك، أدّت قرارات رفع الدعم العشوائية التي قامت بها وزارة الصحة العامة إلى نتيجتين اثنتين: أولاهما رفع الدعم عن بعض الأدوية الأساسية، ما أدى إلى ارتفاع أسعارها، وأخراهما إبقاء الدعم على أدوية أخرى، ما أدى إلى فقدانها من السوق. وفي كلتا الحالتين، لم يعد الدواء بمتناول المرضى.

في الأدوية الخاصة بسرطان الثدي، تُقسَّم العلاجات إلى نوعين: العلاجات التي تؤخذ في المستشفى ويقارب عددها الـ15 دواءً، والعلاجات التي تؤخذ في البيت وهي بحدود 10 أدوية. ويمكن الجزم أن ما يقرب من 80% من هذه الأدوية غير متوفر، بإجماع أطباء كثر.

فلنذكر على سبيل المثال دواء «gemzar» وهو علاج كيميائي رُفع عنه الدعم وبات سعره بالملايين، وقد يصل بحسب عياره إلى «10 ملايين ليرة»، بحسب نصار. وبسبب هذه الكلفة، لم يعد الكثيرون قادرين على شرائه، ولا البدائل عنه «لأن البديلين اللذين بقيا مدعومين هما مفقودان في السوق»، يقول نصار. وهذا ينطبق على علاجات أخرى نذكر منها «taxor» و«taxotere» و«carboplatine»... و«catcyla» المفقود من وزارة الصحة العامة منذ ستة أشهر.

أما بالنسبة إلى العلاجات الخاصة ومنها الأدوية التي تُعطى في المنزل، وغالبيتها من الحبوب، فقد باتت في معظمها غير متوفرة، ونذكر منها مثلاً «ibrance» و«kiskali» و«verzenio» وغيرها. أما ما هو متوفر، فبالكاد يكفي المرضى، «إما يبجي منو النص أو أقل من النص»، على ما تقول المصادر من مركز توزيع الأدوية في الكرنتينا.

أما النتيجة؟ فهي قيام الكثير من الأطباء بتعديل الوصفة الطبية «نضطر أحياناً إلى تغيير الدواء، وقد يكون أقلّ فعالية، إلا أنه لا مجالات مفتوحة أمامنا»، يقول الصغير. أما البدائل التي يلجأ إليها المريض، فهي «التقشّف» في تناول الأدوية «فبدلاً من أن تتناول المريضة مثلاً أربع حبات في اليوم تتناول اثنتين»، أو في الكثير من الأحيان استيراد الدواء من الخارج مع ما يحمله هذا الأمر من مخاطر «قد تُترجم في تزوير بعض الأدوية»، بحسب الصغير ونصار.

ثمة فئة ثالثة من العلاجات، وهي العلاجات الهرمونية والتي تؤخذ للوقاية من عودة السرطان. تشبه حال هذه العلاجات ما عداها، فإما مرفوع عنها الدعم وإما أنها مدعومة ومفقودة. ونذكر منها مثلاً «arimidex» وهو دواء رُفع عنه الدعم، فيما بدائله غير متوفرة مثل «victev» وغيره. وكذلك الأمر لدواء «femara» الذي ارتفع سعره، فيما الأنواع المتبقية مثل «lefttara» و«letrozol» غير متوفرة. وقس على ذلك.

وبسبب هذا الواقع، يلاحظ الصغير أن عدد من استعاد السرطان نشاطاً في أجسادهنّ قد ارتفع. وهنا يكمن الخوف، إذ يؤدي النقص في العلاجات إما إلى انتشار المرض بما يقلّل من إمكانية النجاة، أو يقلّص سنوات البقاء، وإما إلى عودة السرطان. فهل لا يزال الشك قائماً بأن ما يجري ليس إبادة جماعية؟

عائلات مرضى السرطان تعاني أيضاً

لا نحلم بشفاء أحبّتنا... بك بأيام حياة إضافية

زينب حاوي

«ما بكفي أحبابنا عم يدوبوا قدام عيوننا، وفوق هيك محرومين نعالجهم لنكسب كم يوم زيادة معهم». بهذه العبارات التي تخنق صاحبتها، تروي لنا جني رحلة عائلتها في تأمين العلاج اللازم لوالدها المصاب بالسرطان. لا تقلّ معاناة عائلات المصابين بالسرطان، عن معاناة المريض نفسه. فإلى الشق المادي والنفسي من الموضوع، بات تأمين الدواء يشكل العبء الأكبر.

لا تخفي جنى أنّ أقصى أمنية لديها باتت في الحصول على أيام إضافية تعيشها مع والدها، الذي يواجه الموت الحتمي بسبب انقطاع الأدوية. فقد اضطر والدها الستيني الذي يواجه سرطان الأمعاء، إلى إجراء نصف جلسة علاج كيميائي منذ أسبوعين، بسبب انقطاع أحد الأدوية اللازمة له. وفيما والدها لا يعلم بعد بإصابته بالسرطان، بدأ المرض ينتشر في أنحاء من جسده، ممتدّاً نحو البنكرياس والكبد، ما أدّى إلى تأخير إعطائه جرعات الدواء الكيميائي المقطوع عن الصيدليات والمستشفيات. فانقطاع أدوية معالجة السرطان، منذ عامين، والشحّ في توزيعها، أدّيا إلى ازدياد أعداد المرضى الذين باتوا يصارعون الموت، حتى لو اكتُشف السرطان مبكراً. إذ يُسهم التأخّر في تلقي العلاج، ضمن بروتوكول خاص بكلّ مريض، في تكاثر الخلايا السرطانية وانتشارها في أجزاء أخرى من الجسم وبالتالي وصول المريض إلى مرحلة متقدّمة من المرض يصعب النجاة منها!

سماسرة الدواء

سجّل لبنان عام 2021 أكثر من 28 ألف إصابة بالسرطان، منها 11 ألفاً عام 2020. يواجه المصابون/ات اليوم، وغيرهم (يسجل لبنان سنوياً 12 ألف حالة جديدة للسرطان) إبادة جماعية، تتورّط فيها جهات عدة من ضمنها وكلاء الأدوية ووزارة الصحة وتجّار السوق السوداء. فيوزّع الدواء (هناك 445 دواء لمرضى السرطان لا يتوفّر منها في لبنان سوى العشرات) على نسبة لا تقل عن 20% من هؤلاء، فيما ينتظر البقية دورهم في الحصول عليه، وقد يمتدّ الأمر إلى أشهر عدة، ويبقى المريض أسير الانتظار وتراجع حالته الصحية، وصولاً إلى انتشار المرض في جسده. فيما يضطر البقية إلى اللجوء إلى السوق السوداء الناشطة في لبنان، والتي دخلت فيها أخيراً حتى صيدليات معروفة، تستجلب الدواء وتبيعه بالفريش دولار، لمن استطاع إليه سبيلاً.

(مروان بو حيدر)

يروي لنا عماد الذي تعاني والدته (50 عاماً) من سرطان في المثانة، صعوبة إيجاده الدواء الخاص بحالتها، والذي يتمثل بحقن تؤخذ في المصل. يقصد عماد إحدى الصيدليات المعروفة في بيروت التي باتت تأتي بالدواء من تركيا على تسعيرة الدولار، بعدما انقطعت الحقن في باقي الصيدليات، ووصل سعر الواحدة منها إلى مليون ليرة، عدا كلفة الأطباء الذين يتولون تأمين عملية الحقن. يسرّ لنا الشاب الثلاثيني، بأن هؤلاء يطلبون بدلاً مادياً (200 ألف ليرة)، عن خدمة الحقن، بمعزل عن أعباء المستشفى. ومعلوم أن جلسة علاجية واحدة، تمتدّ لنصف نهار فقط، تصل كلفتها إلى 25 مليون ليرة، عدا كلفة الأدوية (6 ملايين ليرة)، وخدمات المستشفى، والفحوص التي تُجرى قبيل تلقي العلاج لمعرفة تطور حالة المريض.

300 اتصال يومياً

يُعيد هاني نصار، رئيس «جمعية بربارة نصار لدعم مرضى السرطان»، ندرة الدواء إلى الكميات الضئيلة التي تصل إلى لبنان، والتي تستغرق إجراءاتها وقتاً طويلاً (أكثر من شهرين ونصف الشهر)، إضافة إلى عشرين يوماً لإتمام المعاملات وتوزيع الأدوية. كل هذه الآلية لا ينتج عنها سوى بضع أدوية لا تكفي أعداد المرضى، كأن توزّع ستين علبة دواء على 200 مريض. تتلقى الجمعية يومياً ما يزيد عن 300 اتصال، لمرضى يحتاجون إلى الدواء المقطوع في الأسواق ولدى وزارة الصحة. إلى جانب سؤالهم الدائم عن كيفية إيجاد الدواء الأرخص ثمناً، وعن المسار العلاجي في حال معرفتهم بإصابة ذويهم بالسرطان. يلفت نصار إلى أنّ هناك الآلاف من هؤلاء المرضى، اضطروا إلى إيقاف علاجهم بسبب انقطاع الدواء، وتدهورت حالتهم الصحية، إضافة إلى مرضى آخرين انقطعت أدويتهم التي عليهم تناولها بعد انتهائهم من رحلة العلاج، كالمصابات بسرطان الثدي على سبيل المثال، واللاتي توصف لهنّ أدوية تمتدّ لمدة خمس سنوات بعد العلاج، كي لا يعاود المرض ظهوره مرة أخرى.

> اضطر المريض إلى إجراء نصف جلسة علاج كيمياني بسبب انقطاع الدواء

المستلزمات الطبية: عبءٌ فوق عبء

لم تسعف وائل طرابلسي (37 عاماً)، الذي يعاني من سرطان في القولون، العمليات الجراحية لاستئصال الورم الخبيث من جسده، فلجأ إلى العلاج الكيميائي الذي لم ينجح معه أيضاً. طرابلسي واحد من المرضى الذين يواجهون اليوم غلاء المستلزمات الطبية الضرورية في يومياتهم. يروي لنا، احتياجه اليومي إلى كيسَيْ جمع البول اللذين يُراوح سعرهما بين 8 و10 دولارات. مبلغ كبير لا يمكن تحمّله، ما دفعه إلى استخدام الكيس نفسه أكثر من مرة، الأمر الذي تسبّب له بالتهابات في مكان فتحة جدار المعدة، وزادت حالته سوءاً.

لا يقف الأمر عند شراء الكيس وكلفته العالية، فهناك مستلزمات أخرى يحتاج إليها في حالته الصحية، من ضمنها القاعدة المرافقة للكيس، التي يصل سعرها إلى 6 دولارات، والدواء اللاصق لها (18 دولاراً)، إلى جانب المعقّم الخاص بالجرح والعازل عن الجلد (15 دولاراً). هكذا، وبحسبة بسيطة تبلغ الكلفة اليومية لمريض سرطان القولون (عدا أدويته العلاجية)، مليونَي ليرة لبنانية وفق تسعيرة الدولار الأميركي في السوق السوداء.

وإذا ما وضعنا هذه المستلزمات وكلفتها جانباً، يختبر المريض إلى جانبها تدهور حالته بسبب انقطاع الأدوية وتأخّر تلقيه للعلاج. طرابلسي كان من ضمن هؤلاء، بعدما أُجّل علاجه ثلاثة أشهر بسبب انقطاع الدواء، ولجأ في مرات كثيرة إلى شراء الدواء من السوق السوداء في تركيا، ما زاد من أوجاعه وحاجته الملحّة إلى المسكّنات غير المتوفّرة دائماً. هذا ما حصل مع دواء المورفين، الذي يُعدّ ضرورياً للعديد من حالات السرطان، لكنه انقطع قبل نحو أسبوعين... في ظلّ هذا الواقع بتنا نسمع عن لجوء بعض المرضى إلى ما يُسمى زيت الحشيش بديلًا عن المورفين المقطوع، لتسكين أوجاعهم الدائمة.

سميرة جابر: عندما يصبح الموت أمنية

«يا ربّ تأخذ أمانتك وأنت راضٍ عني من المغسل للتربة ما بدي تقّل على حدا». أمنية تردّدها يومياً سميرة جابر لدى خلودها إلى النوم. بلغ اليأس حدّه الأقصى لدى المرأة السبعينية التي انتشر السرطان في أنحاء جسدها، بعد انقطاعها قسراً عن أخذ جرعات العلاج الكيميائي لأكثر من عامين، وعجزها عن تأمين بقية أدويتها المزمنة والمسكّنة لأوجاعها.

منذ أكثر من ثلاثين عاماً، تعايش جابر المرض الخبيث الذي بدأ في أحد ثدييها، وما لبث أن انتقل بعد ست سنوات من ذلك التاريخ، إلى عظامها ورئتيها، واليوم في أمعائها. تشعر جابر غالباً بالعجز عن المشي وخدمة نفسها بنفسها، فتستعين بحفيدتها مؤقتاً في منزل ابنها الوحيد في النبطية لمساعدتها. وفي بيروت، يجتمع حولها جيرانها لتأمين الطعام وباقي الخدمات اليومية. وعلى الرغم من تعبها الشديد، وشحوب وجهها ونحول جسدها، ترى «أم حمادة»، التي امتهنت التمريض لسنوات طوال، تحمل حقيبتها الصغيرة التي تحتوي على الحقن وعلى آلَتَيْ قياس الحرارة والضغط، وتخرج من بيتها لتلبي أحد جيرانها الذي استغاث بها لمعاينة أحد المرضى، متكبّدة عناء نزول الدرج وصعوده بسبب الانقطاع الدائم للكهرباء.

عندما تتحدث مع المرأة السبعينية، التي أنهكها المرض اليوم، بسبب فقدان أدوية السرطان، ووجودها في بلد يتفرّج على مرضاه يذبلون أمامه إلى حين موتهم، تكرّر أمامك أسماء الأدوية الدائمة التي ترافقها على الدوام. أدوية للضغط، وأخرى تساعد على تسكين الأوجاع وللعظم والرئتين. تحفظ أسعارها التي ارتفعت بشكل جنوني، وتقارنها بأسعارها قبيل الانهيار الاقتصادي، إضافة إلى أدوية أخرى تعجز اليوم عن تأمينها، من بينها الفيتامينات التي أصبحت بلا أيّ دعم ولو جزئياً للدواء، وتحتاج حالتها الصحية إليها، خاصة العظام (أكثر من 300 ألف للعلبة الواحدة)، إلى جانب كلفة الوصفة الطبية الملزمة التي تجريها كل ستة أشهر لشراء الأدوية من الصيدلية.

قبل ثلاثة أشهر، أطلّت سميرة جابر على إحدى شاشات التلفزة المحلية، طالبة مساعدتها في تأمين كلفة العلاج الكيميائي وباقي أدويتها الدائمة، لكن إلى اليوم لم تلقَ صرختها أيّ استجابة تُذكر. وزاد يأسها أكثر بعدما قال لها طبيبها: «أمّني العلاج وتعي». اليوم، باتت سميرة تجد صعوبة في تلبية احتياجاتها اليومية، حتى وصل بها الحال إلى أن تحبو لتلتقط أشياءها المحيطة بها، وتجهد للكلام بسبب ضيق التنفّس بعد إصابة رئتيها. تنهي حديثها معنا، بالتمني أن ترحل عن هذه الدنيا «وصلوني على التربة لريّح وأرتاح»، وكي لا تشكل عبئاً على أحد «بني آدم تقيل وصعب»!

على الغلاف

إلى كل الاحداث الممتدّة في عموم الضفة الغربية المحتلّة، تشكّل مجموعات «عرين الأسود» قلقاً أمنياً متنامياً لكيان الاحتلال، يعزّزه إصرارها على بثّ حالة وعي نضالي في الشارع الفلسطيني، ونموذجها المترفّع عن الفصائليّة، والذي يتبنّى عقيدة وحيدة: قتال الاحتلال. عقيدةٌ تخشى إسرائيل من أن «تُنبت» بفعل تأثيرها، خلايا مشابهة للمجموعة في مدن ومناطق أخرى، اقتداءً بالتجربة واستنساخاً لها. أمام هذا الواقع المعقّد، وفي ظلّ قصور السلطة الفلسطينية عن أداء مهمّاتها الأمنية، تتحسّب فصائل المقاومة في قطاع غزة لإمكانية لجوء العدو إلى التهرّب من مأزقه، عبر فتح نافذة تصعيد في القطاع، خصوصاً مع تقديره حصول الخلايا الناشئة في الضفة على دعم متزايد من الفصائل

«عرين الأسود» قائدةً للاشتباك
المقاومون الجدد ينهكون العدو

أعلنت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية استمرار تأهّب قواتها في الضفة إلى ما بعد انتخابات «الكنيست» (أ ف ب)

رام الله - **أحمد العبد**

باتت مجموعات «عرين الأسود» أهمّ مفاعيل حالة المقاومة الممتدّة في الضفة الغربية، من حنينها إلى قدسها، بعدما عزّز فعلُها المقاوم مكانتها، وبثّ حالة وعي نضالي في الشارع الفلسطيني، حيث تحظى المجموعة باحترام وتأييد كبيرين. وفي الميدان، تلتزم شريحة واسعة من الشبان والمواطنين بما يصدر من مواقف وتعليمات عن «عرين الأسود»، سواء لجهة تحديد أماكن التظاهر والمواجهة مع الاحتلال، أو حتى إشعال الإطارات لإربال عمل الطائرات المسيّرة، وأخيراً الالتزام بالإضراب الشامل يوم الأربعاء الماضي لإسناد مخيّم شعفاط الذي حوصر من قِبَل قوات الاحتلال، فيما عُلّقت الدراسة في بعض الجامعات والمعاهد.

واجتاح مواقع التواصل الاجتماعي، مساء السبت، وسم «كلنا عرين الأسود»، في ظلّ تصاعد عمليات المقاومة في الضفة والقدس المحتلّتَين، في ما مثّل تعبيراً عن التفاف الحاضنة الجماهيرية حول خيار المقاومة، ورفضاً لإغلاق عدد من مواقع التواصل الاجتماعي الحسابات الخاصة بالمجموعة، استجابةً لطلب سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بعد نشرها رسائل ومقاطع مصوّرة توثّق عملياتها الأخيرة. وعلى رغم مرور أشهر قليلة على تأسيس «عرين الأسود» في البلدة القديمة في مدينة نابلس، على أيدي الشهداء محمد العزيزي، وعبد الرحمن صبح، وإبراهيم النابلسي، والمعتقل لدى السلطة الفلسطينية مصعب اشتية، وضمّها تحت رايتها مقاتلين من كلّ الفصائل في نابلس ضمن نموذج جديد يترفّع عن الفصائلية ويتبنى عقيدة وحيدة هي قتال الاحتلال، نجحت المجموعة في كتابة اسمها بالرصاص والبنادق والعمليات الفدائية على الشوارع الالتفافية، حتى باتت تقضّ مضجع الاحتلال. وتخشى إسرائيل من أن تنجح المجموعة بترجمة تأثيرها على الأرض، عبر الدعوة إلى تشكيل خلايا مشابهة لها في مدن ومناطق أخرى، اقتداءً بالتجربة واستنساخاً لها، أو مساعدة بعض الشبّان على

> **يواصل جيش الاحتلال حصار مدينة نابلس لليوم الخامس على التوالي**

الانخراط في العمل المقاوم. وعن حجم تأثيرها على الأرض، اعتبرت «القناة 13» العبرية أن المجموعة «أصبحت تُهدّد أمن إسرائيل واستقرار السلطة الفلسطينية أكثر من جميع الفصائل»، وهي «لا تنجح في خلق سلسلة مستمرّة من الهجمات القاتلة فحسب، بل تشجّع وتدفع نحو العنف في جميع المناطق، في الضفة الغربية وحتى في القدس».

ومنذ بروز المجموعة، سعت إسرائيل إلى القضاء على قادتها وعناصرها، حتى لا تتحوّل إلى نموذج يمكن استنساخه في المدن الفلسطينية الأخرى؛ فشنّت عمليات اغتيال واعتقال واقتحامات لملاحقة عناصرها، لكن المجموعة، وبفعل الحاضنة الشعبية، استطاعت ضمّ مقاتلين جدد إلى صفوفها. وضمن خطط تصفيتها، كشفت «العرين» إحباطها خطّة إسرائيلية، فجر الخميس الماضي، كانت تقضي بإبادة مقاتليها أثناء المناورة التي قام بها جيش الاحتلال بعدما ادّعى أن المستوطنين اقتحموا قبر يوسف في المنطقة الشرقية لدفع المقاتلين للخروج والتصدّي لهم، لافتةً إلى أن مقاتليها كشفوا الخطط بعد تأكدهم من دخول أكثر من 40 سيارة من القوات الخاصة والمستعربين إلى محيط المنطقة، وانتشار القناصة في المكان لينقضوا على المقاومين لحظة وصولهم إلى المكان، متعهدة بأن «أيام الغضب» التي أعلنت عنها لم تبدأ بعد، وأنها ستُضرب العدو في كل مكان وفي كل شارع وفي كل زقاق. وكشفت «العرين» أيضاً أنها سيطرت على طائرة مسيّرة سقطت في البلدة القديمة في مدينة نابلس، مشيرة إلى أنه جرى التعامل معها بحسّ أمني عالٍ.

وفي ضوء فشل الاحتلال في إنهاء ظاهرة «عرين الأسود» عسكريّاً، ونجاح المجموعة، الثلاثاء الماضي، في قتل جندي إسرائيلي قرب الخميس الماضي، كانت تقضي بإبادة مقاتليها أثناء المناورة التي قام بها جيش الاحتلال بعدما ادّعى أن المستوطنين اقتحموا قبر يوسف في المنطقة الشرقية لدفع المقاتلين للخروج والتصدّي لهم، لافتةً إلى أن مقاتليها كشفوا الخطط بعد تأكدهم من دخول أكثر من 40 سيارة من القوات الخاصة والمستعربين إلى محيط المنطقة، وانتشار القناصة في المكان لينقضوا على المقاومين لحظة وصولهم إلى المكان، متعهدة بأن «أيام الغضب» التي أعلنت عنها لم تبدأ بعد، وأنها ستُضرب العدو في كل مكان وفي كل شارع وفي كل زقاق. وكشفت «العرين» أيضاً أنها سيطرت على طائرة مسيّرة سقطت في البلدة القديمة في مدينة نابلس، مشيرة إلى أنه جرى التعامل معها بحسّ أمني عالٍ.

وفي ضوء فشل الاحتلال في إنهاء ظاهرة «عرين الأسود» عسكريّاً، ونجاح المجموعة، الثلاثاء الماضي، في قتل جندي إسرائيلي قرب الخميس الماضي، كانت تقضي بإبادة مقاتليها أثناء المناورة التي قام بها جيش الاحتلال بعدما ادّعى أن المستوطنين اقتحموا قبر يوسف في المنطقة الشرقية لدفع المقاتلين للخروج والتصدّي لهم، لافتةً إلى أن مقاتليها كشفوا الخطط بعد تأكدهم من دخول أكثر من 40 سيارة من القوات الخاصة والمستعربين إلى محيط المنطقة، وانتشار القناصة في المكان لينقضوا على المقاومين لحظة وصولهم إلى المكان، متعهدة بأن «أيام الغضب» التي أعلنت عنها لم تبدأ بعد، وأنها ستُضرب العدو في كل مكان وفي كل شارع وفي كل زقاق. وكشفت «العرين» أيضاً أنها سيطرت على طائرة مسيّرة سقطت في البلدة القديمة في مدينة نابلس، مشيرة إلى أنه جرى التعامل معها بحسّ أمني عالٍ.

> **بحسب التفكير الإسرائيلي، فإن فتح مواجهة مع غزة سيمنع تدهور الأوضاع في الضفة**

الإجراءات هذه مع تحريض كبير في وسائل الإعلام العبرية ضدّ قطاع غزة وبعض الشخصيات القيادية في المقاومة داخله، وهو ما حذّرت منه سابقاً فصائل المقاومة، وقالت إن تنفيذ التهديدات سيؤدّي إلى رد قاسٍ وإلى اندلاع مواجهة كبيرة.

وزعم مراسل «القناة 12» العبرية، أوهاد حمو، أن مجموعات «عرين الأسود» تلقّت أموالاً تصل إلى قرابة المليون دولار من حركة «حماس» في قطاع غزة، عن طريق المقاوم المعتقل لدى الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية، مصعب اشتيه. وكانت الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، قد عقدت، مساء الجمعة الماضي، مؤتمراً صحافياً في أعقاب الأحداث المتصاعدة في القدس والضفة المحتلّتين، قالت فيه إنها «تتابع عن كثب ما يقترفه العدو الصهيوني المجرم من جرائم بحقّ

غزة تواكب الضفة: المقاومة تتحسّب «الغدر»

غزة - **الأخبار**

في الوقت الذي تتصاعد فيه الأحداث والعمل المقاوم في الضفة الغربية المحتلة، تتحسّب المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة لمحاولة نقل الاحتلال المعركة إلى القطاع للهروب ومحاولة تهدئة الأوضاع في الضفة، وسط رفع حالة التأهّب الأمني والعسكري خشية عمل غادر. وعلمت «الأخبار» من مصادر في المقاومة الفلسطينية، أن تقديراتها تفيد بأن «الاحتلال قد يفكر، حالياً، بنقل المعركة إلى قطاع غزة، في ظلّ عجزه عن السيطرة على الوضع في الضفة الغربية»، مشيرة إلى أن «هذا الأمر يفتح الباب أمام خيارات يمكن أن يذهب إليها الاحتلال في المجالين العسكري والأمني».

وتخشى المقاومة من محاولة الاحتلال تنفيذ عمل أمني ضدّها داخل القطاع، وسط رصد إشارات ومعلومات تشير إلى نيّته التحرّك في هذا الاتجاه. إشارات تتوازى مع تقديرات بأن المستوى السياسي الإسرائيلي يفكّر في الهروب من الضغط الذي يتصاعد في الضفة ويؤثّر على مستقبله السياسي، عبر نقل المعركة إلى غزة، وسط تعرّضه لانتقادات حادّة من قِبَل المستوطنين، بدأت تتصاعد في الآونة الأخيرة. وبحسب التفكير الإسرائيلي، فإن فتح مواجهة عسكرية جديدة مع غزة سيُنتج هدوءاً في الضفة، وسيمنع تدهورها بشكل كبير. إلا أن هذه التقديرات تتخوّف من عدم قدرة جيش الاحتلال على تحقيق إنجازات عسكرية في القطاع، وسط تنامي المجموعات المسلحة في الضفة الغربية، ما يُنذر بوضع أمني معقّد تشتعل فيه مختلف الجبهات الفلسطينية، ويعقّد الوضع الأمني، ومن قبله السياسي، ويواجَه بمعارضة دولية وأميركية في ظلّ التركيز على الحرب الروسية الأوكرانية.

في الإطار ذاته، كشف المصدر أن فصائل المقاومة ناقشت، خلال اجتماعها الأخير، تطوّرات الأوضاع في قطاع غزة وفي الضفة، ورفعت، على إثر ذلك، من جهوزيتها واستعدادها لأيّ طارئ، كما اتخذت مجموعة من الإجراءات الأمنية والعسكرية لتلافي ضربة مفاجئة من قِبَل جيش الاحتلال. وتتزامن

> **بحسب التفكير الإسرائيلي، فإن فتح مواجهة مع غزة سيمنع تدهور الأوضاع في الضفة**

الإجراءات هذه مع تحريض كبير في وسائل الإعلام العبرية ضدّ قطاع غزة وبعض الشخصيات القيادية في المقاومة داخله، وهو ما حذّرت منه سابقاً فصائل المقاومة، وقالت إن تنفيذ التهديدات سيؤدّي إلى رد قاسٍ وإلى اندلاع مواجهة كبيرة.

وزعم مراسل «القناة 12» العبرية، أوهاد حمو، أن مجموعات «عرين الأسود» تلقّت أموالاً تصل إلى قرابة المليون دولار من حركة «حماس» في قطاع غزة، عن طريق المقاوم المعتقل لدى الأجهزة الأمنية في السلطة الفلسطينية، مصعب اشتيه. وكانت الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، قد عقدت، مساء الجمعة الماضي، مؤتمراً صحافياً في أعقاب الأحداث المتصاعدة في القدس والضفة المحتلّتين، قالت فيه إنها «تتابع عن كثب ما يقترفه العدو الصهيوني المجرم من جرائم بحقّ

تخشى المقاومة من محاولة الاحتلال تنفيذ عمل أمني ضدّها داخل غزة (أ ف ب)

شعبنا ومقدّساتنا من تدنيس للأقصى واعتداء على مرابطيه واستخفاف بكل الأعراف والقوانين والقيم، واستفزاز لمشاعر شعبنا وكل الأحرار في العالم، وعدوان سافر على مدن وقرى ومخيمات ضفتنا الباسلة وأحياء عاصمتنا الأبدية، وما يتعرض له مخيم شعفاط الأبيّ من عدوان همجي سافر في محاولة للتغطية على فشل وعجز جيش العدو أمام أبطال شعفاط وأبطال شعبنا في كل مكان». وأكدت أنه «إزاء ما يجري في القدس المحتلة وأحيائها وفي مدن الضفة المحتلة، نشدّ على أيدي إخواننا ورفاقنا ومقاتلينا الأبطال من كل الفصائل الفلسطينية ومن عموم أبناء شعبنا البطل، ونخصّ بالذكر مجموعات العرين الأسود الباسلة، وكتيبة جنين وكتيبة نابلس وكتيبة طولكرم، وجميع التشكيلات المقاومة التي تنشأ تباعاً في كل مناطق ضفتنا المباركة، تعبيراً عن روح شعبنا الأصيلة في مقارعة المحتلّ وقراره النهائي بالردّ على عدوان الاحتلال على القدس والأقصى مهما كانت النتائج ومهما عظمت التضحيات». وحذّرت من أن «المساس بالأقصى وازدياد جرائم العدو بحقّ أهلنا في القدس، وتدنيس مقدسات شعبنا بالطقوس الدينية التوراتية تحت حجج واهية وعناوين وقحة، هو نذير شؤم على هذا الاحتلال، وإيذان بقرب زواله واندحاره»، داعيةً الفلسطينيين في القدس والضفة وفي فلسطين المحتلّة عام 1948 إلى «تصعيد الغضب والاستمرار في الرد على العدوان الصهيوني الهمجي على المقدسات».

إلى ذلك، أعلن جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي، «الشاباك»، أمس، اعتقال فلسطينيَّين في الداخل المحتل عام 1948 من سكان النقب، بزعم أنهما كانا «على اتصال بمنظّمة» في غزة، ونفّذا مهام تحويل أموال، ونقل أسلحة، وجمع معلومات استخبارية عن جيش الاحتلال.

تقرير

ربيع الديبلوماسية التركية: إردوغان يعزّز «وسطيّته»

تبدو الديبلوماسية التركية، هذه الأيّام، في أبهى حُلّتها في ظلّ انتهاج الدولة سياسة «توفيق» تُحقّق لها مكاسب على المستويات كافة، وتجعلها الدولة الأطلسية الوحيدة التي تتمتّع بعلاقات متوازنة مع كل من روسيا وأوكرانيا، فيما تتوزّع خصوم الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، سواء في الداخل أو في المنطقة. ولعلّ ما يميّز هذه الحركة موقف تركيا «الوسطي» من عدد كبير من النزاعات، والذي يعطيها مكاسب مهمّة في لحظة صراع إقليمي ودولي محتدم، فيما يلقى دورها هذا مقبولية من جميع الأطراف. وعلى رغم انتقاده أنقرة للمرّة الأولى، من دون أن يسمّيها، إلا أن الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، دائماً ما يكيل المديح لإردوغان ولدوره في مجمل القضايا التي تخصّ بلاده. وقال زيلينسكي، في كلمة ألقاها أمام المجلس البرلماني للاتحاد الأوروبي، إن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، «يجب أن يُحاكم كمجرم حرب أمام محكمة خاصة»، وإن «من الضروري أن لا يتمّ التعامل معه ديبلوماسية، إذ لا يجب أن نتعامل ديبلوماسية مع الزعماء الذين يقتلون ولا يحترمون القانون الدولي. الزعماء الذين يتعاطون ديبلوماسياً مع بوتين يجب أن يُعزلوا».

منذ بدء الحرب في أوكرانيا، تمسك تركيا، كما بات معروفاً، العصا من وسطها، بسبب حاجتها إلى المحوَرين الأميركي والروسي، وبسبب حاجتهما إليها. وإذا كان التنسيق جليّاً وكبيراً مع روسيا، فإن اشتغال تركيا لامتلاك أوراق تعزّز موقفها غربياً، لا يتوقّف؛ فهي تارة تنتقد الغزو الروسي لأوكرانيا، وطوراً تؤيّد القرار الأممي بإدانة ضمّ روسيا لأربع مقاطعات أوكرانية، فيما قامت قبلها بإغلاق مضيقَي البوسفور والدردنيل أمام السفن الحربية الروسية استناداً إلى «اتفاقية مونترو» لعام 1936. كذلك، فإن نجاح تركيا في فتح ممرّ الحبوب وتبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا، أسهم في إعلاء شأنها لدى الغرب. في الوقت ذاته، لا تبدو الولايات المتحدة بمنأى عن الدور الذي تقوم به تركيا؛ فهي البلد الأطلسي الوحيد الذي لا يزال يتمتّع بعلاقات متوازنة مع كل من موسكو وكييف، بعدما حاول الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، القيام بهذا الدور في بداية الحرب، قبل أن ينحاز بالكامل إلى الموقف الغربي. من جهتها، تتفهّم واشنطن هذا الدور المتوازن لأنقرة، بل تحتاج إليه عند الضرورة. وهي تعطي مؤشرات إلى عدم نيّتها الذهاب بعيداً في إخراج تركيا من قائمة الحلفاء، تمظهرت في إلغاء الكونغرس شرطيْه لبيع أنقرة 40 طائرة متطوّرة من طراز «إف-16 فيبير»، وبربط خبراء أتراك هذا التحوّل في الموقف الأميركي، بحاجة «الأطلسي» إلى عدم إضعاف جناحه الجنوبي مقابل روسيا، كما بتأثير «اللوبي اليهودي» بعد استئناف

> **منذ بدء الحرب في أوكرانيا، تمسك تركيا، كما بات معروفاً، العصا من وسطها**

تركيا علاقاتها مع إسرائيل وتبادل السفراء بينهما؛ وربّما تأثّر القرار أيضاً بالمناخ الإيجابي بين تركيا وأرمينيا.

ويرى عبد الله قره قوش، في صحيفة «ميلليات» المالية، أن بعض التطوّرات الأخيرة تجعل من تركيا «بلداً مفتاحاً في المنطقة، من السلام والغذاء إلى الطاقة والوساطات. فالغرب كما الشرق، يحتاجان إلى تركيا التي تريد إنهاء الحرب. وهي البلد الذي يتطلّع إلى أن تلتقي روسيا وأوكرانيا. واليوم، ستصبح تركيا قاعدة مهمّة لتوزيع الغاز الطبيعي في أوروبا. وغاز شرق المتوسط يمكن أن يُنقل بسهولة إلى أوروبا عبر تركيا». ووفق قره قوش، «هذا هو الوقت الأفضل لتركيا لتعزّز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي في ذروة الضائقة الاقتصادية الأوروبية، ولا سيما على صعيد الطاقة».

في المقابل، فإن تعزيز تركيا علاقاتها بروسيا بدأ يطرح علامات استفهام وتساؤلات حول مستقبلها وأبعادها، بين مَن يدعو إلى الذهاب بعيداً في مسألة التنسيق، ومَن يدعو إلى التروّي. من جهته، يقول أحمد طاش غيتيرين، الكاتب الإسلامي في صحيفة «قرار» المعارضة في مقالته بعنوان: «هل تتبع تركيا سياسة واقعية مع روسيا؟»، إن أنقرة «تزعم بأنها تمضي في سياسة حيادية مع طرفَي النزاع. وعلى رغم أن لها علاقات جيدة مع أوكرانيا وتبيعها أسلحة ولا تعترف بقرار ضمّ القرم ولا بضمّ المقاطعات الأوكرانية الأربع، كما لها علاقات ممتازة مع روسيا ولإردوغان علاقات شخصية مع بوتين، لكن هل نحن متأكدون من أنه ليس لروسيا أطماع في الأراضي التركية: في قارص وأردخان وأرطوين؟ وهل تشعر تركيا فعلاً بأن التحالف الغربي - الأطلسي ليس بحاجة إلى دعمنا؟ ألم تقل مرال آقشينير، زعيمة الحزب الجيد، إن بوتين يرى في كل مكان على أنه سوريا ويتقدّم فيه؟ وهل يعتقد إردوغان أن العلاقات الشخصية يمكن أن تضع كل شيء في المسار الصحيح؟ هل نحن نثق ببوتين؟ ألم نتماه أكثر مما يجب مع بوتين؟ والتشبّه ببوتين في مسألة حكم الرجل الواحد، ألم يصل إلى أبعاد تُلحق الضرر بتركيا؟».

في اتجاه آخر، يتناول سليمان سيفي أوزغو، في صحيفة «يني شفق» الموالية للسلطة، القمم المتتالية لإردوغان مع بوتين وتأثيرها على السياسات الخارجية لهذا البلد. ويقول إن الدول الغربية ومصر واليونان منزعجة من الاتفاق التركي مع ليبيا في شأن التنقيب عن النفط والغاز في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليبيا، وإن القاهرة مثل أثينا لا تريد أن يكون لأنقرة نفوذ في شرق المتوسط وفي أفريقيا. ويذهب أوزغو بعيداً بالدعوة إلى تعزيز التعاون مع روسيا، إذ يرى أن «المخرج لتركيا من هذه الكماشة هو تحديد ما تريده أولاً. ولكن يجب أن تبحث عن داعم لها في هذه المسألة. إن روسيا التي تتعرّض أيضاً للضغوط يمكن أن تكون هي الداعم لتركيا في ليبيا مثلاً. وروسيا في تنافس مع فرنسا في أفريقيا، حيث يتزايد التأثير الروسي في مالي وتشاد. وما يجعل فرنسا مستنفرة هو الانفتاح الأفريقي الذي بدأته روسيا وتركيا». ويضيف الكاتب إن «روسيا والنخب الروسية تدرك أن وضع موسكو من دون أنقرة سيكون أسوأ. لذا، يتعيّن على الجانبين أن يوفّرا أرضية مشتركة للتعاون في البحر المتوسط والمجالات الأخرى. وإلّا فإن اللوحة ستكون سوداء للطرفين».

محمد نور الدين

تشهد السياسة الخارجية التركية، منذ أشهر، حركة ديبلوماسية نشطة، يلاحَظ أنها تُحقّق إنجازات قد لا يستسيغها خصوم الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، سواء في الداخل أو في المنطقة. ولعلّ ما يميّز هذه الحركة موقف تركيا «الوسطي» من عدد كبير من النزاعات، والذي يعطيها مكاسب مهمّة في لحظة صراع إقليمي ودولي محتدم، فيما يلقى دورها هذا مقبولية من جميع الأطراف. وعلى رغم انتقاده أنقرة للمرّة الأولى، من دون أن يسمّيها، إلا أن الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، دائماً ما يكيل المديح لإردوغان ولدوره في مجمل القضايا التي تخصّ بلاده. وقال زيلينسكي، في كلمة ألقاها أمام المجلس البرلماني للاتحاد الأوروبي، إن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، «يجب أن يُحاكم كمجرم حرب أمام محكمة خاصة»، وإن «من الضروري أن لا يتمّ التعامل معه ديبلوماسية، إذ لا يجب أن نتعامل ديبلوماسية مع الزعماء الذين يقتلون ولا يحترمون القانون الدولي. الزعماء الذين يتعاطون ديبلوماسياً مع بوتين يجب أن يُعزلوا».

منذ بدء الحرب في أوكرانيا، تمسك تركيا، كما بات معروفاً، العصا من وسطها، بسبب حاجتها إلى المحوَرين الأميركي والروسي، وبسبب حاجتهما إليها. وإذا كان التنسيق جليّاً وكبيراً مع روسيا، فإن اشتغال تركيا لامتلاك أوراق تعزّز موقفها غربياً، لا يتوقّف؛ فهي تارة تنتقد الغزو الروسي لأوكرانيا، وطوراً تؤيّد القرار الأممي بإدانة ضمّ روسيا لأربع مقاطعات أوكرانية، فيما قامت قبلها بإغلاق مضيقَي البوسفور والدردنيل أمام السفن الحربية الروسية استناداً إلى «اتفاقية مونترو» لعام 1936. كذلك، فإن نجاح تركيا في فتح ممرّ الحبوب وتبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا، أسهم في إعلاء شأنها لدى الغرب. في الوقت ذاته، لا تبدو الولايات المتحدة بمنأى عن الدور الذي تقوم به تركيا؛ فهي البلد الأطلسي الوحيد الذي لا يزال يتمتّع بعلاقات متوازنة مع كل من موسكو وكييف، بعدما حاول الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، القيام بهذا الدور في بداية الحرب، قبل أن ينحاز بالكامل إلى الموقف الغربي. من جهتها، تتفهّم واشنطن هذا الدور المتوازن لأنقرة، بل تحتاج إليه عند الضرورة. وهي تعطي مؤشرات إلى عدم نيّتها الذهاب بعيداً في إخراج تركيا من قائمة الحلفاء، تمظهرت في إلغاء الكونغرس شرطيْه لبيع أنقرة 40 طائرة متطوّرة من طراز «إف-16 فيبير»، وبربط خبراء أتراك هذا التحوّل في الموقف الأميركي، بحاجة «الأطلسي» إلى عدم إضعاف جناحه الجنوبي مقابل روسيا، كما بتأثير «اللوبي اليهودي» بعد استئناف

> **منذ بدء الحرب في أوكرانيا، تمسك تركيا، كما بات معروفاً، العصا من وسطها**

تركيا علاقاتها مع إسرائيل وتبادل السفراء بينهما؛ وربّما تأثّر القرار أيضاً بالمناخ الإيجابي بين تركيا وأرمينيا.

ويرى عبد الله قره قوش، في صحيفة «ميلليات» المالية، أن بعض التطوّرات الأخيرة تجعل من تركيا «بلداً مفتاحاً في المنطقة، من السلام والغذاء إلى الطاقة والوساطات. فالغرب كما الشرق، يحتاجان إلى تركيا التي تريد إنهاء الحرب. وهي البلد الذي يتطلّع إلى أن تلتقي روسيا وأوكرانيا. واليوم، ستصبح تركيا قاعدة مهمّة لتوزيع الغاز الطبيعي في أوروبا. وغاز شرق المتوسط يمكن أن يُنقل بسهولة إلى أوروبا عبر تركيا». ووفق قره قوش، «هذا هو الوقت الأفضل لتركيا لتعزّز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي في ذروة الضائقة الاقتصادية الأوروبية، ولا سيما على صعيد الطاقة».

في المقابل، فإن تعزيز تركيا علاقاتها بروسيا بدأ يطرح علامات استفهام وتساؤلات حول مستقبلها وأبعادها، بين مَن يدعو إلى الذهاب بعيداً في مسألة التنسيق، ومَن يدعو إلى التروّي. من جهته، يقول أحمد طاش غيتيرين، الكاتب الإسلامي في صحيفة «قرار» المعارضة في مقالته بعنوان: «هل تتبع تركيا سياسة واقعية مع روسيا؟»، إن أنقرة «تزعم بأنها تمضي في سياسة حيادية مع طرفَي النزاع. وعلى رغم أن لها علاقات جيدة مع أوكرانيا وتبيعها أسلحة ولا تعترف بقرار ضمّ القرم ولا بضمّ المقاطعات الأوكرانية الأربع، كما لها علاقات ممتازة مع روسيا ولإردوغان علاقات شخصية مع بوتين، لكن هل نحن متأكدون من أنه ليس لروسيا أطماع في الأراضي التركية: في قارص وأردخان وأرطوين؟ وهل تشعر تركيا فعلاً بأن التحالف الغربي - الأطلسي ليس بحاجة إلى دعمنا؟ ألم تقل مرال آقشينير، زعيمة الحزب الجيد، إن بوتين يرى في كل مكان على أنه سوريا ويتقدّم فيه؟ وهل يعتقد إردوغان أن العلاقات الشخصية يمكن أن تضع كل شيء في المسار الصحيح؟ هل نحن نثق ببوتين؟ ألم نتماه أكثر مما يجب مع بوتين؟ والتشبّه ببوتين في مسألة حكم الرجل الواحد، ألم يصل إلى أبعاد تُلحق الضرر بتركيا؟».

في اتجاه آخر، يتناول سليمان سيفي أوزغو، في صحيفة «يني شفق» الموالية للسلطة، القمم المتتالية لإردوغان مع بوتين وتأثيرها على السياسات الخارجية لهذا البلد. ويقول إن الدول الغربية ومصر واليونان منزعجة من الاتفاق التركي مع ليبيا في شأن التنقيب عن النفط والغاز في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليبيا، وإن القاهرة مثل أثينا لا تريد أن يكون لأنقرة نفوذ في شرق المتوسط وفي أفريقيا. ويذهب أوزغو بعيداً بالدعوة إلى تعزيز التعاون مع روسيا، إذ يرى أن «المخرج لتركيا من هذه الكماشة هو تحديد ما تريده أولاً. ولكن يجب أن تبحث عن داعم لها في هذه المسألة. إن روسيا التي تتعرّض أيضاً للضغوط يمكن أن تكون هي الداعم لتركيا في ليبيا مثلاً. وروسيا في تنافس مع فرنسا في أفريقيا، حيث يتزايد التأثير الروسي في مالي وتشاد. وما يجعل فرنسا مستنفرة هو الانفتاح الأفريقي الذي بدأته روسيا وتركيا». ويضيف الكاتب إن «روسيا والنخب الروسية تدرك أن وضع موسكو من دون أنقرة سيكون أسوأ. لذا، يتعيّن على الجانبين أن يوفّرا أرضية مشتركة للتعاون في البحر المتوسط والمجالات الأخرى. وإلّا فإن اللوحة ستكون سوداء للطرفين».

تعزيز تركيا علاقاتها بروسيا بدأ يطرح تساؤلات حول مستقبلها وأبعادها (أ ف ب)

سوريا

من دون مقاومة تُذكر، أذعنت الفصائل المنتشرة في ريف حلب الشمالي للأوامر التركية بتشكيل قيادة موحّدة يقودها زعيم تنظيم «هيئة تحرير الشام»، أبو محمد الجولاني، من خلف الستار. بهذا، عاد الهدوء بشكل تدريجي إلى ريف حلب الذي شهد مواجهات تخلّلتها حركات نزوح جزئية وأعمال سرقة ونهب، لترتسم خريطة سيطرة جديدة تنتظر أنقرة استقرارها لتبدأ استثمارها

خريطة سيطرة جديدة شمالاً: تركيا تُسلّم القيادة للجولاني

علاء حلبي

بعد أيّام قليلة من اندلاع مواجهات استعرضت خلالها «هيئة تحرير الشام» قوّتها، وتراجعت على إثرها فصائل «الفيلق الثالث» الذي تقوده «الجبهة الشامية» الساعية سابقاً إلى إنشاء كيان موازٍ لـ«تحرير الشام»، بدأت الأخيرة ترسم معالم خريطة السيطرة الجديدة. وتأتي هذه الخطوة تنفيذاً لأوامر تركية مباشرة تهدف إلى تحقيق مجموعة من المكتسبات، أبرزها توحيد إدارة المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية في الشمال السوري، وإفشال المساعي الأميركية لمدّ أذرعها إلى ذلك الميدان، بالإضافة إلى خفض النفقات المالية الكبيرة التي تتكفّل بها أنقرة، وتمهيد الأرض لفتح المعابر مع مناطق سيطرة الحكومة السورية، والتي شهدت محاولة تشويش من جانب تلك الفصائل بدفع أميركي.

ويَظهر في خريطة السيطرة الجديدة حرْص أنقرة على إبعاد زعيم «تحرير الشام»، أبي محمد الجولاني، بشكل صوري عن واجهة الأحداث، عبر الاستعانة بفصيل آخر مضمون الولاء هو «أحرار الشام»، الذي بدأ يتسلّم بعض المقارّ العسكرية والأمنية في عفرين ومحيطها، وفي منطقة الباب في ريف حلب الشمالي الشرقي، بموجب اتفاق لم تتمكّن «الجبهة الشامية» من رفضه بفعل الضغوط التركية من جهة، والضغوط الميدانية التي مارسها الجولاني، من جهة أخرى. وتجلّى ذلك بوضوح من خلال نشر «الفيلق الثالث» نصّ الاتفاق الموقّع مع الجولاني، عبر حساباتها في مواقع التواصل الاجتماعي، قبل أن تقوم بحذفه. وتكشف نظرة على الاتفاق الذي جرى توقيعه في نقطة أمنية

> على رغم المكاسب الكبيرة التي حقّقها الجولاني، إلا انه يواجه رفضاً شعبياً في ريف حلب

> تركيا حدودية مع سوريا، تحقيق الجولاني، بدفع تركي، نفوذاً كبيراً وقدرةً على إدارة المنطقة من وراء الستار. وتضمّن الاتفاق مشاركة «تحرير الشام» في عوائد المعابر التي يتمّ عبرها تهريب المشتقّات النفطية من مناطق سيطرة «قسد»، فقط، وعدم التمركز في المدن، وتسليم المقارّ إلى «حركة أحرار الشام» التي انضمّت قبل بضعة أشهر إلى «تحرير الشام». وإلى المكاسب الكبيرة التي حقّقها الجولاني من وراء هذا الاتفاق، ثمة نقطة مهمّة أرادت أنقرة ترسيخها، وهي تلك المتعلّقة بـ«الإدارة المشتركة» وتولّي «أحرار الشام» المسؤولية، تقضي بمنع إظهار تدخّل الجولاني في ريف حلب على أنه «توسّع بالقوّة»، وفرض سيطرة، وتصدير ما جرى على أنه اقتتال داخلي انتهى بتوافق على إدارة المنطقة، وهو ما حاولت «تحرير الشام» تأكيده أيضاً من خلال سحب بعض مقاتليها وإعادتهم إلى إدلب. يفسّر ما تقدَّم البيان الباهت الذي أصدرته «الحكومة المؤقتة» التابعة لـ«الائتلاف»، والذي اعتبرت فيه أن ما يجري لا يعدو كونه اقتتالاً بين الفصائل، من دون أن تهاجم «تحرير الشام»، بل حاولت تسويق فكرة أنها لا تزال تدير المنطقة عبر مؤسّساتها.

لا تزال منطقة إعزاز خارج السيطرة الفعلية للجولاني (أ ف ب)

وعلى رغم المكاسب الكبيرة التي حقّقها الجولاني خلال بضعة أيام، وإصابة عدد من المسلّحين، بالتوازي مع سلسلة استهدافات نفّذها الجيش السوري في مناطق تمركز مقاتلين متشدّدين في ريف إدلب، وفُسّر ما سبق على أنه إعلان بإنهاء اتفاقات سابقة أخرجت ريف حلب من المعادلة الميدانية على خلفية الفصائل على المنطقة، بالإضافة إلى التحكّم ببعض مفاصل الحياة اليومية وأبرزها المخابز، وهي خطوات نجحت «تحرير الشام» فيها خلال تجارب سابقة في إدلب. وبينما ترسم خريطة السيطرة الجديدة توسّعاً كبيراً لنفوذ الجولاني يمتدّ من إدلب شمال غرب سوريا، إلى ريف حلب شمالاً، وصولاً إلى الباب في ريف حلب الشمالي الشرقي، لا تزال منطقة إعزاز خارج سيطرته الفعلية، الأمر الذي يعني أن ثمّة تحرّكاً مقبلاً في هذا الاتجاه، سواء جاء عبر قنوات التفاهم التي تقودها أنقرة، أو من طريق تقدُّم ميداني مشابه لما جرى في عفرين. ومن شأن ما تقدَّم أن يوحّد مناطق في الشمال السوري خارجة عن سيطرة الحكومة تحت قيادة موحّدة يقودها الجولاني، الذي يلعب وجماعته دور «ضابط الأمن» التركي للمنطقة، من وراء الستار.

وأمام هذه الأوضاع، يُتوقّع أن تكثّف وسائل الإعلام المعارضة، المدعومة تركياً، نشْر التقارير التي تؤكد انسحاب الجولاني، بالإضافة إلى تنظيم حملة تبييض لواقع المنطقة بعد التغييرات الأخيرة، في سيناريو مشابه للحملة التي قادتها لتلميع صورة إدلب في أوقات سابقة، بالتوازي مع تنشيط عمليات بناء «مدن الطوب» لإعادة ما يمكن إعادته من اللاجئين السوريين في تركيا وتوطينهم ضمن الشريط السكني الذي تبنيه تركيا في محاذاة حدودها.

في غضون ذلك، نفّذت طائرات حربية سورية وروسية غارات طاولت مقارّ تابعة للفصائل في ريف حلب الشمالي، أدت إلى مقتل وإصابة عدد من المسلّحين، بالتوازي مع سلسلة استهدافات نفّذها الجيش السوري في مناطق تمركز مقاتلين متشدّدين في ريف إدلب. وفُسّر ما سبق على أنه إعلان بإنهاء اتفاقات سابقة أخرجت ريف حلب من المعادلة الميدانية على خلفية

تضييق الخناق على «داعش» جنوباً

أفادت مصادر أمنية سورية، في حديث إلى «الأخبار»، عن مقتل 17 من عناصر تنظيم «داعش» في الاشتباكات التي تشهدها مدينة جاسم في محافظة درعا منذ يوم الجمعة الماضي، بين وحدات من الجيش السوري مدعومة بمجموعات من القوات الرديفة من جهة، وخلايا تابعة للتنظيم من جهة أخرى. وبحسب المعلومات، فإن من بين القتلى خمسة قياديين في «داعش»، من بينهم ثلاثة من غير السوريين، فيما عمد عدد من عناصر التنظيم إلى تفجير أنفسهم قبل وقوعهم في الأسْر، أو خلال محاولة عرقلة تقدّم الجيش. وقالت مصادر «الأخبار»، إن من بين أبرز قتلى التنظيم عبد الرحمن العراقي، الملقّب بـ«سيف بغداد»، والذي يشغل منصب أمير تنظيم «داعش» في المنطقة الجنوبية، وهو المسؤول المباشر عن سلسلة الاغتيالات التي شهدتها مناطق الريف الشمالي من محافظة درعا خلال الفترات الماضية.

وشهدت المدينة حظراً للتجوال وتعليق عمل المدارس، بالتزامن مع ارتفاع وتيرة الاشتباك مع المجموعات التي يبدو أنها استطاعت القدرة خلال الفترة الماضية على شقّ طرقات تنقّل سريع بين مدينة جاسم ومناطق الريف المحيطة بها، إلّا أن كثافة وسرعة التعامل الناري مع تحرّك هذه المجموعات أفضتا إلى شلّ قدرتها تماماً على تبادل الإمداد والتعزيز، مع أقلّ قدر ممكن من الخسائر البشرية في صفوف الوحدات العسكرية السورية، حيث استشهد أربعة من عناصر «اللواء الثامن» في «الفيلق الخامس»، وهو لواء مشكّل من مسلّحي درعا الذين أجروا تسويات مع الحكومة السورية في صيف عام 2018، ويقوده أحمد العودة، ومعاونه علي باش، الذي كان له دور مؤثّر في إنهاء التوتّر الأمني الذي شهدته مدينة طفس قبل شهرين.

وكانت الجهات الأمنية قد تمكّنت من تصفية القيادي في «داعش» محمد أحمد الحلاق، الملقب بـ«أبو عمر الجبابي»، في 15 من الشهر الماضي، وسبق ذلك بعشرة أيام تمكّن الجيش من تصفية القيادي محمد أياد عبد الرزاق، الملقب بـ«أبي القاسم العقرباوي».

(الأخبار)

تقرير

بريطانيا لا تجد قائداً: «العاصفة» تطيح تراس

في أفضل الأحوال، يمكن حكومة ليز تراس أن تصمد حتى نهاية العام الجاري. إذ كان هذا ما يتوقّعه أكثر المتفائلين. فإن النقاشات بدأت بالفعل بين نواب «المحافظين» المذعورين من انهيار فرص التجديد لهم، للبحث في مخرج قانوني يتيح لهم التخلّص منها. وفيما تعاند تراس للتمسُّك بمنصبها، من خلال التضحية بوزير ماليتها كواسي كوارتنغ، والتراجع عن محاور رئيسة في استراتيجيتها الاقتصادية التي أثارت صدمة في الأسواق المالية وتسبّبت بانهيار سعر الجنيه الإسترليني إلى أدنى مستوياته التاريخية، فهي اعترفت بأن خططها «ذهبت إلى أبعد وأسرع» ممّا توقّعته الأسواق

لندن - سعيد محمد

شهد مجلس العموم البريطاني، في عطلة نهاية الأسبوع، نشاطاً سياسيّاً محموماً بين نواب «حزب المحافظين» الـ356، للتداول في مخارج قانونيّة تتيح لهم التخلّص من الكارثة التي انتهت إليها حكومة ليز تراس بعد أقلّ من أربعين يوماً على تولّيها السلطة خلفاً لحكومة سلفها بوريس جونسون. ونقلت صحف العاصمة عن قيادي في الحزب الحاكم دعْم ترشيح تراس للمنصب، قوله إنها «قد ترحل في غضون أسبوعين»، فيما كان أكثر مؤيديها تفاؤلاً يمدّ في عمر حكومتها المتوقّع إلى عطلة عيد الميلاد. ووفق ما رصد مراقبون من داخل الحزب، فإن حجم التأييد لتراس انكمش إلى أقلّ من ربع الكتلة النيابية لـ«المحافظين»، فيما بعث بعض هؤلاء برسائل إلى رئيس «لجنة النظام الحزبي» (لجنة 1922)، السير غراهام برادي، يعلنون فيها سحْب ثقتهم من الحكومة.

وعلى رغم معاندتها للتمسّك بكرسي رئاسة الوزراء، إلّا أن تراس حاولت الانحناء أمام العاصفة التي أثارتها السياسة الاقتصادية التي تبنّتها - وتقوم على أساس تخفيضات ضريبيّة للشركات وللأثرياء سعياً إلى تحفيز النمو الاقتصادي -، عبر

> على المحافظين اليوم المفاضلة بين ألم الاحتفاظ بتراس وألم التخلّص منها

> إقالة وزير ماليّتها كواسي كوارتنغ من منصبه. وأعلنت الرئيسة أيضاً، خلال مؤتمر صحافي قصير عقدته في «10 داونينغ ستريت»، تراجعها عن عدد من المحاور الرئيسة في الميزانيّة الموجزة التي عرضتها على البرلمان، بما في ذلك تخفيض ضريبة الشركات بقيمة تقارب الـ20 مليار جنيه إسترليني، معترفةً بأن استراتيجيّتها الاقتصاديّة التي أثارت صدمةً في الأسواق الماليّة وتسبّبت بانهيار سعر الجنيه الإسترليني إلى أدنى مستوياته التاريخيّة «ذهبت إلى أبعد وأسرع» ممّا توقّعته الأسواق، وبـ«أننا» بحاجة إلى التحرّك الآن لطمأنة الجميع في شأن انضباطنا المالي». على هذه الخلفية، اضطر بنك إنكلترا المركزي، ولعدّة مرّات خلال الأيّام القليلة الماضية، إلى التدخّل بشكل طارئ لشراء السندات الحكوميّة طويلة الأجل، سعياً إلى وقْف هلع المستثمرين ودعم صناديق التقاعد المعرّضة لخطر شديد.

في هذا الوقت، استدعت تراس وزير الخارجية السابق، جيريمي هانت، لتولّي حقيبة الماليّة خلفاً لكوارتنغ، على رغم أن الرجل عديم الخبرة الاقتصاديّة، وهو اشترط أن تحتفظ الحكومة بما تبقّى من أجندتها لتحفيز النمو، ليثير التكهّنات باحتمال نشوب صراعات بينهما داخل الحكومة، فيما يتعيّن على الوزير الجديد تقديم خطّة اقتصادية جديدة بحلول نهاية الشهر الجاري. ويبدو أن خطط تراس الاقتصادية المبنيّة على افتراضات عَدّها عدد من الخبراء «موهومة»، إنّما تعبّر عن توجّهات «المحافظين» الاقتصادية بشكل أو آخر. مع هذا، فإن هزيمة الحكومة الآن أمام الأسواق والرفض الشعبي الصامت – قُرئ من خلال استطلاعات للرأي مَنحت «حزب العمل» المعارض تفوّقاً بما لا يقلّ عن 30 نقطة مئوية – تمثّل انكساراً لنهج أيديولوجي متكامل يمثّل مصالح القلّة المتنفّذة، وقد ينسحب سلباً على أيّ حكومة محافظة مقبلة بغضّ النظر عن شخص رئيسها. ونقلت الصحف عن النائب عن «حزب المحافظين»، روبرت هالفون، قوله: «لقد حطّمت تراس في أيّام قليلة عملاً استمرّ عشر سنوات من قِبَل المحافظين لكسب أصوات ناخبي الطبقة العاملة».

جهود تراس لاستعادة ثقة الأسواق لم تكلّل بالنجاح، واستمرّت الضغوط طوال يوم الجمعة على الجنيه الإسترليني والأوراق المالية السيادية، فيما يُخشى حدوث مزيد من الاضطرابات مع افتتاح الأسواق اليوم (الاثنين). وتبلغ تكلفة اقتراض الحكومة البريطانية، الآن، أعلى من تكلفة اقتراض دول أوروبية بحكم المفلسة، مثل إيطاليا واليونان. وقد ظهر الامتعاض جليّاً على وجه الملك تشارلز الثالث عندما التقى تراس يوم الأربعاء الماضي، بعدما ارتبطت بداية عهده بنذر انهيار شامل. وبحسب خبراء في بنوك عالمية، فإن تراجعات تراس غير كافية ولا مقنعة، وإن العاصفة التي تضرب اقتصاد المملكة المتردّي أخطر من أن تنتهي بإقالة وزير مالية، إذ ترتبط أساساً بضعف بنيوي متراكم تعمّق بعد قرار بريطانيا إسقاط عضويّتها في الاتحاد الأوروبي. وكان بنك إنكلترا حذّر حتى قبل إعلان تراس لسياستها، من أن بريطانيا ستشهد أسوأ مستويات الركود الاقتصادي مقارنة بدول الجوار، ولفترة أطول.

التخلّص من تراس بسرعة يمثّل معضلة للحزب الحاكم (أ ف ب)

على أن التخلّص من تراس بسرعة يمثّل معضلة للحزب الحاكم الذي يتمتّع بغالبية مريحة في مجلس العموم تمنحه صلاحية تشكيل الحكومات حتى موعد الانتخابات العامة العادية المقبلة (كانون الثاني 2025)، إذ وفق نظمه الداخلية، فإنه لا ينبغي طرح الثقة برئيس وزراء من الحزب قبل مرور عام كامل على تولّيه المنصب، أي أيلول 2023. كما أن عملية تصعيد رئيس وزراء جديد من بين كوادر الحزب وفق الآلية المعمول بها، تحتاج إلى شهرين على الأقلّ، في وقت لا تحتمل فيه الأوضاع الكارثيّة رفاهيّة الوقت.

ويفتقد الحزب الحاكم بشدّة إلى الشخصيات الكاريزميّة التي يمكن أن تمتلك الرؤية أو الكفاءة لقيادة سفينة البلاد وسط الأنواء، وهناك تردّد واضح من قِبَل الكتلة النيابية للدفع في اتجاه مغامرة إجراء انتخابات عامة مبكرة، في وقت وصلت فيه شعبية «المحافظين» إلى مستوى متدنٍ قياسي، شبيه بأجواء انتخابات عام 1992 عندما أبعدوا عن الحكم، واكتفوا بعدها بالمراقبة من مقاعد المعارضة لـ18 عاماً متتالية. وعبّر أحد دهاقنة الحزب عن هذه المعضلة، بقوله: «إن على المحافظين اليوم المفاضلة بين ألم الاحتفاظ بتراس وألم التخلّص منها». وإذا رحلت رئيسة الوزراء سريعاً، فإن ذلك يعني أنه سيكون للمملكة المتحدة خامس رئيس وزراء محافظ خلال ست سنوات، ما يعكس حال التخبّط التي تعيشها النخبة الحاكمة في ظلّ ظروف داخلية وإقليمية ودولية غير مواتية.

وبحسب ما رشّح من مداولات نواب الحزب الحاكم في عطلة الأسبوع، فإن البعض يرى أن على السير برادي السّير بإجراءات حجب الثقة عن تراس، إذا وصل عدد الرسائل المكتوبة في هذا الخصوص إلى أكثر من مئة، فيما يقول آخرون إن هناك ضرورة للحصول على تأييد نصف الكتلة البرلمانية بزيادة واحد (179 نائباً)، وعندها يمكن لرئيس «لجنة النظام» أن يخيّر تراس بين الاستقالة أو مواجهة تصويت بحجب الثقة بعد تغيير قواعد اللجنة في تصويت داخلي. ولتجنّب حدوث فراغ لشهرين كما حصل أخيراً عندما أجبر بوريس جونسون على الاستقالة، فإن الحزب بحاجة إلى التوافق سريعاً على مرشّح وحيد، وهو أمر قد يبدو مستحيلاً أقلّه وفق خريطة التحالفات بين قبائل «المحافظين» المتنافسين. وقد يلجأ أعداء تراس إلى إعادة طرح اسم ريشي سوناك الذي كان خسر أمامها في انتخابات الحزب لتصعيد بديل لجونسون، أو هانت، وزير المالية الجديد، أو سويلا برافرمان، وزيرة الداخلية. ويعتقد بعض النواب أن الوزير السابق مايكل جوف قد يقوم بمحاولة أخيرة في حياته السياسية للقفز إلى المنصب.

أمّا تراس التي كانت أنهت مؤتمرها الصحافي الأخير، بالقول: «أريد أن أكون صادقة معكم، الوضع صعب للغاية، لكنّنا سنتجاوز هذه العاصفة»، فلملمت أوراقها وخرجت مسرعة، ليصرخ فيها أحد الصحافيين بتعبير إنكليزي مهذّب يمكن ترجمة معناه بـ«هل فقدت عقلك يا رئيسة الوزراء؟»، مختصراً بكلماته هذه ما يدور في ذهن الغالبية العظمى من البريطانيين.

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب حسن علي حوماني لموكلته ولا احمد وهبي سند تمليك بدل عن ضائع عن حصتها بالقسم 5 من العقار 6050 مزرعة.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان
عن صدور حكم نهائي
تدعو المحكمة الابتدائية الموحدة المارونية في زوق مصبح السيد طوني فيليب شخطوره الى الحضور الى محكمتنا واستلام الحكم الابتدائي النهائي في الدعوى المقامة بينه وبين السيدة ريتا رفيق كفوري تحت رقم 2019/127 خلال مهلة 15 يوماً من تاريخ نشر هذا البلاغ.
الرئيس
الخوري ناجي خيرالله

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

الكرة اللبنانية

نتائج متوقّعة تبقي الترتيب على حاله

انتهى الاسبوع السادس من الدوري اللبناني لكرة القدم من دون تغيير على صعيد مقدمة الترتيب، في ظل غياب النتائج المفاجئة باستثناء تلك التي سجّلها الحكمة في افتتاح الاسبوع حين اسقط الصفاء. فازت فرق المقدمة بسيناريوات مختلفة، بعضها سهل وبعضها صعب، لتبدأ الفرق استعدادها للاسبوع السابع الذي سيشهد لقاءً كبيراً بين البرج المتصدر والانصار الوصيف

سجّل الحاج مالك هدفين للانصار من اصل اربعة (طلال سلمان)

عبد القادر سعد

كان من الطبيعي أن تغيب المفاجآت عن الأسبوع السادس من الدوري اللبناني، في ظل غياب المباريات القوية. فمعظم المباريات كانت بين الفرق الستة الأولى مع الفرق الستة الأخيرة.

وحده الحكمة خطف الأضواء حين فاز على الصفاء 3-1 يوم الجمعة على ملعب بحمدون. مباراة استحق معه الحكماويون الفوز، لكن نهايتها جاءت مشوّهة بعد الأحداث التي قام بها جمهور الصفاء والتي من المتوقع أن تلقى قرارات صارمة من الاتحاد في جلسته المقبلة.

البرج المتصدر لم يواجه أي مشكلة في الفوز على الإخاء الأهلي عاليه حين أسقطه بثنائية نظيفة، سجلها محمد صادق وسارفو على ملعب الصفاء. وقد عزّز البرج صدارته رافعاً رصيده إلى 18 نقطة من أصل 18 ممكنة. علامة كاملة للبرجيين منحتهم جرعة معنوية كبيرة قبل اللقاء الصعب مع الأنصار في الأسبوع المقبل.

الإخاء، من جهته، تلقى خسارته السادسة توالياً وبقي في المركز الأخير من دون نقاط. أنهى الإخاء مباراته الصعبة مع فرق المقدمة ودخل في مرحلة الصراع مع الفرق التي تنافسه على البقاء. البداية ستكون مع السلام زغرتا في الأسبوع المقبل. يعوّل الإخائيون على المباريات الأربع المقبلة (هناك مباراة مع الأنصار في الأسبوع الثامن) مع السلام زغرتا وطرابلس والحكمة والشباب الغازية. يحتاج الإخاء إلى الفوز بهذه المباريات الأربع أو عدم الخسارة في اثنتين منها كي يحافظ على آماله في البقاء.

الوصيف الأنصاري، من جهته، استعد جيداً للقاء البرج في الأسبوع الثامن حين حقق فوزاً مستحقاً على التضامن صور برباعية نظيفة في اللقاء الذي كان نجمَيه حسن معتوق والحاج مالك اللذين سجّلا الأهداف الأربعة مناصفة على ملعب جونية. فوز أنصاري مريح عزّز مقعد الوصافة برصيد 14 نقطة متقدماً بفارق الأهداف عن شباب الساحل. الأخير فاز بدوره على السلام زغرتا بصعوبة كبيرة 1-0 على ملعب العهد.

احتاج الوصيف الثاني برصيد 14 نقطة إلى ركلة جزاء و97 دقيقة كي يفوز على السلام زغرتا العاشر برصيد 3 نقاط. لم يستحق الساحل الفوز، ولم يستحق السلام الخسارة. قاتل لاعبون بشراسة في ظل غياب ثلاثة لاعبين أساسيين، على رأسهم الحارس أنطوان الدويهي وفليب أيوب والبرازيلي فينيسيوس بداعي الإصابة. خانهم الحظ في الدقيقة الأخيرة حين تعرض البرج للسابع على فحص لعرقلة داخل منطقة الجزاء ليحتسب الحكم محمد عيسى ركلة جزاء، سجّل منها زين العابدين فران هدف الفوز.

في الوقت عينه، كان العهد يعود من ملعب أنصار بثلاث نقاط حصدها أمام الشباب الغازية بفوزه عليه 2-1 ليعزز مركزه الرابع برصيد 13 نقطة. لا تعكس نتيجة المباراة واقعها، فالعهد استحق الخروج بنتيجة كبيرة بعدما أهدر لاعبوه عدداً كبيراً من الفرص، في ظل تألق كبير للحارس الجنوبي أحمد دياب.

افتتح العهد التسجيل مبكراً في الدقيقة 4 عن طريق نور منصور، وأضاف محمد حيدر الهدف الثاني في الدقيقة 28.

بدا أن العهد في طريقه لتسجيل نتيجة كبيرة في الشوط الثاني، لكن بقيت شباك الغازية نظيفة، في حين سجّل عماد غدار هدف الفريق الجنوبي في الدقيقة 83. هدف وحيد لم يستطع لاعبو الغازية إضافة آخر وانتزاع نقطة غالية لتنتهي المباراة بفوز العهد ومحافظته على المركز الرابع أمام النجمة الذي انتزعه منه قبل 24 ساعة.

فالنجمة كان قد حقق فوزاً غير مقنع على طرابلس يوم السبت على ملعب حونية بثنائية نظيفة سجلها عبيدة الحلبي (خطأ في مرمى فريقه) وخليل بدر. صحيح أن النجمة فاز، لكن جمهوره خرج غير راضٍ عن اداء لاعبيه الذين فازوا من دون عرض.

في المقابل، كان بإمكان طرابلس الخروج بنقطة لو دخلت كرة فؤاد عيد في الشوط الأول، لكنها ارتدت من العارضة بعد كرة ساقطة جميلة من عيد الذي استغل خروج الحارس علي السبع من مرماه. فاز النجمة وعزّز رصيده إلى 13 نقطة في المركز الخامس، فيما بقي طرابلس في المركز 11 بنقطة وحيدة.

انتهى الأسبوع السادس، ولن يتأخر السابع كثيراً وهو سيشهد مباريات قوية كالبرج مع الأنصار، الصفاء مع العهد، الإخاء مع السلام، التضامن صور مع الحكمة، كما يلعب النجمة مع الغازية وشباب الساحل مع طرابلس.

> يشهد الاسبوع السابع مباريات قوية كالبرج مع الأنصار، والصفاء مع العهد

لا ليغا

برشلونة يفقد الصدارة على يد ريال مدريد

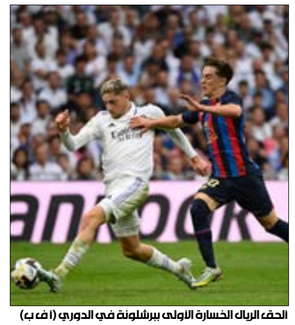
الحفء الريال الخسارة الاولى ببرشلونة في الدوري (أ ف ب)

استغلّ ريال مدريد إحباط غريمه برشلونة قارياً وألحق به الهزيمة الأولى محلياً 3-1 وأنزله عن عرش الصدارة أمس الأحد، ضمن منافسات المرحلة التاسعة من الدوري الإسباني لكرة القدم.

وكان هدف الفريق الملكي الذي ضمن بلوغ الدور ثمن النهائي من دوري أبطال أوروبا، الفوز على غريمه لانتزاع الصدارة منه من جهة، وتوجيه ضربة معنوية ثانية في أقل من أربعة أيام بعد سقوط الفريق الكاتالوني في فخ التعادل مع إنتر الإيطالي 3-3 الأربعاء، ما جعل مهمة بلوغه ثمن النهائي شبه مستحيلة. وكان لـ«الميرينغي» ذلك بأهداف الفرنسي كريم بنزيمة (12)، الأوروغوياني فيديريكو فالفيردي (35)، والبرازيلي الببدل رودريغو (90+1 من ركلة جزاء)، فيما أحرز فيران توريس هدف برشلونة الوحيد (83).

وهذه هي الخسارة الأولى لبرشلونة في الدوري، إذ دخل الفريقان المواجهة أمس وهما لم يخسرا أي مباراة في الـ«ليغا».

وبهذا الفوز الذي ثأر فيه ريال من خسارته على ملعبه الموسم الماضي برباعية نظيفة، رغم إحرازه اللقب حينها، رفع الفريق الملكي رصيده إلى 25 نقطة في المركز الأول، فيما بقي برشلونة على 22 نقطة وتراجع إلى المركز الثاني.

على ملعب سانتياغو برنابيو، افتتح ريال مدريد التسجيل في الدقيقة 12 عندما ترك حكم المباراة أفضلية الكرة للألماني توني كروس، رغم تعرضه لمضايقة من سيرجيو بوسكيتس، فلعب بينية وصلت إلى البرازيلي فينيسيوس جونيور الذي انفرد بالحارس الألماني مارك أندري تير شتيغن الذي صدّ الكرة في المرة الأولى، قبل أن تصل إلى بنزيمة داخل منطقة الجزاء فأسكنها الشباك.

وقبل عشر دقائق من نهاية الشوط الأول، ضرب رجال المدرّب الإيطالي كارلو أنشيلوتي الكتيبة الكاتالونية بهدف ثان، وهذه المرة بعد خطأ قاتل من مدافع برشلونة إريك غارسيا الذي أعاد الكرة بشكل غريب إلى الخلف من دون النظر إلى الوراء، لتصل إلى فينيسيوس الذي راوغ ومرر إلى الفرنسي فيران مندي الذي أعادها إلى فالفيردي، فسددها من مشارف المنطقة إلى يمين تير شتيغن (35).

وفي الشوط الثاني، حاول برشلونة العودة الى المباراة بهجوم ضاغط، رغم الضعف الواضح في خط الوسط، فأحرز هدف تقليص الفارق في الدقيقة 83 عبر توريس الذي أكمل في المرمى عرضية متقنة من أنسو فاتي.

غير أن غارسيا عاد وعمّق جراح فريقه بخطأ داخل المنطقة المحرمة على رودريغو الذي دخل الملعب للتو كبديل لفينيسيوس، فعاد الحكم إلى تقنية حكم الفيديو المساعد (في إيه أر) ليؤكد احتسابها، ويترجمها البرازيلي في المرمى بنجاح (91).

(أ ف ب)

جوائز

بنزيمة الأقرب إلى الكرة الذهبية

يبدو المهاجم الدولي كريم بنزيمة مرشحًا فوق العادة لحصد الكرة الذهبية خلال حفل في باريس اليوم الاثنين عند الساعة 21,30 بتوقيت بيروت، ليصبح أول فرنسي يتوّج بالجائزة المرموقة منذ زين الدين زيدان بعد قرابة ربع قرن من الزمن.

هناك 30 مرشحًا يتنافسون على أرقى الجوائز الفردية في كرة القدم، لكن بنزيمة يغرد خارج السرب بعد عروضه الرائعة الموسم الماضي التي ساهمت في تتويج ريال مدريد بطلاً لأوروبا وإسبانيا.

سجّل ابن الـ 34 عامًا 44 هدفًا في 46 مباراة في جميع المسابقات الموسم الماضي مع النادي الملكي، بينها 15 في دوري أبطال أوروبا.

في المسابقة القارية، قدّم مستويات خارقة أمام أقوى فرق البطولة، مسجلًا ثلاثية «هاتريك» أمام كل من باريس سان جرمان الفرنسي في غضون 17 دقيقة في الشوط الثاني في إياب الدور ثمن النهائي، وتشلسي في إنكلترا في ذهاب ربع النهائي. كما أحرز ثلاثة أهداف في مباراتي نصف النهائي ضد مانشستر سيتي، ليقود الفريق الى النهائي الذي تفوّق فيه على ليفربول.

أحرز بنزيمة جائزة أفضل لاعب في أوروبا المقدمة من الاتحاد الأوروبي للعبة (ويفا) في آب الفائت ويمرّ في أفضل فترات مسيرته قبل قرابة شهر من كأس العالم.

كان منبوذًا سابقًا، إذ جرى استبعاده من المنتخب لمدة خمس سنوات ونصف سنة بسبب تورطه في فضيحة ابتزاز متعلقة بزميله السابق ماتيو فالبوينا، إلا أنه وضع ذلك خلفه ويلعب أفضل كرة قدم في مسيرته مع اقتراب عيده الخامس والثلاثين في اليوم التالي بعد نهائي كأس العالم.

قال أخيرًا «أهمّ شيء بالنسبة إليّ هو الفوز بالبطولات الجماعية. إذا قمت بالأشياء بشكل صحيح على أرض الملعب، فستتبع ذلك جوائز فردية».

يبدو فوزه في مسرح «شاتليه» في العاصمة الفرنسية الاثنين محسومًا. مازح المهاجم البولندي روبرت ليفاندوفسكي الخميس «إذا لم يلغوا (الجائزة)، فمن المحتمل أنه سيفوز بهذه الكرة الذهبية».

وكان مهاجم برشلونة الحالي المرشح الأوفر حظاً للفوز بالجائزة الفردية في عام 2020 عندما كان يدافع عن ألوان بايرن ميونيخ الألماني، لكن الحفل الغي للمرة الأولى منذ إنشاء الجائزة في عام 1956 بسبب جائحة فيروس كورونا.

عادت العام الماضي، وتوّج بها الأرجنتيني ليونيل ميسي للمرة السابعة معزّزًا رقمه القياسي، لكنه غير مرشح هذا العام بعد موسم أول مخيّب مع باريس سان جرمان.

يحضر البرتغالي كريستيانو رونالدو المتوّج بها خمس مرات، فيما يغيب البرازيلي نيمار، زميل ميسي في سان جرمان، عن القائمة الأخيرة.

الى جانب بنزيمة، هناك أربعة لاعبين من ريال مدريد ساهموا في تحقيق اللقب القاري الموسم الماضي: البرازيلي فينيسيوس جونيور، المخضرم لوكا مودريتش الفائز بالجائزة عام 2018، الحارس البلجيكي تيبو كورتوا ولاعب الوسط البرازيلي كازيميرو الذي انتقل الى مانشستر يونايتد الإنكليزي.

كما ضمّت اللائحة النروجي إرلينغ هالاند المتألق مع مانشستر سيتي هذا الموسم، كيليان مبابي، ليفاندوفسكي والبلجيكي كيفن دي بروين، لكن بنزيمة يحلّق بعيدًا عنهم.

في حال فوزه، سيصبح خامس فرنسي يحقق هذا الإنجاز بعد: ريمون كوبا (1958)، ميشال بلاتيني (1983، 1984، 1985)، جان-بيار بابان (1991) وزيدان (1998).

كانت تُمنح الجائزة سابقًا اعتمادًا على أداء اللاعب على مدار السنة، لكن النظام تغيّر، وبات على ما يقدمه خلال الموسم.

لدى السيدات، تبدو المنافسة محتدمة أكثر على رابع كرة ذهبية التي مُنحت للمرة الأولى في 2018.

> هناك 30 مرشحا يتنافسون على أرقى الجوائز الفردية في كرة القدم

هناك ثلاث لاعبات من منتخب إنكلترا الذي توّج بكأس أوروبا في القائمة النهائية المؤلفة من 20 لاعبة، بينهن لوسي برونز وميلي برايت، فيما تبدو مهاجمة أرسنال بيث ميد الأكثر حظًا بعدما سجلت ستة أهداف في البطولة القارية.

هناك حظوظ أيضًا للأوسترالية سام كير والألمانيتين لينا أوبيردورف والكسندرا بوب، أو قد تحتفظ الإسبانية أليكسيا بوتياس بالجائزة.

تتعافى بوتياس (28 عامًا) راهنًا من إصابة قوية في الركبة حرمتها من المشاركة في اليورو مع منتخب بلادها، ومن غير المتوقع أن تلعب هذا الموسم.

قادت لاعبة خط الوسط التي خلفت النروجية أدا هيغربيرغ والأميركية ميغان رابينو الى الجائزة العام الماضي، برشلونة الى ثنائية الدوري والكأس المحليين، بالإضافة الى نهائي دوري أبطال أوروبا الموسم الماضي.

كانت أفضل مسجلة في المسابقة القارية مع 11 هدفاً، إلا أن برشلونة خسر النهائي ضد ليون الفرنسي.

سيحصل الفائزون أيضًا على رموز رقمية (أن أف تي)، بالإضافة الى المجسّم، بينما أضافت مجلة فرانس فوتبول المانحة جائزة إنسانية جديدة أطلق عليها اسم «سوكراتيس»، تيمّنًا بلاعب خط الوسط البرازيلي السابق.

وقالت فرانس فوتبول إن الجائزة ستمنح «لأفضل مبادرة اجتماعية من قبل أبطال ملتزمين».

(أ ف ب)

سجّل بنزيمة 44 هدفاً في 46 مباراة في جميع المسابقات الموسم الماضي مع النادي الملكي، بينها 15 في دوري ابطال اوروبا (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 4149

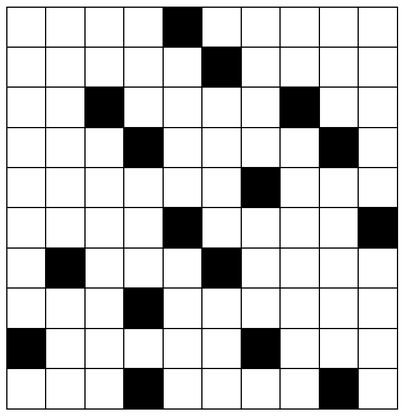

أفقيا

1- محافظة عراقية – سكين عظيمة – 2- خلاف يسار – مدينة أوسترالية – 3- طعم الحنظل – عملة عربية – أغلظ أوتار العود – 4- مدينة مصرية – أزرق بالأجنبية – 5- حرف جرّ – خطيب فينيقي من مدينة صور – 6- نوع من الجراد – مدينة مصرية – 7- لغة الباكستان – بناء معقود تحت الأرض – 8- رائد فضاء روسي راحل – يُغض – 9- في الجسم – إسم حمله ملوك فرنسا وإسبانيا – 10- من نتائج المعركة – مكان حُطّ

عمودياً

1- من أنواع السموم – الإحسان – 2- يعبر – إسم أطلقه العرب على مدينة مدريد – 3- للتفسير – مدينة في أندونيسيا – 4- عاصمة أوروبية – كتب – 5- خوف مرضي – وكالة أنباء عربية – 6- أرق – خلية النحل – 7- بيوت من قماش – مبتل بالماء – 8- مثل ونظير – القصة الروائية المشهورة للأديب الإيطالي كارلو كولودي – 9- عائلة سياسية لبنانية – نصف النصف – 10- زعيم سياسي لبناني راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1-سانتياغو – 2- ليدو – مالطا – 3- يلو – البدو – 4- مابلي – زا – 5- ام – الكنز – 6- اح – الب – 7- حنك – إنشراح – 8- صيدا – ين – مر – 9- زاريا – غدي – 10- مكسيم فيغان

عمودياً

1-سليم الحص – 2- إيلام – نيزك – 3- ندوب – أكداس – 4- تو – لاح – اري – 5- إيل – يم – 6- أمل – كونياك – 7- غابون – شن – 8- ولد – زار – غ غ – 9- طوز – لامدا – 10- ما – البحرين

sudoku 4149

2		1			4			6
5	6	8		2		9		
	9				7	5		
			6	2		1		7
				6		9		
1			4			3	2	
		9	4					
				3		7	8	1
3			1			4		5

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4148

3	9	6	2	5	8	4	7	1
2	5	4	1	3	7	9	6	8
8	1	7	4	9	6	3	2	5
1	8	9	3	7	2	6	5	4
6	7	2	5	1	4	8	9	3
4	3	5	8	6	9	2	1	7
9	6	3	7	4	5	1	8	2
5	2	1	9	8	3	7	4	6
7	4	8	6	2	1	5	3	9

مشاهير 4149

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

عارضة أزياء برازيلية، حصلت على لقب سفيرة النوايا الحسنة للبيئة من قبل وكالة الأمم المتحدة

3+7+1+5 = حمام يُستخدم لنقل الرسائل ■ 2+6+8+4 = يشيّد البناء ■ 9+10+11 = افتتح المشروع

إعداد نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: مها ناجي صلاح

سينما

«أمستردام» ديفيد أو. راسل: جنون العظمة يبلغ الذروة

الجميل بسرد مثقل وفوضوي. راسل ليس غريباً عن القصص الجامحة والشخصيات الفوضوية، ومع ذلك، فيلمه الأخير هو الأكثر هستيريةً وطموحاً من بينها جميعاً، يعرض موقفاً بعد موقف، تطوراً تلو الآخر، بتشابك مفرط من المؤامرات وعناصر سرد مختلفة. إنها الفوضى، ولكن للأسف، بأسوأ معاني الكلمة. فشل المونتاج في إضفاء الانسيابية على كل ما يريد راسل قوله، العديد من اللحظات لا معنى لها، ووفرة الشخصيات غير منطقية، تماماً كشخصية كريس روك الذي يظهر كل عشرين دقيقة لإبداء تعليق أو نكتة حول العنصرية وتفوق البيض. هذا النقص في الالتزام من راسل في سرد قصته يقودنا إلى الملل، مع حوار ثقيل وسيء ومشاهد منفصلة وسرد، يبدو أنه لا يذهب إلى أي مكان. في الساعة الأخيرة من الفيلم ومع دخول الجنرال جيل ديلبنيك (روبرت دي نيرو) إلى الفيلم نبدأ بإيجاد إحساس بالتقدم، يدور الفصل الأخير حول بعض الشخصيات التي تكشف عن المؤامرة الفاشية، حيث يتعمق السيناريو في طبقات الهجاء الاجتماعي والحرب. ولكن، حتى هذه اللحظة، فقد السرد اهتمامنا. وحتى تطور هذا الجانب الأخير، كان فوضوياً، مع إضافة مشاهد بطريقة عشوائية ونكات سخيفة وسطحية ونص مباشر مع الكثير من التفسيرات.

من حيث الجوهر، ينقسم الفيلم بين نقيضين: أحدهما مرح، غير مهتم بتماسك قصته وبنيتها ويرمز إلى هوس أبطاله بالفن الموجود والدادائية. وآخر يشعر بالقلق إزاء الصعود المحتمل والخبيث للفاشية داخل الديموقراطية. ولكنّ الاثنين لا يعملان معاً بسبب العديد من الغمزات والحيل بين ما يحدث وما هو متخيل، والملصقات الفنية، والفكاهة التي تأتي في غير محلها. كل هذا يزيل الملحمة ويجعلها خفيفة في الوقت نفسه الذي يصرخ فيه الفيلم ليكون مهماً. وإن كان هناك قصة رمزية حول السياسة المعاصرة، فهي غير مفهومة، لكن هذا لم يضف الكثير إلى الفيلم أيضاً. «أمستردام» يعيد جداً عن الفيلم الذي كان ممكناً أن يكون عليه. يستنفد كل طاقته عبر تحويل الانتباه إلى كل مكان في الوقت نفسه. هو غير قادر على التركيز على فكرة واحدة أثناء محاولة ربطها جميعاً بسرعة. لعل أفضل وصف عن أعمال راسل وهذا الفيلم بالتحديد، هو مصطلح «الواقعية الهستيرية» حيث يتم تضخيم الحقائق وتحليلها في الوقت نفسه، ما يجردها من العاطفة والاهتمام.

ديفيد أو. راسل مخرج حسن النية والبصيرة، لكنه لا يزال يرتكب أخطاءً فادحة، الاعتماد على أسماء كبيرة للتعاون معها والوقوف خلفها هو خطأ لا يغتفر، بخاصة في هذه المرحلة المهنية من حياته. عام 2004 عندما صدر فيلم راسل I Heart Huckabbes، وصف الناقد الراحل روجر إيبرت راسل وأفلامه بأنهما «آلة شيطانية تستهلك كل الطاقة التي تولدها، وتوفر القليل لإيقاف نفسها». للأسف إيبرت ليس معنا ليشاهد «أمستردام» ويتأكد أنّ لا شيء تغير وأن جملته هذه، تتجلى في جنون العظمة الجديد.

Amsterdam في الصالات

بعدما كشفها في شهادة قسم أمام اللجنة الخاصة المعنية بالأنشطة غير الأميركية في مجلس النواب الأميركي. وفي عام 1934، أثبتت لجنة تحقيقات في مجلس النواب أن المؤامرة تم تدبيرها بالفعل، ولكن لم تتم مقاضاة أي من المتآمرين. لرواية هذه القصة الحقيقية، مزج راسل قصة خيالية لثلاثة أصدقاء: جنديان وممرضة أبرموا ميثاقاً للاعتناء ببعضهم البعض، بغض النظر عن السبب. بعد مكيدة مدبرة، وجد بيرت (كريستان بيل) وفاليري (مارغوت روبي) وهارولد (جون ديفيد واشنطن) أنفسهم في قلب تحقيق في جريمة قتل، وأصبحوا هم المشتبه بهم الرئيسيين. لذلك، لإثبات أنهم ليسوا المسؤولين عن الموت الغامض للير (تايلور سويفت)، وجدوا أنفسهم في مؤامرة أكبر لقلب نظام الحكم في الولايات المتحدة الأميركية.

واضح منذ البداية أن الشخصيات الثلاث الرئيسية تعمل بطريقة كاريكاتورية فكاهية جميلة. يمنح بيل وروبي وواشنطن الحياة لشخصيات غريبة الأطوار كسبت حبنا، بشكل أساسي من خلال الهروب من الكليشيهات الشائعة لدى أبطال الأفلام، بخاصة بيل. مرة أخرى بعد The Machinist (2004) وسلسلة «باتمان» لكريستوفر نولن وطبعاً American Hustle، يحول بيل جسده ويستعمله في التمثيل وبليس جلد جندي سابق بعين زجاجية مليئة بالكاريزما. ولكن بعدما كسبنا راسل في بداية القصة والشخصيات الثلاث، تركنا كما شخصياته بسبب سرعة الفيلم والإثم في محاولة العثور على وقت على الشاشة للكثير من الممثلين المشاركين: أنيا تيلر جوي، زوي سلدانا، كريس روك، رامي مالك، روبرت دي نيرو (في دور اللواء). مع النص المتذبذب الذي يصبح أحياناً متعباً بسبب الكثير من الشخصيات المهمة التي تأتي وتذهب، كان واضحاً أن راسل يكافح كثيراً لتقديم أفكاره، ما جعل الفيلم مركباً بطريقة اصطناعية. لذلك، أينما نظرنا، لا يبدو أن الفيلم قد نجح، حتى بمشاركة هؤلاء الممثلين، بالإضافة إلى أحد أكبر وأهم مصممي الملابس في هوليوود، ألبرت وولسكي، الذي سيبلغ 92 عاماً، مع جائزتي أوسكار في منزله. صنع وولسكي لهذا الفيلم ملابس ذات ذوق رائع، إلى جانب إيمانويل لوبيتزكي (تشيفو)، مدير التصوير العبقري. إلا أن «أمستردام» لم يتمتع بالنعمة التي حصل عليها بجمع كل هؤلاء، ولا بالنضارة التي يمكن أن نتخيلها مع كل هؤلاء. لأكثر من ساعتين، نتساءل: هل «أمستردام» أسوأ فيلم لراسل. لا، Joy (2015) لم يُهزم بعد. ربما يمكننا القول إن هذا هو مشروعه الذي كان يحلم بإنتاجه، لكن لا توجد طريقة لعدم الشعور بالأسف تجاه جميع المشاركين في الفيلم. لا شيء يقودنا إلى نقطة تبرير، أو إلى شيء يليق بالطموح. مثل معظم حياته السينمائية، مع القليل من الاستثناءات، يبدو أن مخرج فيلم Silver linings Playbook يبيعنا مرة أخرى منتجاً بدلاً من صنع فيلم.

من ناحية، يسحرنا الفيلم بمشاهده بقيادة لوبيتزكي، وبأصوائه وباللقطات المقربة المستوحاة من الأحلام والدادائية (الظاهرة في كل مشهد وحتى في الإعدادات النهائية) التي تضفي طابعاً سوريالياً تقريباً على العمل، مع أجواء نيويورك الساحرة في ثلاثينيات القرن الماضي. ومن ناحية أخرى، هناك الأزياء العظيمة بقيادة الأسطورة وولسكي، وطبعاً طاقم التمثيل. هذه الجماليات تجعلنا ننسى لبعض الوقت سوء الفيلم، ولكنه يذكرنا بالمقولة الفرنسية الشهيرة «الجمال هو خطاب توصية صالح لفترة قصيرة». لذلك، «أمستردام» يشبه كثيراً فريق كرة قدم مع الكثير من اللاعبين العظيمين الموهوبين ومدراء عبقريين، ولكنهم يتميزون بمفردهم، ليس على شكل فريق، والنتيجة: هدف عكسي.

يدور الفيلم في جوهره حول الصداقة والحب، لكن راسل يبذل قصارى جهده لإخفاء هذا الاقتراح

شفيف طبارة

«حدث الكثير من ذلك بالفعل»، هذه العبارة غير المألوفة عند بداية فيلم، هي محل استفهام. ولكن عندما تكون جملة الافتتاح لفيلم من إخراج ديفيد أو. راسل، فهي بالتأكيد معبرة جداً وتذكرنا بأشياء كبيرة وتوعدنا بالكثير. ما زلنا نتذكر جملة البداية من فيلم راسل American Hustle (2013)، التي تشبه هذه الجملة الافتتاحية، وقتها مزج راسل بين الواقع الخيال ليقدم قصة من مكتب التحقيقات الفدرالي أدت إلى كشف الكثير من الفساد في الحكومة الأميركية. بعد عقد من الزمن تقريباً، يعود المخرج ليقدم فيلمه «أمستردام»، ويفتتحه بالجملة أعلاه، ومرة أخرى يمزج بين الواقع والخيال. القصة الحقيقية وراء هذا الفيلم، هي مؤامرة سياسية حدثت عام 1933، عندما قام رجال أعمال ومصرفيون أميركيون بالتخطيط لانقلاب عسكري للإطاحة بالرئيس فرانكلين روزفلت واستبداله بمنظمة فاشية تشبه إدارة موسوليني في إيطاليا، ومتطلّعة لصعود هتلر في ألمانيا. قاعدة هذه المنظمة هي المحاربون القدامى في الحرب العالمية الأولى برئاسة لواء مشاة البحرية الأميركية، سميدلي بتلر. كشف بتلر عن المؤامرة التي يتم تدبيرها بعدما أطلعه الصناعيون الأثرياء عليها، وسخرت وسائل الإعلام منه

> ينقسم الفيلم إلى قسمين: الأول مرح يرمز مع هوس ابطاله بالدادائية، وآخر قلق إزاء صعود الفاشية

مهرجان

مراكش قبلة السينما العالمية

أعلن «المهرجان الدولي للفيلم بمراكش» أخيراً عن برنامج دورته التاسعة عشرة التي تُقام من 11 لغاية 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 2022 وتشمل 76 فيلماً من 33 دولة. ستمنح لجنة التحكيم جائزة «النجمة الذهبية» لأحد الأفلام الـ 14 المشاركة في المسابقة الرسمية ويرأس لجنة التحكيم السينمائي الإيطالي باولو سورنتينو، يعاونه كل من المخرجة الدنماركية سوزان بير، الممثل والمنتج الأميركي الغواتيمالي أوسكار إسحاق، والممثلة البريطانية فانيسا كيربي، والممثلة الألمانية ديان كروغر، والمخرج الأسترالي جاستن كورزيل، والمخرجة والممثلة اللبنانية نادين لبكي، والمخرجة المغربية ليلى المراكشي والممثل الفرنسي طاهر رحيم.

وسيقدم المهرجان مجموعة من الأفلام تمثل تجارب سينمائية من جميع جهات العالم، ستُعرض في مختلف أقسام المهرجان: «المسابقة الرسمية»، «العروض الاحتفالية»، «العروض الخاصة»، «القارة الحادية عشرة»، «بانوراما السينما المغربية»، «سينما الجمهور الناشئ»، «عروض ساحة جامع الفنا» والأفلام المقدمة في إطار التكريمات.

والتزاماً بالتوجه الذي اختاره المهرجان، تقدم المسابقة الرسمية مجموعة من الأفلام الطويلة تُعد الأولى أو الثانية لمخرجيها، بحيث تستهدف الكشف عن مواهب جديدة في السينما العالمية. ومن بين الأفلام الـ 14، هناك عشرة أفلام طويلة هي الأولى لمخرجيها، وستة أفلام من توقيع مخرجات سينمائيات. كذلك، يشارك في المسابقة فيلمان من أميركا اللاتينية (البرازيل والمكسيك)، وثلاثة أفلام من أوروبا (فرنسا، البرتغال وسويسرا)، وأربعة أفلام من منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، أو من إنجاز مخرجين تعود أصولهم لهذه المنطقة (المغرب، السويد/ الصومال، سوريا، تونس)، بالإضافة إلى أفلام من أستراليا، كندا، إيران، إندونيسيا وتركيا.

تحاول الأفلام المرشحة لنيل «النجمة الذهبية» استكشاف أصناف سينمائية متنوعة، من أفلام «الفانتاستيك» إلى أفلام الجريمة (الفيلم الأسود)، مروراً بالأفلام التاريخية، والدراما الاجتماعية، وأفلام الإثارة أو الميلودراما. كما تتناول موضوعات تعكس انشغالات جيل الشباب حول العالم: من قبيل موضوع الهوية ومكانة المرأة في المجتمعات المعاصرة، ولكنها أيضاً تطرح أسئلة الانتقال، سواء تعلق الأمر بالعادات والتقاليد، أو بالإرث السياسي، أو بموضوع الحب.

وفي مناسبة افتتاح الدورة التاسعة عشرة، سيحظى جمهور المهرجان بفرصة اكتشاف فيلم «بينوكيو» من توقيع غييرمو ديل تورو، الذي شاركه في إخراجه مارك غوستافسون. فيلم الرسوم المتحركة الموسيقي المنجز بتقنية إيقاف الحركة، يُعيد إبداع مغامرات الدمية الخشبية الشهيرة التي كانت تحلم بأن تصبح يوماً طفلاً صغيراً حقيقياً.

وسيقدم قسم «العروض الاحتفالية» العرض الأول لمجموعة من الأفلام لمخرجين عالميين مثل جيمس جراي (زمن هرمغدون)، ونيل جوردان (مارلو)، وطارق صالح (ولد من الجنة) وبول شريدر (البستاني الرئيسي)، بالإضافة إلى الأفلام التي شكلت الحدث في المشهد السينمائي العالمي، مثل الكوميديا الدرامية الفلسطينية «حمى البحر المتوسط»، وفيلم الإثارة «النقابية» من بطولة إيزابيل أوبير وتوقيع جون-بول سالومي. وتضم برمجة قسم «العروض الخاصة» 15 فيلماً معاصراً قادمة من دول مختلفة، مثل آيسلندا والهند وكوريا الجنوبية. أفلام لمخرجين نالوا الإشادة من لدن النقاد أو في أكبر المهرجانات الدولية، مثل أليس ديوب، جوانا هوغ، ماري كروتسر، جعفر بناهي، وكذا فاتح أكين وفيليب فوكون اللذين صورا أفلامهما في المغرب.

> تنخرط الأفلام في تيمات الهوية والمرأة والحبّ والتنقّل

أما قسم «القارة الحادية عشرة» فيقترح أفلاماً جريئة تتناول تيماتها بطريقة مبتكرة، ويشمل 12 فيلماً روائياً ووثائقياً، وأفلاماً أرشيفية تفتح الحوار بين السينما العالمية المعاصرة (باراغواي، البرازيل، لبنان، إسبانيا، رواندا...). إضافة إلى فيلمين كلاسيكيين كانا يعتبران من الأفلام الطلائعية في السينما العربية والأفريقية، سيتم تقديمهما في نسختين مرممتين، أحدهما تحفة المخرج اللبناني الراحل برهان علوية «بيروت اللقاء».

قسم «بانوراما السينما المغربية» سيقدم خمسة أفلام روائية ووثائقية من آخر الإنتاجات السينمائية المغربية، على أن يكون الافتتاح مع أحدث أفلام المخرج فوزي بنسعيدي «أيام الصيف»، الذي سيقدم في عرض عالمي أول. وستكون السينما المغربية حاضرة بقوة خلال هذه الدورة بإجمالي 15 فيلماً ستشارك في مختلف أقسام المهرجان.

وستمكن عروض ساحة جامع الفنا من نقل أجواء المهرجان إلى قلب مدينة مراكش من خلال برمجة أفلام شعبية بحضور شخصيات من عالم الفن السابع، مثل أنوراج كاشياب الذي سيقدم آخر أفلامه «ما يشبه الحب» في أول عرض عالمي لهذا الفيلم.

سيحظى جمهور المهرجان بفرصة اكتشاف فيلم «بينوكيو» من توقيع غييرمو ديل تورو

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 17 تشرين الأول 2022 العدد 4753

صورة وخبر

قبل أيّام، ازدان أحد الشوارع عند مدخل مخيّم برج البراجنة بالقرب من بيروت بجدارية لوالد الشهيدَين الفدائيَّين رعد وعبد الرحمن، أنجزتها مجموعة من الشبّان اللبنانيين والفلسطينيين، أطلقت على نفسها اسم «خلية خط»، تعبيراً منهم عن «تضامن الثوّار في العالم العربي مع مواجهات جنين البطولية»، وفق ما قالت لنا المجموعة. وأُرفق الرسم بآية «إنّا منتقمون» (الدّخان: 16)، باللغتين العربية والعبرية. خلال الأشهر القليلة الماضية، تصدّر العميد المتقاعد في أجهزة السلطة، فتحي خازم، المشهد في الضفة الغربية، نظراً إلى الدور البارز الذي يلعبه لناحية التحريض على مقاومة العدو والتحفيز على مجابهته والدعوة إلى التمسّك بوحدة المقاومين. المناضل الملقّب بـ «شيخ المُطاردين»، نجح في الإفلات من قبضة الصهاينة على رغم محاصرة منزله مراراً ثمّ تدمير جزء منه. وفي كلّ مرّة كان يخرج في مقاطع فيديو يبدو فيها أكثر إصراراً على المقاومة، وآخرها إثر استشهاد ولده عبد الرحمن في اشتباك مع الاحتلال في مخيم جنين. (فاطمة جمعة)

على بالي

أسعد أبو خليك

وردَ في جريدة «النهار» في صيف عام 1971 هذا الخبر: «أصدر المحقّق العسكري السيد نصري لحّود القرار الظنّي في قضيّة الضابط الإسرائيلي ابرهام اسحق بولاك المتهم باجتياز الحدود خلسةً إلى لبنان والتجسّس لمصلحة المخابرات الإسرائيليّة. وقضى القرار الظنّي بمنع المحاكمة عن ابراهام بولاك لعدم كفاية الدليل، وجرى تسليمه إلى الصليب الأحمر الدولي الذي سلّمه إلى السلطات الإسرائيليّة على الحدود». انتهى الخبر. لا للتخوين لكن ليس من المبالغة القول إنّ الدولة اللبنانيّة في كل سنوات ما قبل الحرب (حتى عهد أمين الجميّل) كانت دولة عميلة بالمعنى الدستوري والقانوني للكلمة. كانت دولة تنسّق وتتحالف مع الدولة المُصنّفة عدوّاً للبنان. في كل تلك السنوات، كانت الرئاسات المتعاقبة تتعاون مع إسرائيل في الشؤون العسكرية والأمنيّة، ولمصلحة إسرائيل دوماً. كانت إسرائيل تقول مثلاً إن هناك خليّة للمقاومة في مكان ما، وكانت قيادة الجيش تقول لها: نحن نقوم بالمهمّة ضدها، أو تعطي قيادة الجيش اللبناني الموافقة على عمل إرهابي إسرائيلي ضد لبنان. الخيانة الوطنيّة طالت كل رؤساء الجمهوريّة في تلك الحقبة. وثائق ويكيليكس أظهرت أن الأمر لم يتغيّر كثيراً: هناك فرقاء في لبنان (أكثر من نصف المَمثّلين في مجلس النواب اللبناني) يناصرون إسرائيل ضدّ أعدائها. لا للتخوين، لكن هناك وثيقة من حرب تمّوز وفيها يظهر أمين الجميّل وبيار الجميّل وكارلوس إده وفارس سعيد وجورج عدوان ونايلا معوّض ونسيب لحّود وبطرس حرب وهم يطلبون من إسرائيل تطويل حملة القصف الوحشي على الجنوب بمدّة أسبوع أو أسبوعيْن. هذه مشاركة في جرائم حرب. هؤلاء كان يجب محاكمتهم بتهم جرائم حرب. هؤلاء شركاء في إهدار دم أهل الجنوب. هؤلاء يجب إقصاؤهم من العمل السياسي بسبب ضلوعهم في مؤامرة تدمير لبنان من قبل طرف يقول الكلّ عنه ـ كذباً ونفاقاً ومدالسةً ـ إنه عدوّ. أميركا نجحت، منذ إنشاء الكيان، في إنقاذ وتهريب كل عملاء إسرائيل في لبنان وبمساعدة من الدولة. تهريب عامر الفاخوري كان قانونيّاً لأن رئيس الجمهورية والحكومة ومجلس النوّاب ورئيس المحكمة العسكريّة وقائد الجيش تواطؤوا. لا للتخوين.

المفكرة

«أرق» شباب حيّ اللّجا

■ تدعو «جمعية السبيل» و«نادي لكل الناس»، في 25 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي إلى حضور عرض فيلم «أرق» (2013 ـ 110 د) للمخرجة ديالا قشمر (الصورة) في «مكتبة بلدية بيروت العامة» في مونو (الأشرفية). يُلقي هذا الوثائقي الضوء على الشباب المهمّش في حي اللّجا البيروتي عبر الغوص في أحلامهم، وهمومهم، وعاداتهم اليومية، وحيواتهم العاطفية. يسهم هذا السرد في عكس الواقع السياسي والاجتماعي اللبناني المعقّد، ونتائجه الكارثية على مستقبل الشباب.

عرض فيلم «أرق»: الثلاثاء 25 تشرين الأوّل 2022 ـ الساعة السابعة مساءً ـ «مكتبة بلدية بيروت العامة» في مونو (الأشرفية). للاستعلام: 01/664647 أو info@assabil.com

ستيفاني «مش أم حدا»

■ في 25 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي، تُقدّم ستيفاني غلبوني (الصورة)، عرض ستاند ـ أب كوميدي جديد في «مترو المدينة» (الحمرا) تحت عنوان «أنا مش أم حدا». في النشاط المرتقب، تشارك ستيفاني الجمهور بعضاً من تجاربها الشخصيّة. علماً بأنّها كتبت النصّ منفردة على مدى سنتين ظهرت خلالها في عروض أسبوعية على خشبة Awkword وغيرها. بدأت غلبوني مسيرتها الفنية منذ عشر سنوات، وهي تُعتبر من أوائل النساء اللواتي خضن تجربة الستاند ـ أب كوميدي في لبنان. في حديث مقتضب مع «الأخبار»، سبق أن قالت ستيفاني إنّ محتوى العروض التي تقدّمها يتميز بأنّه «مناسب لمختلف الفئات المجتمعيّة، إذ تتنوّع المواضيع ما بين العائلة والعمل والصداقات والعلاقات العاطفيّة وغيرها...».

عرض «أنا مش أم حدا»: الثلاثاء 25 تشرين الأوّل 2022 ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

جوزيان و«خوليو»

■ لغاية السابع من تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، تتواصل عروض «أنا و خوليو» على خشبة «مسرح مونو» (الأشرفية). العمل الذي كتبته وتؤدّيه جوزيان بولس (الصورة)، من إخراج هاغوب در غوغاسيان، وسينوغرافيا شربل أبي نادر وورولا ملكي. «بدلاً من كتابة سيرتي الذاتية، أفضّل إخباركم الأمور وجهاً لوجه لأتمكّن من معرفة ما يدور في رؤوسكم مباشرةً. من خوليو؟ إنّه خوليو إغلاسياس... يا لطيف شو حبّيتو لخوليو. وسأخبركم القصة لأبرهن أنّني مجنونة منذ زمن، وسأظلّ كذلك إلى الأبد». تلخص هذه الجمل المسرحية التي تتمحور حول «حكايات ممتعة» طبعت حياة جوزيان في لبنان على مدى 60 عاماً من الحياة في لبنان. 55 دقيقة من الكوميديا والعاطفة في هذا العمل الذي يقدَّم بالفرنسية أو اللهجة اللبنانية المحكية.

مسرحية «أنا و خوليو»: لغاية الإثنين 7 تشرين الثاني 2022 ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ صالة ACT في «مسرح مونو» (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 70/626200 أو info@theatremonot.com

بشّار مار ـ خليفة... موسيقى وأدب ورسم

■ لمناسبة المهرجان الأدبي الدولي والفرونكوفوني الأوّل في بيروت، يزور المؤلف الموسيقي بشّار مار ـ خليفة (الصورة) لبنان لإحياء سلسلة من ثلاث أمسيات متتالية تجمع بين الموسيقى من جهة والأدب والرسم من جهة أخرى. تبدأ الجولة في 27 تشرين الأوّل (أكتوبر) الحالي من «بيت الفن» في مدينة طرابلس (شمال لبنان)، وخلالها ترافق خليفة نصوصاً مقروءة للأديبة اليابانية ـ الفرونكوفونية ريوكو سيكيغوشي، صاحبة كتاب «961 ساعة في بيروت». في اليوم التالي، ينتقل الموسيقي اللبناني الذي يعيش في فرنسا إلى دير القمر (الشوف ـ قصر المير أمين) برفقة الفنان التشكيلي شارل بربريان، حيث يجري الفنانان «حواراً» مباشراً بين الموسيقى والرسم. وتُختتم السلسلة (29/10) في بيروت وتحديداً في «المعهد الفرنسي» (طريق الشام) حيث ينفرد بشّار مار ـ خليفة في تقديم أمسية موسيقية بعنوان On/Off ضمن الجولة الترويجية لألبومه الجديد (وهو الخامس في رصيده) الذي يحمل الاسم نفسه والذي سجّله في لبنان نهاية عام 2019 على وقع الانتفاضة الشعبية آنذاك.

حفلات بشّار مار ـ خليفة: الخميس 27 والجمعة 28 والسبت 29 تشرين الأوّل 2022 ـ فضاءات لبنانية عدّة. الدعوة عامة.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 17 تشرين الأول 2022 العدد 212
Lundi 17 Octobre 2022 no212

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
السياسات الاقتصاديّة قبل استخراج الغاز

04
سامي زغيب، سامي عطاالله
فساد في موازنة لبنان

05
ماهر سلامة
الأزمة المقبلة عبر «كريدي سويس»؟

06
علي عوّاد
علاء الدين يُدير تريليونات الدولارات

08
ورد كاسوحة
اشتراكية الأغنياء

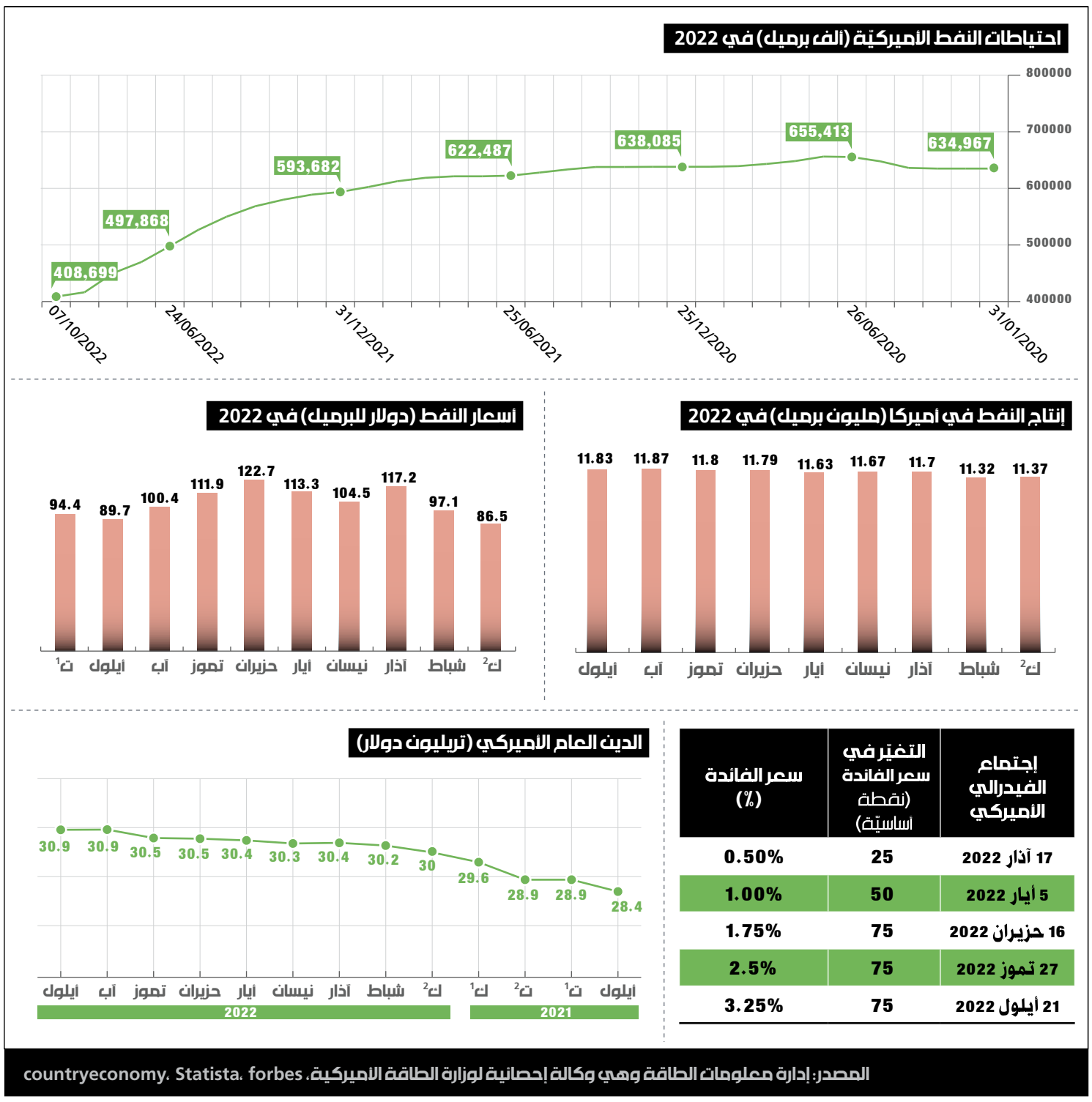

إجتماع الفيدرالي الأميركي	التغيّر في سعر الفائدة (نقطة أساسيّة)	سعر الفائدة (%)
17 آذار 2022	25	0.50%
5 أيار 2022	50	1.00%
16 حزيران 2022	75	1.75%
27 تموز 2022	75	2.5%
21 أيلول 2022	75	3.25%

المصدر: إدارة معلومات الطاقة وهي وكالة إحصائية لوزارة الطاقة الأميركية، countryeconomy. Statista. forbes

لا توازن في سوق النفط؟

في مطلع الشهر الجاري، قرّر أعضاء منظمة «أوبك+» التي تضم كبار منتجي النفط في العالم، خفض الإنتاج بمقدار مليوني برميل يومياً، ليصبح مجمل ما ينتجه أعضاء المنظمة أقل من 42 مليون برميل يومياً. يمثل هذا الخفض 2% من كل إمدادات النفط العالمية، وهو الأكبر منذ عام 2020 حين خُفض الإنتاج بسبب جائحة كورونا بنحو 9 ملايين برميل يومياً. إنما الخفض الأخير، يهدف بشكل رئيسي إلى رفع سعر برميل النفط (خام برنت) الذي تدنّى سعره إلى نحو 84 دولاراً في الأسابيع الأخيرة علماً بأنه بلغ أعلى مستوياته في آذار الماضي مسجلاً 130 دولاراً.

يأتي هذا القرار في وقتٍ تعاني فيه اقتصادات الدول الكبرى، من ركود تضخّمي تعود جذوره إلى السياسات النقدية التوسعية التي مارستها هذه الدول في فترة ما بعد الأزمة المالية العالمية في نهاية عام 2008. فمنذ ذلك الحين، تبنّت المصارف المركزية سياسة خلق النقد وضخّه في السوق، كأن لا غداً آتٍ. ثم جاءت جائحة كورونا، وأشعلت النار تحت هذه السياسات مفجّرة موجة تضخّم في الأسعار ظهرت قبل اندلاع الصراع الغربي - الروسي على الأراضي الأوكرانية. إذ لم يكد الاقتصاد العالمي يلتقط أنفاسه بعد الجائحة، حتى أطلق الغرب أكبر حملة عقوبات على روسيا استهدفت النفط الروسي، والمجال الجوّي الروسي، والمنتجات الروسية. يومها، كان ردّ فعل السوق مباشراً، وارتفعت أسعار النفط في أيار إلى 122 دولاراً. وبنتيجة هذا التراكم في السياسات عمدت المصارف المركزية، وعلى رأسها مصرف الاحتياط الفديرالي الأميركي، إلى رفع أسعار الفائدة خمس مرات حتى الآن، في محاولة لكبح معدلات التضخّم المرتفعة. فقد ارتفعت أسعار الفائدة الأميركية من 0,5% إلى 3,25%، ويرجّح أن يكون هناك ارتفاعات إضافية في مطلع تشرين الثاني المقبل.

قرار «أوبك+» زاد الضغوط على إجراءات الولايات المتحدة الأميركية لمكافحة الأزمة. فهي من جهة تواجه الركود التضخمي، وتكافحه بأدوات تقليدية تقضي برفع أسعار الفائدة، وهو ما ينهك اقتصادها ويجعله فريسة للركود. وبالتالي لا ينقصها أي تضخّم إضافي في الأسعار ينجم عن صدمة أسعار النفط، إذ ستزداد أوضاعها الاقتصادية صعوبة، وستفرض تحوّلات سياسية على أعتاب انتخابات نصفية للكونغرس الأميركي في الثامن من تشرين الثاني المقبل، وهي مهمة جداً في إعادة تركيب السيطرة على مجلسَي الشيوخ والنواب. رغم ذلك، لم يُسجّل لغاية الآن، انعكاس كبير لهذا القرار على مستويات سعر برميل النفط في السوق. فقد ارتفع برميل خام برنت إلى 91 دولاراً، علماً بأنه بلغ 86 دولاراً في مطلع السنة، أي قبل الحرب الروسية - الأوكرانية. إنما كان لافتاً أن هناك ثلاثة عوامل أساسية أسهمت في هذا الاستقرار النسبي، ولا يُعرف ما إذا كانت مفاعيلها ستستمرّ خلال الأسابيع المقبلة؛ فإلى جانب الركود العالمي، هناك انخفاض الطلب لدى الصين التي تمثّل ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بسبب قيود جديدة فرضتها لمكافحة جائحة كورونا، كما أنّ الولايات المتحدة الأميركية استخدمت مخزونها الاستراتيجي من النفط حتى انخفض بنسبة 32% في منتصف تشرين الأول مقارنة مع مطلع السنة الجارية. وبات هذا المخزون منهكاً يلامس الـ400 مليون برميل راهناً، بعدما وصل إلى نحو 593 مليون برميل في مطلع هذا العام. ولم تكن هذه الاحتياطات بهذا المستوى من قبل إلا في عام 1984 وما قبل. طوال السنوات التالية، كانت الاحتياطات دائماً أعلى من 500 مليون برميل، ووصلت إلى حدّها الأقصى عام 2011 لتبلغ 680 مليون برميل.

حتى الآن، ما زالت مستويات الصدمة الناتجة من استخدام أسعار النفط كأدوات هجومية أو دفاعية في سياق الحرب المفتوحة، لم تظهر كلياً بعد. فالحرب لم تنته بين الغرب وروسيا، ولم تصل إلى مرحلة التسوية بعد، فيما العوامل الاقتصادية البنيوية التي قادت نحو الأزمة، ما زالت قائمة وتزداد حدّتها وقوّتها. فالمصارف المركزية مجبرة أن تواصل سياسة رفع الفائدة لامتصاص السيولة. وحتى الآن، فإن بعض المؤشرات قد تجاوز المؤشرات التي سبقت أو تزامنت مع الأزمة المالية العالمية عام 2008. والأزمة الحالية، أعمق اقتصادياً، لأنها لا تتعلق حصراً بما يحصل في الأسواق المالية والنقاش الدائر حولها لا يتعلق بتدخّل الدولة في إنقاذ الكبار، بل لديها امتدادات اقتصادية واسعة محورها الأساسي أسعار النفط وسلاسل توريد السلع الأساسية الغذائية مثل القمح، وتلك المتعلقة بالصناعات التكنولوجية مثل أشباه الموصلات والشرائح الإلكترونية.

بهذا المعنى يصبح منطقياً السؤال إذا كانت «أوبك+» توازن الطلب السوقي الضعيف، أم أنها تضغط على مخزون الولايات المتحدة لدفعها إلى خفض استعماله ما يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الحالي ويرفع الأسعار بوتيرة حادة؟ حالياً الأسعار شبه متوازنة، إنما السوق ليست كذلك.

مع إتمام الاتفاق على ترسيم الحدود البحرية الجنوبية للبنان وتحديد حقوق المستفيدين من حقل الغاز في البلوك الرقم 9، تبدأ مرحلة جديدة في لبنان متصلة بمسار التنقيب عن الغاز واستخراجه، ثم تحديد آليات استعمال العائد منه والاهداف الاقتصادية والاجتماعية. بالتأكيد، الاستخراج يتطلب وقتاً زمنياً ولا سيما أن مسالة طريقة البيع غير محسومة بعد، إنما من المهم رسم خريطة طريق واضحة وافق اقتصادي واضح لتحسين فرص استغلال الغاز المستخرَج، سواء من خلال استخدامه في الداخل، أو بيعه للخارج والاستفادة من عائداته بالعملة الأجنبية. أساس هذه المقاربة أن يجري التخطيط لاقتصاد واضح المعالم يأخذ في الحسبان حجم البلد عددياً واقتصادياً، ووضعه الإقليمي والدولي، وقدراته الإنتاجية في المنافسة المحلية والخارجية... المطلوب أن تكون لدى لبنان سياسات وطريق بأهداف شاملة ومحدّدة من خلال الاستخدام الامثل للموارد المتاحة

الكهرباء أهمّ استخداماته محلياً

السياسات الاقتصاديّة قبل استخراج الغاز

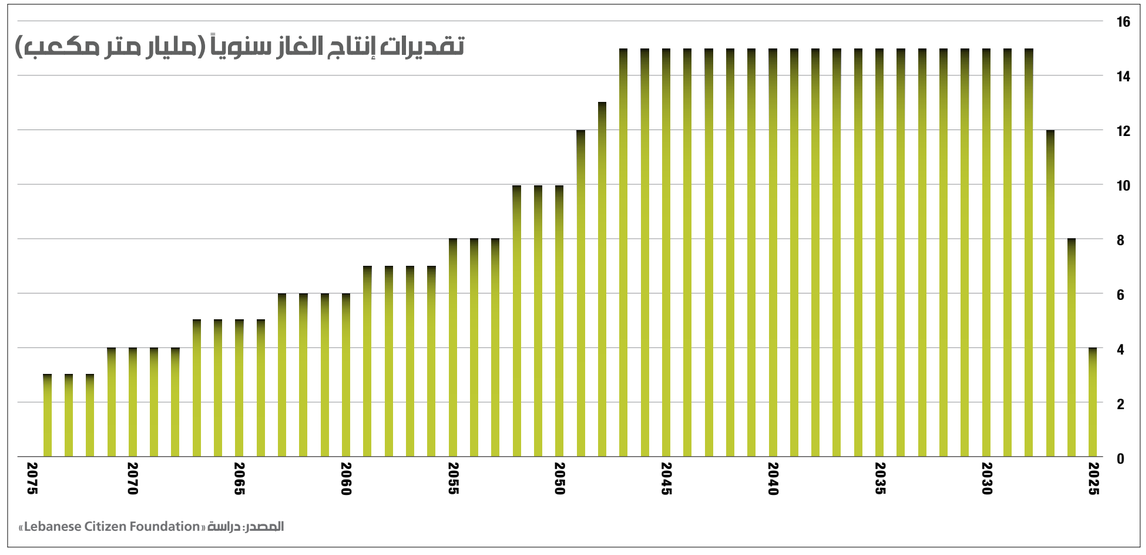

المصدر: دراسة «Lebanese Citizen Foundation»

1.1
مليار دولار
أفضل سيناريو لمعدّل التدفّقات المالية السنوية الناتجة من استخراج الغاز

في الإنتاج مرتفعة بشكل يساهم في زيادة الربحيّة. وهذا الأمر يسهم في زيادة الاستثمارات وبالتالي يُساهم في توسيع الدورة الاقتصاديّة ونمو الاقتصاد.

لا يقتصر الأمر على الكلفة المباشرة للكهرباء. ففي ظل إنتاج مستقرّ للكهرباء وتعرفة مبنية على كلفة تشغيل بواسطة الغاز الطبيعي، سيتاح خفض أكلاف الإنتاج على القطاع الخاص، ولا سيما الأكلاف المتعلقة بالصناعات التي تستخدم الطاقة المكثفة، مثل مصانع الألمنيوم، مصانع الزجاج، مصانع الإسمنت، وبدرجة أقل على الصناعات التحويلية التي تُراوح كلفة الطاقة فيها ما بين 20% و40% من مجمل الكلفة. في الواقع، إن كلفة الإنتاج المرتفعة للكهرباء، أدّت إلى إقفال الكثير من المعامل في لبنان التي كانت لديها أفران حرارية تعمل بواسطة الغاز والمازوت والكهرباء.

يمكن استخدام الغاز محلياً بأشكال أخرى متعددة، لكن هذه الأشكال من الاستهلاك تحتاج لبنى تحتية مناسبة لاستهلاكها. فمثلاً الاستهلاك المنزلي يحتاج إلى شبكة نقل تصل إلى المنازل بشكل مباشر، تماماً مثل شبكات المياه. وهذا الأمر بحاجة إلى استثمار كبير من قبل الدولة. إلا أن توفير هذا الخيار يمكن أن يغني عن استيراد مشتقات باتي على حساب القدرة القصوى الإنتاجية، ما يعني إنتاجاً أقلّ، ما يعني أن الطلب الاستهلاكي عليه أن يتأقلم لتغطية النقص في الإنتاج المحلي من خلال الاستيراد بما يعنيه ذلك من طلب على العملة الأجنبية لتمويل الواردات، أو أن الفائض في الكميات المنتجة محلياً والذي كان يُصدر إلى الخارج سيتقلص. كذلك، فهذا يعني وظائف أقل في المعامل، وعدد ساعات عمل أدنى، أي أجوراً أقل.

الشيء الأهم في مسالة التعامل مع الكميات المستخرجة لجهة الاستهلاك المحلي أو التصدير الخارجي، هو أن تكون هذه الإيرادات جزءاً من خطة متكاملة، لا تتعامل معها كمصدر وحيد لتغطية الخسائر التي تراكمت في النظام اللبناني على مدى العقود الثلاثة الماضية، بل على أنها مكسب للاقتصاد يُستخدم لبناء اقتصاد منتج على المدى الطويل، إذ يمكن، من خلال وضع خطة طويلة الأمد، أن تُستخدم هذه الإيرادات في مشاريع تنموية، مثل توسيع وتطوير البنى التحتية في قطاعات مختلفة، مثل تمويل التغطية الصحية الشاملة، وزيادة القدرة الإنتاجيّة للكهرباء للاستفادة القصوى من عدد ساعات التغذية، وإرساء شبكة نقل تربط المناطق اجتماعياً واقتصادياً. كما يمكن تمويل المشاريع الاقتصاديّة بشكل مدعوم، ما يساهم في تطوير القدرة الإنتاجيّة في الاقتصاد. هذا الأمر يحتاج إلى وضع هذه الإيرادات تحت إشراف دقيق، يضمن أن لا تُستخدم هذه الأموال بطرق غير مدروسة. وهو أمر يحتاج إلى إقرار قوانين تحمي هذه الأموال ووضعها في عهدة جهات مختصة بعيداً عن المناكفات السياسيّة المعتادة في البلد. حالياً، هناك عدد من الاقتراحات المتصلة بالصندوق السيادي وحدود استعماله. يعتقد البعض أن هناك تدفقات هائلة ستصبّ في هذا الصندوق، بينما لبنان يرزح تحت عبء أزمة طاحنة وخسائر هائلة لم يتم توزيعها بعد. استخدام هذا الصندوق لترحيل الخسائر إلى المستقبل وتمويلها منه سيكون خسارة كبرى للاقتصاد ولفرص النهوض.

أصبح خيار تصدير الغاز خياراً أكثر جاذبيّة. لذا، من المهم دراسة جدوى الاستخدام الداخلي مقارنة مع التصدير. بعض الدول مثل مصر بدأت تخفض الاستهلاك الداخلي للغاز من أجل زيادة التصدير، وهدفها إدخال عملات أجنبية أكبر إلى البلد من أجل إعادة التوازن إلى ماليتها المثقوبة بسبب البنية الجديدة التي وضعتها بالإستناد إلى نماذج صندوق النقد الدولي. فهذا التصدير يأتي على حساب حرمان المصانع المحلية من التنعّم بقدرة إنتاجية كاملة، أي أنه

ليس واضحاً بعد حجم احتياطات الغاز القابلة للاستخراج في البحر اللبناني، لكن حتى في حال لم تكن الكميات ضخمة، يُمكن استغلال هذه الثروة للنهوض الاقتصادي المحلّي، إذ إن الكميات المنتجة ستمنح الاقتصاد دينامية فائقة للتطوّر والتنمية إلى حدّها الأقصى. أما إذا كانت كميات الغاز المنتجة كبيرة، فستزداد صادرات الغاز بما تمثّله من عوائد بالعملة الأجنبية ناتجة من تصدير الغاز إلى الخارج. لكن إزاء التعقيدات التي قد ترافق مسالة البيع إلى الخارج ولا سيما الذي يتركه ذلك على الاقتصاد اللبناني؟ ما هي القطاعات التي ستستفيد من هذا الغاز؟ أي دورة اقتصادية سيتم تحفيزها بفعل الكميات المستخدمة في الداخل؟

> **الشيء الأهم في مسالة التعامل مع الكميات المستخرجة لجهة الاستهلاك المحلي أو التصدير الخارجي، هو أن تكون هذه الإيرادات جزءاً من خطة متكاملة**

أن الأمر يتطلب وجود أنابيب نفط متصلة بمواقع الاستخراج ومقاصد البيع، أو وجود معامل تسييل للغاز لتحميله على البواخر وبيعه في الأسواق الدولية وكلاهما خطوات تحتاج إلى استثمارات كبيرة وفترة زمنية طويلة لتنفيذها، يمكن البدء بالاستغلال الداخلي للمخزون الذي يمكن استخراجه سريعاً.

ما الذي يعنيه استعمال الغاز المستخرج، في الداخل؟ ما هو الأثر المتحد الأميركية، إن كل كميات الغاز المتوقع اكتشافها في حوض المواطن، بالاستناد إلى أرقام وكالة المسح الجيولوجي في الولايات

	تقديرات الأرباح من بيع الغاز	نسبة من الناتج المحلّي (٪)
2025	309,020,400	0,64
2026	618,040,800	1,25
2027	927,061,200	1,82
2028	1,158,826,500	2,2
2029	1,158,826,500	2,12
2030	1,158,826,500	2,05
2031	1,158,826,500	1,97
2032	1,158,826,500	1,9
2033	1,158,826,500	1,83
2034	1,158,826,500	1,75
2035	1,158,826,500	1,68
2036	1,158,826,500	1,62
2037	1,158,826,500	1,55
2038	1,158,826,500	1,49
2039	1,158,826,500	1,43
2040	1,158,826,500	1,38

المصدر: تقديرات دراسة «Lebanese Citizen Foundation»
* هذه الأرقام لا تأخذ بالاعتبار اسعار الغاز الحالية

سيتقلص العجز في الحساب الجاري (يبلغ هذا العجز حالياً 2,5 مليار دولار). ففي الوضع الحالي يستورد لبنان الفيول أويل والمازوت لتشغيل المعامل، أو المازوت وحده لتشغيل مولدات الأحياء بكلفة باهظة مقارنة مع كلفة الإنتاج بواسطة معامل مؤسسة كهرباء لبنان. هذه الكلفة تمثّل عبئاً أساسياً على الاقتصاد اللبناني، وتقليصها يعني تقليص عجز الحساب الجاري، ما ينعكس مباشرة على التوازن في سعر الصرف لأنه يخفف الطلب على الدولارات التي يستحوذ عليها تجّار الفيول والمازوت لتمويل الاستيراد.

توليد الطاقة بغاز منتج محلياً، يعني أن كلفة إنتاج الكهرباء ستكون أقل؛ أولاً، لأن توليد الطاقة على الغاز أقل كلفة وأكثر فعالية من توليد الطاقة بواسطة الفيول أو المازوت، ولهذا السبب اتجهت البلدان في العقود الأخيرة إلى الغاز كمصدر لإنتاج الطاقة بدلاً من المصادر الأخرى التقليديّة. وثانياً، لأن استخدام الغاز المنتج محلياً يعني أن كلفة الطاقة تقتصر فقط على كلفة إنتاج الغاز، بدلاً من أن تكون متعلّقة بأسعار الغاز العالمية التي تتحكّم فيها حركة العرض والطلب. ولأن الطاقة هي مُدخل أساسي في القطاعين الزراعي والصناعي، يُمكن استغلال الطاقة الرخيصة لتحفيز هذين القطاعين. فتُصبح القيمة المضافة الموضوعة

مؤشر

تحويل الأرصدة المصرفية إلى نقد في التداول

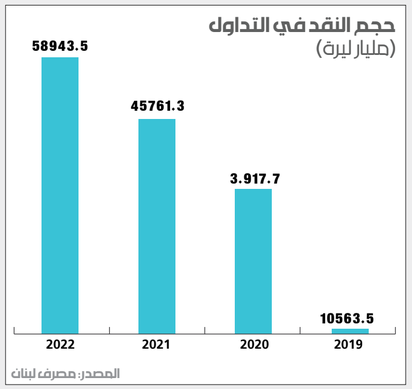

بات واضحاً أن السياسة التي يتّبعها مصرف لبنان، منذ بداية الأزمة، ترمي إلى إطفاء الخسائر التي تكبّدها النظام المالي على مدى السنوات الماضية، من خلال طباعة الأموال. ويصبح الأمر أكثر وضوحاً عند النظر إلى نموّ «الكتلة النقدية في التداول» نسبة إلى مجمل المعروض النقدي. فقد كانت نسبة الكتلة النقدية في التداول تبلغ 2% في مطلع 2019، ثم ارتفعت إلى 17% اليوم. بمعنى أوضح، كان مصرف لبنان يحوّل الأرصدة المصرفية إلى نقد متداول في السوق ويضخّها بعد تضخيمها من خلال أسعار صرف متعدّدة. هذا الأمر يحصل منذ بداية الأزمة لغاية اليوم.

المعروض النقدي هو كتلة الأموال المتاحة في السوق، وهي تتألّف من أربع شرائح. بالدرجة الأعلى تأتي كتلة «النقد في التداول» أو الـ M0 التي تمثّل كمية الأموال الورقية والمعدنية التي تُستعمل في السوق. تليها كتلة الـ M1 التي تضمّ «النقد في التداول» بالإضافة إلى الحسابات الجارية بالليرة. بعدها تأتي كتلة M2 التي تضمّ الـ M1 بالإضافة إلى الودائع بالليرة المجمّدة لأجل. وثالثاً تأتي الـ M3 التي تضمّ الـ M2 بالإضافة إلى الودائع المقوّمة بالدولار، وهي عملياً تمثّل المعروض النقدي الكلّي.

منذ بداية الأزمة، بدأت كتلة «النقد في التداول» بالتضخّم بشكل متسارع. في 2019 ازدادت هذه الكتلة بمعدل شهري يبلغ 454 مليار ليرة، وفي 2020 بلغ 1696 مليار ليرة، وفي 2021 بلغ 1236 مليار ليرة، وفي 2022 بلغ 1400 مليار ليرة. في النتيجة، كانت الكتلة النقدية في مطلع 2019 تبلغ 5,561,9 مليارات ليرة وأصبحت اليوم 58,943 مليار ليرة، أي أنها ازدادت 10,5 أضعاف.

كان هذا الأمر بمثابة ترجمة فعليّة لمسار توزيع الخسائر وفق الطريقة التي أرادها مصرف لبنان. فما يحصل هو أنه كان يتم تحويل الكتل النقدية بالدولار وبالليرة من الحسابات المجمدة والجارية إلى عملات ورقية يتم ضخّها في السوق للتداول. بهذا المعنى، إن نقل الكتلة النقديّة من أعلى الهرم، أي كتلة الـ M3، إلى أسفله، أي الكتلة النقدية في السوق، يفرض ضريبة تضخّم على الأسواق شديدة الفعالية وتصيب المداخيل بشكل مباشر، وهو ما انعكس عملياً ارتفاعاً في معدلات التضخّم لتبلغ بشكل تراكمي 1200% في نهاية آب 2022. نقل هذه الكتلة النقدية من الأموال الإلكترونية في المصارف إلى السوق كان يتم عبر تضخيمها، إذ إن مصرف لبنان كان يغطّي الودائع بالدولار من خلال طباعة الليرة وإعطائها للمودعين. فالدولار الموجود في كتلة الـ M3 على شكل وديعة مصرفيّة كان يُحتسب في الكتلة النقدية على سعر 1500 ليرة للدولار، لكنه عندما يتحوّل إلى الكتلة النقدية في التداول، كان يتحوّل على سعر صرف 3900 ليرة، الذي تعدّل لاحقاً إلى 8000 ليرة. هكذا كانت تطفأ الخسائر. ففي النتيجة، إن تضخيم كتلة «النقد في التداول» أتى على حساب ارتفاع سعر الصرف الفعلي الذي تعبّر عنه السوق الموازية. الجزء الأكبر من عملية الضخ لهذه الأموال كان هدفه إطفاء الخسائر التي تراكمت في القطاع المصرفي وتجاوز 72 مليار دولار. وبدلاً من أن تعبّر «كتلة النقد في التداول» عن حاجة السوق للعملات الورقية والتداولات اليومية لتعبّر عن قيمة العملة الفعلية، أصبحت هذه الكتلة هي التي تقود التغيّر في قيمة الليرة في السوق.

في ضوء هذا المتغيّر، عاد الاستهلاك إلى مستويات مرتفعة نسبياً في عام 2022 عما كان عليه في السنتين السابقتين. فحتى نهاية تموز 2022، بلغ الاستيراد 10,5 مليارات دولار. وإذا استمرّ على وتيرته هذه، فإنه سيبلغ 18 مليار دولار في نهاية السنة بمعدل استيراد شهري يبلغ 1,5 مليار دولار. في المقابل، استورد لبنان في عام 2021 ما قيمته 13,6 مليار دولار بمعدل شهري يبلغ 1,1 مليار دولار، وفي عام 2020 استورد لبنان بما قيمته 11,3 مليار دولار بمعدل شهري يبلغ 941 مليون دولار، وفي عام 2019 استورد بما قيمته 19,2 مليار دولار بمعدل شهري 1,6 مليار دولار. والاستيراد يعبّر عن وتيرة الاستهلاك المحلية لأن معظم الاستهلاك هو مستورد، وارتفاع الاستهلاك في ظل تضاعف سعر الدولار 20 مرّة أمام الليرة وتحوّل السوق إلى اقتصاد الكاش أكثر فأكثر، يعني أن السوق تستعمل كميات أكبر من الليرات.

ويتم تمويل السوق عبر تعاميم مصرف لبنان مثل التعميم 151 الذي يسمح بسحب الودائع على سعر صرف يبلغ 8 آلاف ليرة لكل دولار، وعبر التعميم 158 الذي يسمح بسحب 200 دولار على سعر صرف يبلغ 12 ألف ليرة.

القلق من استمرار هذا المسار سببه أن ضخّ النقد ليس مرتبطاً بحاجة السوق الفعلية لليرات بمقدار حاجة مصرف لبنان والمصارف لإطفاء الخسائر.

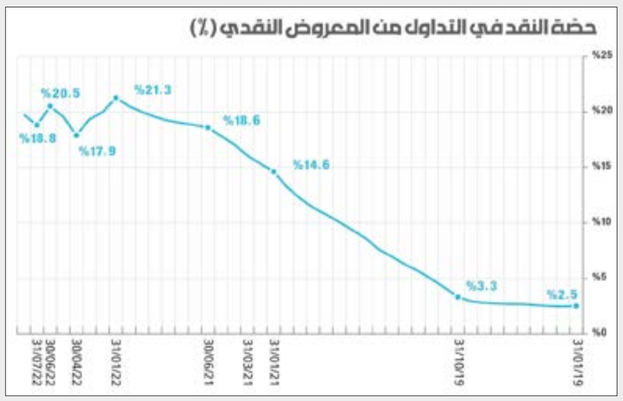

أقرّ مجلس النواب اللبناني موازنة 2022 بعد انقضاء 9 أشهر من السنة، وبعد انقضاء المهلة الدستورية. إنما الأمر لم يقتصر على ذلك، بل افتقرت هذه الموازنة إلى إطار اقتصادي كلّي، ولم تكن مرفقة بقطوعات حساب عام 2021. في غياب النظرة المستقبلية والبيانات السابقة، فإن الأرقام الواردة في الميزانية لا معنى لها، ما يجعل عملية صياغتها وإقرارها لا قيمة له فعلياً

فساد في موازنة لبنان *

سامي زغيب، سامي عطاالله

تشوب موازنة 2022 عيوب عدّة. فالمسوّدات التي أعدّتها الحكومة في البداية، كانت غير مكتملة. وعندما أحيلت مسوّدة «كاملة» أخيراً إلى البرلمان، كان ينقصها الكثير من الأرقام، ما أدّى إلى تأجيل البتّ فيها لفترة طويلة. إذ كانت الموازنة معدّة على أساس أسعار صرف متعدّدة لتحصيل الضرائب، وهو عمل غير قانوني، ولا سيما أنها تفرض الأعباء، ضمنياً، على المكلفين بشكل استنسابي. وما زاد الطين بلّة، أن الضرائب تُحسب فعلياً بالعملة الأجنبية، بسعر الصرف الذي يحدّده وزير المالية وحاكم مصرف لبنان شهرياً، الأمر الذي يسلب البرلمان حقه في فرض الضرائب. وتخصّص الموازنة 17% من النفقات كاحتياط، ما يشير إلى ضعف واضح في تخصيص الموارد، ولا سيما أنها مخصّصة لتغطية الأشهر الثلاثة المتبقية من العام فقط. حتى أنه لم يتم تسجيل بعض بنود الإيرادات من وزارتي الأشغال العامة والاتصالات (أضيفت في الجلسة الأخيرة قبل ساعات من إقرار الموازنة). أخيراً، وليس على سبيل الحصر، لم يكن وزير الطاقة والمياه يعلم أنه تم تخصيص 5 مليارات ليرة لبنانية للوزارة التي يشرف عليها.

إن مثل هذه الممارسات الخاطئة دليل على مشكلة أعمق تتعلق بدور ومسؤوليات مؤسّسات الدولة المكلّفة بإعداد الموازنة والموافقة عليها وتنفيذها وتقييمها. في نهاية الأمر الموازنة ليست أداة محاسبية، بل هي وثيقة سياسية تحدّد أولويات الحكومة ووسائل تمويلها. وبالتالي، فإن أي موازنة ينبغي صياغتها والموافقة عليها كجزء من عملية تتفاعل فيها الجهات الفاعلة الرئيسية - بما في ذلك وزارة المالية، والوزارات التنفيذية، ومجلس الوزراء، ولجنة المال والموازنة النيابية، والبرلمان، والهيئات الرقابية - بتفاعلون ويتخذون القرارات وفقاً للقواعد والقوانين المحددة.

لقد عمل القادة السياسيون على اختطاف هذه العملية لسنوات عديدة، وأفسدوا المؤسّسات وفرضوا هيمنتهم على موارد الدولة. لتحقيق هذه الغاية، استخدم السياسيون ثلاث استراتيجيات: أولاً، التسلّح باتفاق الطائف الذي أعاد توزيع السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية إلى مجلس الوزراء (حجّز جميع زعماء الطوائف مقاعدهم). ويخصّص القادة السياسيون موارد الدولة والربح لأنفسهم وللمقربين. ثانياً، بينما يتم إلقاء اللوم غالباً على السياسة الطائفية في تخصيص موارد الدولة، فإن إعادة التوزيع التي صممها القادة السياسيون تتجاوز معتقداتهم وتخدم شركاءهم التجاريين وكذلك النخب الاقتصادية، على حساب الشرائح الأفقر من السكان. ثالثاً، لضمان فعالية هذه الاستراتيجيات، يقوّض القادة السياسيون جميع مؤسّسات الدولة التي يمكن أن تحاسبهم.

المحسوبية الطائفية

تتخذ السياسات الطائفية، التي تنطوي على توزيع الموارد بين زعماء الطوائف، أشكالاً وقنوات عدّة؛

- أولاً، بالنظر إلى نفقات الموازنة على مدار الثلاثين عاماً الماضية، امتصّ موظفو القطاع العام باستمرار 30% من الإنفاق. هذه بالدرجة الأولى، محصّلة ما قامت به الأحزاب من أجل توظيف مؤيديها. بالإضافة إلى توفير الوظائف مقابل الولاء السياسي، يقوم كبار موظفي القطاع العام بتوفير أو استنزاف الموارد العامة، من أجل مصلحة حلقات الزعيم.

- ثانياً، توزيع الموارد يأتي من خلال الأموال الخارجة عن الموازنة، أي غير المذكورة في الموازنة والتي يسيطر عليها القادة السياسيون. هذا هو الحال بشكل خاص في ما يتعلق بصندوق الجنوب وصندوق المهجّرين ومجلس الإنماء والإعمار، إذ يخصّص لهم موارد وفقاً لتقديرات الزعيم الطائفي الذي يستحوذ على المؤسّسة ويوزّع عقوداً ضخمة على أزلامه. لذا فإن الاستثمارات في القطاع العام تشترط تحديد الحصص الطائفية لضمان «المناصفة»، متجاهلة تماماً الاحتياجات أو الأولويات التنموية.

- ثالثاً، توزيع الموارد يشمل المنظمات غير الحكومية التي تستفيد من تمويل الدولة عبر وزارة الشؤون الاجتماعية. يتم اختيار هذه المنظمات غير الحكومية على أساس طائفي وتقدم خدمات على نفس المنوال.

نظام ضريبي معطل

مع أن التوزيع الطائفي غير الفعال يدلّ على تآكل عملية وضع الموازنة وأحياناً عدم وجودها، إلا أنه لا يرسم الصورة الكاملة. فمن خلال معاينة مكوّنات موازنة 2022، نرى أن السياسات المالية قد صمّمت لتعزيز المكتسبات الاقتصادية في قطاعات معينة وبين صفوف الطبقات الأغنى في البلد. لنأخذ في الاعتبار أن 50% من الإيرادات يتم جمعها باستخدام الضرائب التنازلية غير المباشرة - على سبيل المثال ضريبة القيمة المضافة - التي يسهم فيها دافعو الضرائب الفقراء أكثر من الأغنياء وبشكل غير متناسب. الأنواع الأخرى من الضرائب التصاعدية، مثل الضرائب على الدخل والأرباح ومكاسب رأس المال هي تدفقات ثانوية، في حين أن الضريبة على الثروة لا تزال مرفوضة من قبل النخب السياسية، بما في ذلك في الدورة البرلمانية الأخيرة.

700

هو عدد سلفات الخزينة التي وافق عليها مجلس النواب بين عامَي 1992 و2015 ومنها 240 بين عامَي 2011 و2012

بالإضافة إلى النظام الضريبي التنازلي، يسمح ضعف التحصيل الضريبي بتهرّب ضريبي سنوي يقدّر بنحو 5 مليارات دولار. يفيد هذا النظام، أولئك الذين لديهم علاقات كافية للتهرب من دفع الضرائب. وقد تم إضفاء الشرعية على التهرّب من خلال إعفاءات تعسّفية مُنحت لشركات أو قطاعات معينة من دون مبرر اقتصادي. يُعدّ عدد المرات التي يؤجل فيها تسديد الضريبة التي أقرت في الحكومة والبرلمان سنوياً، نموذجاً مثالياً لتآكل نظام تحصيل الإيرادات. في الواقع، زادت هذه التأجيلات بشكل كبير مع مرور الوقت، حيث بلغت ذروتها عند 34 تأجيل في عام 2021.

اختارت الحكومات المتعاقبة اقتراض الأموال بدلاً من فرض ضرائب تصاعدية لتمويل إنفاقها غير المسؤول. وبنتيجة ذلك، أصدرت الحكومات ديوناً بمعدلات فائدة مرتفعة بشكل غير مبرر من خلال إعطاء حاملي السندات - ولا سيما المصارف والأثرياء - عوائد فاحشة، ما أدّى إلى تركيز شديد للثروة بأيدي القلّة من خلال الأدوات التنازليّة لتوزيع الثروة. واستفاد الرأسماليون المقيمون وغير المقيمين داخل النظام المالي للدولة من معظم دفعات الفوائد على الديون، والتي بلغت نحو 86 مليار دولار بين عامَي 1992 و2019. حتى أن الحكومة أعفت حاملي سندات اليوروبوند من الضرائب على الفوائد التي حصّلوها. على الصعيد الاجتماعي، كان أكبر إنفاق اجتماعي في البلاد على الدعم، وتحديداً على أسعار الكهرباء من خلال دعم أسعار الوقود. إلى جانب دفع قطاع الكهرباء إلى الزوال، أفادت هذه الإعانات بشكل غير متناسب المستهلكين الكبار وكذلك مستوردي الوقود، وكان لها آثار إيجابية قليلة جداً على رفاهية الناس.

البنوك ومسؤوليات الرقابة المتعثرة

السياسات التي تحابي النخبة الطائفية والاقتصادية في البلاد تكملها وتدعمها سياسات تمنع المحاسبة في إدارة موارد الدولة. يتجلّى ضعف عملية المحاسبة المتعلقة بالموازنة بشكل لافت في حقيقة أن البرلمان فشل في إقرار موازنة لمدة 12 عاماً، من عام 2006 إلى عام 2017. أما في السنوات التي حصل فيها إقرار للموازنة، استغرق الأمر، معدل تأخير يبلغ أربعة أشهر (على وجه التحديد 113 يوماً) بعد الموعد النهائي الدستوري للمصادقة عليها. لم يتخلّى البرلمان عن دوره الرقابي في العملية فحسب، بل قام أيضاً بتطبيع الممارسة غير القانونية المتمثلة في عدم إقرار الموازنة من خلال الموافقة على نحو 700 سلفة للخزينة - ما سمح للحكومة بالإنفاق من عام 1992 إلى عام 2015 - تم إقرار 240 منها في عامَي 2011 و 2012 فقط. في الواقع، أصبح البرلمان ورئيسه جزءاً فعلياً من السلطة التنفيذية، منتهكين بذلك مبدأ الفصل بين السلطات.

لقد تم إضعاف الهيئات الرقابية الأخرى مثل ديوان المحاسبة، المكلف بمراجعة نفقات الدولة، عن قصد، من خلال تقويض قدرتها المالية والبشرية، على عكس الوزارات التنفيذية المحتفظة بالموظفين. كما خسر ديوان المحاسبة أيضاً الكثير من صلاحياته في الموازنة بسبب الإنفاق من خارج الموازنة من خلال الصناديق الخاصة (الجنوب، والمهجرين، ومجلس الإنماء والإعمار)، والتي لا تخضع إلا لمراقبة ما بعد التدقيق والتي أصبحت مستحيلة بسبب قدرة ديوان المحاسبة المحدودة.

إن موازنة عام 2022 والعملية التي تم إقرارها بها ليست سوى دليل على مرض التجاوزات عند النخبة السياسية في لبنان، التي أفسدت عملية الموازنة المؤسساتية. هذا النظام الضعيف للحفاظ على النخبة لا يمكن أن ينتج حلولاً للأزمة الحالية، على أي حال، هذا هو النظام ذاته الذي يقع في صميم الكارثة الحالية في لبنان.

*نُشر هذا المقال باللغة الأجنبية على موقع thepolicyinitiative.org في 12 تشرين الأوّل 2022

> السياسات التي تحابي النخبة الطائفية والاقتصادية في البلاد تكمّلها وتدعمها سياسات تمنع المحاسبة في إدارة موارد الدولة

(انجل بوليغان ـ المكسيك)

الأزمة المقبلة عبر «كريدي سويس»؟

أثار الكلام عن إفلاس مصرف «Credit suisse» السويسري قلقاً كبيراً في الأسواق الماليّة العالمية التي لم تقتنع بتصريحات مسؤولي المصرف النافية لإصابته بأزمة سيولة. بل فتحت باباً للسؤال: ماذا لو تكرّر ما حصل عندما أفلس مصرف «Lehman Brothers» وأشعل أزمة مالية عالمية عام 2008؟ فما هي الخيارات المتاحة لدى المصارف المركزية الغربية في ظل ما تعانيه الآن لمكافحة التضخّم. وما ينجم عن ذلك من ركود؟ ففي حال حصول أزمة مالية، يصبح العالم أمام طبقات من الأزمات: أزمة تضخّم مصدرها المعالجات للأزمة المالية العالمية عام 2008، ثم تليها طبقة من الركود الذي يتفشّى في الدول بكل مفاعيله السلبية، وفوقها تأتي أزمة مالية تنتشر في المصارف الكبرى!

ماهر سلامة

ليس لدى أحد فكرة عما يمكن أن يحصل إذا اندلعت أزمة مالية جديدة في الوضع العالمي الراهن، ولا سيما أن أزمة كهذه انفجرت عام 2008 وعولجت على مدى السنوات التالية بسياسات نقدية توسعية تطلّبت خلق النقد وضخّه في الأسواق. ويُعتقد على نطاق واسع بأن هذه كانت جذور أزمة التضخّم التي يشهدها العالم اليوم، والتي تعالَج وفق آليات تقليدية تقضي برفع الفوائد لامتصاص كميات نقدية هائلة من الأسواق ما يسبب ركوداً اقتصادياً حول العالم. إذاً، أي أدوات يمكن استخدامها اليوم، إذا اندلعت أزمة مالية مماثلة لتلك التي حصلت عام 2008؟

يُثار هذا السؤال في أعقاب تحليلات أشارت إلى إصابة مصرف «كريدي سويس» بأزمة سيولة قد تمتدّ وتنتشر على نطاق أوسع. ظهرت هذه التحليلات عندما سُرّب خبر مفاده أن المدير التنفيذي الجديد للمصرف، أولريش كورنر، أصدر مذكرة داخلية تجزم بأن المصرف لا يعاني من مشكلات في السيولة ولا في رأس المال. وقد أتى ذلك بعد انخفاض حادّ شهده سعر سهم المصرف السويسري في نهاية الشهر الماضي، ما أطلق موجة تحليلات تشير إلى أن المصرف السويسري لديه أزمة سيولة تحت الرماد ستخلق، بسبب كبر المصرف وحجم ارتباطاته بالأسواق العالمية، أزمة عالمية مماثلة لتلك التي تفجّرت عام 2008 مع أزمة مصرف «ليمان برادرز». ولا سيما أن هناك الكثير من الظروف المالية والنقدية المقلقة في الأسواق، فأزمة كهذه ستأتي بعد أعوام من السياسات النقدية التوسعية، التي انتهت بموجة تضخّمية انطلقت في مطلع هذه السنة. تراكمت هذه الموجة على مدى سنوات الضخّ النقدي وازدادت وتيرته خلال أعوام تفشّي كورونا، ثم تفاقم الأمر مع بدء الحرب الروسيّة الأوكرانيّة التي سبّبت صدمة في أسعار النفط فاقمت الزيادة في معدلات التضخّم وخلقت انقطاعات في سلاسل التوريد المتعدّدة وخصوصاً توريد السلع الأساسية مثل القمح والأسمدة والمعادن... وبعد المواجهة برفع أسعار الفائدة، من قبل المصارف المركزية، بدأت تلوح في الأفق مخاطر أزمة مالية جديدة.

«Credit Suisse» مأزوم؟

ليس ممكناً الحسم إذا كانت أزمة «Credit Suisse» ستفجّر أزمة ماليّة عالمية. فالظروف الحاليّة مغايرة تماماً للظروف التي حصلت فيها الأزمة الماليّة العالميّة عام 2008، إنما هذا لا يلغي أن الظروف الحاليّة قد تكون مؤاتية أكثر لاندلاع أزمة بهذا الحجم. هو احتمال قائم سواء كانت أزمة المصرف السويسري صحيحة أم كانت هناك أزمات كامنة في مؤسسات ماليّة كبرى غيره. فمصرف «Credit Suisse» يُعد من أكبر المصارف في العالم، وهو ثاني أكبر مصرف في سويسرا، ولديه أصول بلغت قيمتها 755 مليار دولار في نهاية العام الماضي، وحالة التخبّط الظاهرة في هذا المصرف ليست حديثة، إذ شهد في السنوات الأخيرة سلسلة ضربات متنوّعة أدّت إلى اهتزاز الثقة فيه. فهو كان جزءاً من فضيحة في عام 2020 أدّت إلى استقالة المدير التنفيذي بعدما توصّلت التحقيقات إلى أن المصرف وظّف محققاً خاصاً للتجسس على مدير وحدة إدارة الثروات لديه. ومنذ أشهر أدان القضاء السويسري هذا المصرف بتهمة الفشل في منع حصول عملية غسل أموال، وهي كانت أوّل محاكمة جنائيّة في ذلك البلد يخضع لها أحد المصارف الكبرى. كما أنه تعرّض لخسارات ائتمانية في السنتين الماضيتين، إحداها من مؤسّسة «غرينسيل» المالية، والثانية من شركة «أركيغوس».

بنتيجة كل هذه العوامل، انخفض سعر سهم «كريدي سويس» وارتفعت الفوائد على أدوات «مقايضة التخلّف عن سداد الائتمان» الخاصة بالمصرف (هذه الأصول الماليّة هي عبارة عن تأمين ضد التخلّف عن سداد ائتمانات الشركة، وهي سند يرتّب على الجهة المصدرة فوائد مقابل ضمانة ضدّ التخلّف عن السداد من الجهة التي تحمله أي أن الحامل يتكفّل بتسديد المتأخرات. وبالتالي، كلما ارتفعت الفائدة التي تدفعها الجهة المصدرة، كلما كانت احتمالات التخلّف عن السداد مرتفعة أكثر). كما أنه جرى التداول بأن المصرف يقوم بتصفية بعض أصوله، مثل فندق «سافوي» في زيوريخ. ورغم نفي إدارة المصرف وجود أزمة سيولة لديه، إلا أن كل العوامل تشير إلى وجود مشكلة ما. فحتى المصرف المركزي السويسري أعلن منذ أسبوعين أنه يراقب وضع «Credit Suisse» بشكل مستمرّ.

احتمالات اندلاع الأزمة

بالنسبة إلى الأسواق المالية، ما هو مقلق أن تكون المشكلة نظاميّة، ولا تكون محصورة بمصرف معيّن. فمن بعد أزمة عام 2008 وُضعت قوانين وأنظمة، مثل قانون دودد - فرانك في أميركا، ومؤتمر بازل 3، ساهمت في تمتين أوضاع المصارف لجهة تغطية رؤوس الأموال للمطلوبات، والتعاطي مع إدارة المخاطر بشكل أكثر تحفّظاً. مع ذلك، قد لا تكون هذه الإجراءات كافية أمام أزمة جديدة فيها نوع جديد من نقاط الضعف أو قائمة على مشكلة بنيوية متجدّدة. فمثلاً، يقوم الاحتياطي الفيدرالي الأميركي برفع أسعار الفائدة بأسرع وتيرة في التاريخ، ويأتي هذا الأمر بعد عامين من أسعار فائدة قاربت الـ0% لمواجهة أزمة كورونا، وضخّ كمّ هائل من الأموال في الأسواق، وبطبيعة الحال أتى مع هذا الأمر ارتفاع كبير في الديون، سواء كانت ديوناً سيادية أو ديوناً خاصة ذهبت إلى الأسر والشركات. ارتفاع أسعار الفائدة بهذا الشكل، يعني ارتفاع أكلاف الدين وأكلاف إعادة جدولة الدين أيضاً. ومع ارتفاع معدلات التضخّم، يُشكّل هذا الأمر مشكلة أمام المدينين، لأن الأكلاف، سواء كانت أكلافاً معيشيّة أو أكلاف إنتاج، ارتفعت بشكل كبير، ما يعني أن احتمالات التخلّف عن دفع الديون في ارتفاع أيضاً. وقد يشكّل هذا الأمر أزمة ديون عالمية، تؤدّي إلى أزمة ماليّة.

في أجواء التضييق المالي هذه، ترتفع احتمالات حصول أزمات ماليّة، وهو ما يشير إليه الاقتصادي هايمان مينسكي في نظريته عن الأزمات الماليّة. يشرح مينسكي أن المضاربة التي يطول أمدها، دائماً تؤدي إلى انفجار أزمة في نهايتها. فالمضاربة التفاؤليّة في السوق، إذا استدامت لوقت طويل تؤدي دائماً إلى أزمة، وكلما طالت المدّة كلما كبر حجم الأزمة. وهو ما يحدث منذ بداية السياسات النقدية لمواجهة جائحة كورونا في عام 2020.

ويشرح مينسكي الفرق بين المؤسسات الماليّة في هذه الأوقات: بداية هناك مؤسّسات التحوّط، وهي المؤسّسات الأفضل حالاً التي تستطيع أن تغطّي التزاماتها من خلال إيراداتها النقدية. ثم تأتي المؤسّسات المضاربة، وهي مؤسسات تكون غير قادرة على تغطية بعض التزاماتها النقدية، لا سيما تلك القصيرة الأجل. وأخيراً، مؤسّسات «البونزي»، وهي مؤسّسات غير قادرة على تغطية التزاماتها إلا من خلال الاستدانة الإضافيّة. ويكمل مينسكي: خلال فترات رفع أسعار الفائدة يرتفع عدد النوعين الأخيرين من المؤسّسات نسبة إلى مؤسسات التحوّط. بالطبع في المرحلة الحاليّة، لا يمكن معرفة أعداد هذه الأنواع من المؤسّسات، لأن الرهانات التي تقوم بها لا يمكننا أن نراها اليوم، إلا أنه يمكن وضع احتمال وازن بأن مصرف «Credit Suisse» يُصنّف بين مؤسّسات المضاربة أو «البونزي». في وضع هشّ كهذا، يمكن لحدث «اعتيادي» أن يلغي ظروف المضاربة التي أدّت إلى صعود الأسواق بشكل مفاجئ، وقد يكون هذا الحدث هو انهيار مؤسّسة كبيرة أو مصرف كبير كـ«Credit Suisse» على سبيل المثال. كلام مينسكي يظهر أنه في الأجواء الحالية، تعيش الأسواق الماليّة ظروفاً تسهّل حصول أزمة، وهي قد لا تقتصر على بلد ما.

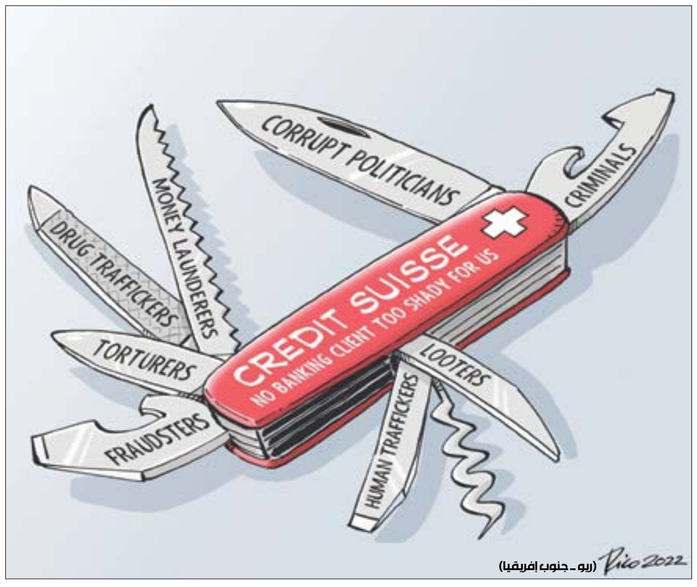

(ريو ـ جنوب إفريقيا)

> منذ بداية تطبيق سياسة «التيسير الكمّي» عام 2008 اصبح النموذج الراسمالي مناقضاً لنفسه

تفادي الأزمة؟

في عام 2008 تحوّل النظام الرأسمالي إلى مكان مختلف كلياً عن مسار العقود التي سبقته. فبعد التنظير حول حريّة الأسواق ودفع دول العالم نحو فكّ القيود وترك الأسواق بحريتها، تطلّبت الأزمة العالمية في عام 2008، من المصارف المركزيّة الغربيّة، التدخّل في الأسواق. وبقي هذا التدخّل قائماً في العقد الماضي من خلال دورات «التيسير الكمّي» التي كانت المصارف المركزية تفرض، من خلالها، بقاء أسعار الفائدة بمستويات منخفضة. لذا، يعتقد الاقتصادي مايكل هادسن، أنه «من خلال هذه العمليّة قام الفيدرالي الأميركي وحده بإدخال 8 تريليونات دولار إلى المعروض النقدي الضيّق».

وبعد جائحة كورونا في 2020، أصبحت هذه السياسة أكثر تطرّفاً. إذ قامت المصارف المركزيّة بخفض أسعار الفائدة بشكل كبير عبر ضخّ الأموال إلى الأسواق. في العقود السابقة، وبحسب توصيف الاقتصادي يانيس فاروفاكيس، قامت الرأسمالية بتسليع النقود، إنما بعد جائحة كورونا أصبح سعر هذه السلعة صفراً. وهو أمر غير منطقي بحسب فاروفاكيس. عملياً منذ بداية تطبيق سياسة «التيسير الكمّي» في عام 2008، أصبح النموذج الرأسمالي مناقضاً لنفسه. بالمناسبة، بن بيرنانكي، محافظ الفيدرالي الأميركي الذي افتتح العمل بهذه السياسة تلقّى خلال الأسبوع الماضي جائزة نوبل في الاقتصاد.

المشكلة هي أن مواجهة أزمة عام 2008 كانت من خلال إنقاذ المصارف، وإبقاء النظام المالي على أجهزة التنفّس عبر السياسات النقدية غير المستدامة. اليوم، بدأت المصارف المركزية، بقيادة الفيدرالي الأميركي، بعكس هذا المسار بهدف مواجهة موجة التضخّم. فإذاً، أدوات عام 2008 ليست متاحة اليوم، لأنها تعني التراجع عن مواجهة التضخّم، والوقوع في نفس الدوامة السابقة. وهذا السياق يعني أمران: الأوّل هو أن الحكومات لن تكون قادرة على إنقاذ المصارف المتعثّرة من دون تبعات اقتصادية، لا سيما في هذه الظروف التضخميّة ومخاطر الركود. والثاني هو أن عمليّة إبقاء النظام على أجهزة التنفّس فقدت جدواها. لذا، من المنطقي أن يُطرح على الطاولة سؤال إذا ما كانت الرأسمالية قادرة على إنقاذ نفسها مرة أخرى؟

«علاء الدين»... الذكاء الاصطناعي الذي يُدير تريليونات الدولارات

نُحب القصص. نتفاعل معها. هي تنقل المعلومات بطريقة بدائية وبديهية، حتى لو تشابه أسماء الأبطال أو الأشياء. مثل تفاحة نيوتن، وتفاحة آلان تورنغ، وتفاحة ستيف جوبز. لكلٍ منها إطار ومغزى. وعلى هذه الأرض، في الشرق، تُروى قصّة عن فتى من بغداد، اسمه علاء الدين، واجهته صعاب الحياة كونه وُلد يتيماً فقيراً يُحيطه البؤس من كلّ ناحٍ. ثم، تغيّر ذلك كله بعدما وجد فانوساً سحرياً. أصبح الفتى ثرياً وقوياً بمساعدة جنّي الفانوس... لكن هناك قصّة تُروى عن علاء الدين آخر، هو عبارة عن ذكاء اصطناعي لا قلب له، وتعاظمت قدرته بصمت، على مدار السنوات الماضية. خُلق بهدفٍ واحدٍ فقط: مراكمة المال وإدارته بشكل لا يتصوّره عقل. تعرّفوا على خوارزميات علاء الدين التي تدير مليارات الدولارات يومياً

علي عواد

في ثمانينيات القرن الماضي، كان هناك شخص يبرع في جذب ملايين الدولارات إلى مصرف «فيرست بوسطن» حيث يعمل. يقوم بالأمر عبر بيع السندات المدعومة بالرهن العقاري (mortgage-backed securities) في الولايات المتحدة الأميركية. هذا الشخص اسمه لاري فينك، وكان في طريقه ليصبح الرئيس التنفيذي في المصرف. ثم، في عام 1986، حصلت كارثة: تنبؤات فينك لمؤشرات السوق كانت فاشلة. تكبّد المصرف بسببه خسائر بلغت 100 مليون دولار. ألقى فينك اللوم على برنامج الكومبيوتر، قائلاً إنه خطأ من قسم الرهانات العقارية في المصرف، وترك عمله محبطاً. لكن بعد عامين افتتح فينك شركة «بلاك روك» (BlackRock) في نيويورك. ومن خلال ما جرى سابقاً، كان في عقل فينك هدفٌ واحد فقط: أن يملك نظاماً حاسوبياً فائق الذكاء، يمكّنه من اختيار المخاطر والفرص في الأسواق المالية والقيام بذلك بشكلٍ أفضل مما يمكن لأي كمبيوتر أو إنسان القيام به.

هكذا بدأت عملية خلق علاء الدين (Aladdin). وهو اختصار للأصول والمسؤولية والديون والمشتقات الاستثمارية (Asset, Liability, Debt, and Derivative Investment Network). في الأيام الأولى لشركة «بلاك روك»، كان التركيز على تحسين إدارة المخاطر من خلال إدراك أعمق لطبيعة الأصول القابلة للتداول ومجمل أنواع العمليات والمعايير التي تُستعمل لشراء هذه الأصول وبيعها. عملياً، هي شركة تتحيّن الفرص السوقية، وجهازها العصبي هو ذكاء اصطناعي.

الإنجاز الأول كان عام 1994، عندما بدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، يرفع أسعار الفائدة أكثر مما توقعته الأسواق. انفجرت محافظ الدخل الثابت وسط ارتفاع أسعار الفائدة وانكماش أسعار السندات. في هذه البيئة المتقلّبة، كشفت تحليلات المخاطر التي تم إنشاؤها باسم «علاء الدين» عن قيمتها؛ صمدت أموال «بلاك روك» بشكل جيد أمام العاصفة المالية، مع أدنى قدر من الخسائر مقارنة بالسوق كله. أتاح «علاء الدين» لفرق الاستثمار في «بلاك روك» فهم ما اشتروه. لوحظ الأمر في السوق وبدأت اتصالات المستثمرين تنهمر على «بلاك روك» من كل حدب وصوب. ورغم أن مستوى التطوّر التقني في البرمجيات والخوارزميات لم يكن مرتفعاً حينها، إلا أنه كان واضحاً أن لدى «بلاك روك» القدرة على التقاط الصفقات إلكترونياً وإدارة تدفق العمل رقمياً، والحصول على جميع البيانات والمعلومات في الوقت الفعلي. كان ذلك نادراً بشكل صادم في ذلك الوقت.

وفي منتصف التسعينيات، أدرك الجميع أن تكنولوجيا علاء الدين، كانت من عالم آخر. في سنواته العشر الأول، جرت تغذية «علاء الدين» بمعلومات حول كل حركة أسعار الأصول ومتغيّرات المخاطر في سوق السندات العالمية. وعندما بلغ 11 عاماً من العمر، كان يتمتع بذكاء شديد في اختيار الخاسرين والفائزين، لدرجة أن لاري فينك باع عام 1999 حقّ الوصول لبياناته لشركات أخرى في وول ستريت. وفي العام نفسه، طرحت شركة «بلاك روك» للاكتتاب العام في بورصة نيويورك وتلاها مباشرة انفجار فقاعة الإنترنت، وهربت أموال المستثمرين من سوق الأسهم إلى السندات. يومها كان «علاء الدين» بطل العالم بلا منازع في عملية الهروب. وفي غضون سنوات، بلغت قيمة «بلاك روك» تريليون دولار. تصاعد نفوذ «علاء الدين» منذ الأزمة المالية عام 2008. فقد بات العقل الخلفي للعديد من أكبر اللاعبين في صناعة إدارة الاستثمار، بناءً على ما كشفته «فايننشيال تايمز». شركات عملاقة مثل «Vanguard» و«State Street Global Advisors» أكبر مديري صناديق الاستثمار بعد «بلاك روك»، هم من مستخدمي «علاء الدين»، وكذلك نصف أكبر 10 شركات تأمين (التصنيف حسب قيمة الأصول)، بالإضافة إلى صندوق التقاعد الحكومي الياباني بقيمة 1,5 تريليون دولار، وهو الأكبر في العالم. كما تعتمد عليه شركات «أبل»، «مايكروسوفت»، «الفابت» (الشركة الأم لغوغل)، لإدارة مئات المليارات من الدولارات في المحافظ الاستثمارية الخاصة بهم.

وفي عام 2017، كشفت «فايننشال تايمز»، أن «علاء الدين» بات موجوداً في 85 شركة لإدارة الأصول ومؤسسات استثمارية مجموع ما يملكوه يبلغ 20 تريليون دولار من إجمالي الأصول، مقارنة مع 11 تريليون دولار قبل أربع سنوات فقط. كذلك قالت، إن تكنولوجيا «علاء الدين» تقوم بإجراء 250 ألف صفقة ومليارات الحسابات المالية كل يوم. وفي عام 2020، قالت «فايننشال تايمز» إنه يوجد 21,6 تريليون دولار يديرها «علاء الدين» من ثلث عملاء «بلاك روك» البالغ عددهم 240 عميلاً. هذا الرقم وحده كان يعادل 10% من الأسهم والسندات العالمية حينها. عملياً، هناك ذكاء اصطناعي، يدير 10% من أصول كوكب الأرض. ومذاك، لم تعد «بلاك روك» تكشف عن مجمل الأصول التي تديرها، وعلى حدّ قول موظف سابق لـ«فايننشال تايمز»، لا يُكشف عن الرقم بسبب «الاهتمام السلبي الذي اجتذبته المبالغ الهائلة». تخوفوا من الحسد ربما.

تجني «بلاك روك» الأموال عبر تقديم مجموعة متنوّعة من الاستشارات بشأن المحافظ المالية والمساعدة في إدارة الأصول. العامل الأساسي في تحقيق الأرباح هو إدارة تريليونات من الأموال تتخطى كل الناتج القومي لأوروبا. وقد استعانت الحكومة الفدرالية الأميركية بالشركة وبـ«علاء الدين» لمعرفة أي من المصارف يجب إعانتها خلال أزمة عام 2008 المالية، فضلاً عن استشارات مالية للمصارف... أدى ذلك إلى تعزيز محفظة عملاء «علاء الدين» لتبلغ 7 تريليون دولار.

لم يقتصر عمل «علاء الدين» إدارة الأصول التقليدية، بل وقعت «بلاك روك» و«كوين بايز» عقداً يتيح للمستثمرين الذين يستخدمون «علاء الدين»، تداول «بتكوين» باستخدام المنصة. وستوفر الخدمة المدفوعة «Coinbase Prime»، للمستخدمين، إمكانات التداول والحفظ والوساطة الرئيسية وقدرات إعداد التقارير لقاعدة عملاء علاء الدين، الذين هم أيضاً عملاء «كوين بايز». وستكون «بتكوين» هي العملة المشفرة الوحيدة المتاحة في البداية. عملياً، سيلتهم الذكاء الاصطناعي بيانات ومعلومات عن سوق العملات المشفرة، وسيصبح علاء الدين قادراً على تقديم النصائح في شراء أو بيع الـ«بتكوين».

21.6
تريليون دولار هي قيمة الأصول التي تدار من خلال برنامج الذكاء الاصطناعي «علاء الدين»

18400
موظف يعملون لدى شركة «بلاك روك» في 36 دولة

1.3
مليار دولار هي قيمة ماسددته «بلاك روك» للاستحواذ على شركة «eFront» الفرنسية التي تملك برنامجاً منافساً لـ«علاء الدين»

> **هو برنامج يتمتع بذكاء شديد في تحديد أنماط عمل الأسواق المالية وتقلّبات الأسعار ما يتيح له تحديد الخسارة واقتناص فرص الربح**

4 أنواع رئيسية من التداول الخوارزمي المعتمدة

■ **الإحصاء**
يعتمد هذا النوع تماماً على الإحصاءات من البيانات التاريخية للمؤشّرات، من أجل التعلّم من التجارب السابقة. تبحث الأنظمة ذات التداول الخوارزمي الإحصائي دائماً عن الفرص في المواقف التي أثبتت نجاحها في الماضي.

■ **التحوّط التلقائي**
هذا نهج أكثر أماناً وأكثر تحفظاً. هدفه الرئيسي هو تقليل المخاطر بدلاً من زيادة الربح.

■ **استراتيجيات التنفيذ الحسابية**
تُستخدم هذه الاستراتيجيات لتحسين كفاءة تنفيذ هدف تداول محدد. يمكن أن يكون أي شيء تريد تحقيقه بسرعة مثل تقليل تأثير السوق أو إنهاء الصفقة.

■ **الوصول المباشر للسوق**
هو في الأساس دفتر أوامر يسمح للمتداولين بوضع الصفقات بسرعة. يمنحهم وصولاً مباشراً ورؤية أفضل في البورصة بمعلومات مهمة مثل الأسعار وحجم التداول.

الخوارزميات وأسواق المال

لكي ينجح المرء في عالم التداول، يجب أن يكون ذو أعصاب فولاذية. هي وظيفة منهكة. قد تكون هناك عشرات المليارات من الدولارات على المحك، أي إن أبسط خطأ بشري سيكون كارثة. لكن استخدام الخوارزميات المبرمجة مسبقاً لمراقبة الأسواق وتنفيذ عمليات الشراء والبيع تحدّ من المخاطر، وإن كانت ترسم سقفاً للأرباح أيضاً. فالبرمجيات لا تملك عاطفة، خلافاً للبشر الذين قد يمنعهم الخوف أو الجشع من اتخاذ قرارات صائبة. والآلة - البرنامج، تشبه الرأسمالية في كل شيء، أي أنها تتخذ قراراتها بناء على مدخلات واضحة ومحددة المعالم ومدروسة المخاطر. ووفقاً لبيانات «SelectUSA» (قمة تعقدها إدارة التجارة الدولية في وزارة التجارة الأميركية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة)، يمثّل التداول الخوارزمي ما بين 60% و73% من مجمل تداول الأسهم الأميركية والأسواق الأوروبية والأسواق الآسيوية الأساسية. كما إن الحجم الإجمالي للتداول الخوارزمي في الاقتصادات الناشئة مثل الهند يقدر بنحو 40%. وفي عام 2003، شكّلت التجارة الخوارزمية ما نسبته 15% من حجم السوق، إنما بحلول 2010، كان أكثر من 70% من تداول سوق الأسهم الأميركية يتم بواسطة الخوارزميات. وفي المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي.

رسم بياني

«التكنولوجيا التجميلية» أحدث مفهوم لزيادة الأرباح

الجمال سلعة. هذا ما أصبح عليه الجمال في عصر النيوليبرالية إذ أصبح مصدراً للمبيعات والأرباح، والمهم تنمية هذه المصادر. في السابق كان الأمر «سهلاً» إذ كان يعتمد على تطوير طبقات من السلع المتّصلة بالجمال والخدمات، وتزخيم تمويل استهلاكها بما يوفّر فرصاً استثمارية لرأس المال ذات ربحية هائلة. إنما اليوم صار الأمر مختلفاً مع إدخال التكنولوجيا لتلعب دوراً حاسماً في المبيعات وفي تعزيز مستويات الربحية. بهذه الخلفية جاء مفهوم «التكنولوجيا التجميلية» الذي خلق منتجات جديدة وأدوات تسويق عابرة للفضاء. ففي عام 2021، حقّقت ما يسمّى «التكنولوجيا التجميلية» إيرادات بلغت قيمتها نحو 3,8 مليار دولار، ويتوقع أن تصل إلى 8,9 مليار دولار بحلول عام 2026.

هذا المصطلح، أي «التكنولوجيا التجميلية» يشمل جميع الأدوات والبرامج القائمة على الذكاء الاصطناعي والواقع المعزّز المستخدمة في مجال التجميل، سواء كانت مرآة ذكية يمكنها محاكاة التجارب الافتراضية (على سبيل المثال إضافة نظارات شمسية على الوجه للتأكد منها قبل شرائها فعلياً) أو برامج التشخيص التي توفّر مسحاً للوجه لتقديم توصيات ذكية، كذلك الفلاتر التي تحسّن أو تغيّر في شكل الوجه كما التنبؤ باحتياجات المستهلك المتعلقة بالجمال، ومحاكاة المظاهر.

لكن كيف يمكن أن تلعب التكنولوجيا دوراً حاسماً في تعزيز المبيعات؟ الأمر بسيط. فمع «التكنولوجيا التجميلية» بدأت المبيعات تتجاوز التحديات التي كانت تواجه التسوّق عبر الإنترنت مثل التأكّد من قياس السلع، أو مدى ملاءمة إطار النظارات للوجه، أو مدى ملاءمة مستحضرات التجميل للوجه... فمثل هذه الأمور، غير ممكنة حالياً إلا عند الذهاب شخصياً إلى محال البسة وتجربة تلك السلع. لذا، فإنه مع التكنولوجيا التجميلية، سيتم نقل التجربة الشخصية من الواقع الحقيقي إلى الواقع الرقمي، من خلال تقنيات تسخّر قوّة البيانات والذكاء الاصطناعي والواقع المعزّز. هذه الحاجة يدركها تجار التجزئة وشركات السلع الاستهلاكية وصانعو مستحضرات التجميل وسواهم، وهم يعلمون أن أداة تعزيز الربحية تكمن في القدرة على زيادة المبيعات من خلال تقنيات ذكية تؤثّر على أنماط استهلاك البشر من خلال زيادة تفاعلهم الفضائي مع المنتجات.

الإيرادات التقديرية لسوق تكنولوجيا التجميل (ملايين الدولارات)
البلدان هي: الولايات المتحدة والصين واليابان وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة والمانيا وفرنسا

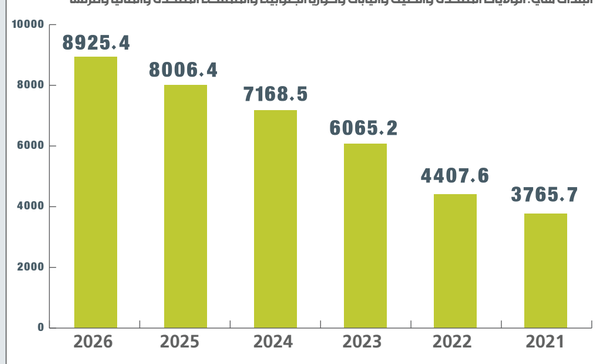

المصدر: Statista

عدد تنزيل تطبيقات التجميل في بعض البلدان

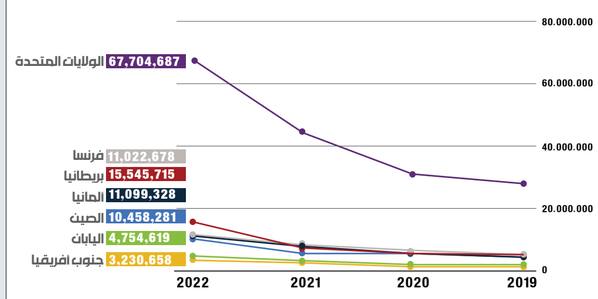

اعتباراً من عام 2021، كانت الولايات المتحدة الدولة الرائدة في تحميل تطبيقات تكنولوجيا الجمال، حيث سجلت ما مجموعه حوالى 44,3 مليون عملية تنزيل في ذلك العام. في حين أن التوقعات لعام 2022، تظهر أن هذا الاتجاه التصاعدي في تنزيلات تطبيقات تكنولوجيا الجمال سيستمر في جميع البلدان، مع زيادات كبيرة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

المصدر: Statista

مقال

التدخّل الرأسمالي في الأسواق «اشتراكية الأغنياء»

ورد كاسوحة

غالباً ما تكون أسعار النفط محدِّداً أساسياً، من ضمن محدّدات أخرى عديدة، لوجهة الاقتصاد الرأسمالي، ولا سيّما خلال الأزمات. فهي تتحرّك وفقاً لمنطق التضخّم نفسه، إذ يكون ارتفاعها النسبي مؤشّراً على نموّ الناتج الإجمالي العالمي، مع زيادة الطلب على موارد الطاقة لأغراض صناعية وتجارية، قبل أن يبدأ المفعول العكسي لهذا الارتفاع، مع كبح نموّ الأسعار الشديد، لحالة التعافي. وكما في حالات التضخّم المعتادة، تنتهي التقلّبات في الأسعار بسرعة، مع تَرْك عملية التصحيح، للسوق نفسها. إذ لا حاجة، مع التوازن الحاصل بين العرض والطلب، لتدخّل مباشر من منتجي النفط الكبار، سواءً داخل أوبك أو خارجها، بغية تصحيح الخلل في التدفّقات النفطية. ظلّت هذه المعادلة سارية، حتى عام 2014، حين بدأت ارتدادات أزمة الرهون العقارية بالتأثير على أسواق النفط. فمع شحّ السيولة النقدية في العالم، على إثر تطبيق سياسات التشديد الكمّي، تراجَعَ الطلب إلى حدود كبيرة، وانهارت الأسعار، إلى حدّ ملامسة سعر البرميل قعر الـ25 دولاراً، وبالتالي لم يعد عامل السهولة في إنهاء التقلّبات، قائماً. هكذا، بل تعطّلت الأداة السوقية الخاصّة بالتصحيح الذاتي، وصار التدخّل من جانب المنتجين «أمراً محتوماً».

الحاجة المشتركة للتدخّل

التزامن بين الأزمتين أضفى طابعاً مركّباً على ديناميات الاقتصاد الرأسمالي المستجدّة. فالحاجة إلى التدخّل أصبحت مشتركة بين الأطراف التي تدير السياستين النقدية والنفطية، مع خروج دورات التضخّم والركود عن السيطرة بالنسبة إلى السياسات النقدية، وحصول تقلّبات غير مسبوقة في أسعار المواد الخام بالنسبة إلى الدول المنتجة للنفط. في هذا السياق وُلِدت مجموعة «أوبك بلاس» لتصبح هي الجهة المسؤولة، ليس فقط عن تسعير النفط، بل أيضاً عن منع السوق من إيصال التقلّبات في الأسعار، إلى الحدّ الذي يهدّد، أرباح المنتجين الكبار. المعادلة التي أرْسَتها المجموعة، منذ عام 2014، تشبه إلى حدٍّ كبير ما حصل في سوق النقد، حيث التدخّل يحصل في حالتين: حين ترتفع الأسعار إلى الحدّ الذي يهدّد بحدوث تضخُّم غير مسيطر عليه، ثمّ حين تنخفض، لاحقاً، إلى درجة تَحَوُّل «الركود المطلوب» إلى عائق أمام استمرار الطلب على السلع والخدمات. أي على النموّ الرأسمالي نفسه. الكبح الذي حصل في الحالتين لمنطق العرض والطلب، أوصَلَ السوق إلى حالة، لا تعود فيها قادرة على إدارة نفسها بنفسها. ثمّة بهذا المعنى، ليس فقط «كينزية جديدة»، أو نسخة مُحدثة من دولة الرعاية، بل أيضاً «اشتراكية فوق دولتية»، ولكن بين المستفيدين من التدخّل الرأسمالي، حصراً. وهو ما يفسّر، الكباش الحاصل بين الحزبين في الولايات المتحدة على السياسة الاقتصادية، إذ يعتبر الجمهوريون إقرار رزم التحفيز البليونية، بمثابة «اشتراكية»، تمارسها المصارف المركزية على نطاق دولي، فيما يكتفي الديموقراطيون تحت إدارة بايدن بالقول، إنها حاجة للإبقاء على التدفقّات الرأسمالية، قائمة. والحال أن حجّة الديموقراطيين أقوى بالفعل، لأنّ ما يحصل عملياً، هو إضافة أداة جديدة إلى الأدوات السابقة للتحكُّم بالسيولة، بحيث لا يتم تصحيح التدفقّات فحسب، بل أيضاً مضاعفة حجم النقد، بمعدّل قياسي. أي، إلى الحدّ الذي يتم فيه إغراق الأسواق فعلياً، بالنقود. غير أنّ حصول ذلك مرهون بتعطيل عمل الأسواق، جزئياً، والحدّ من سياسة العرض والطلب. بمعنى، استخدام القيود التي وضعتها الاشتراكية ومن بعدها الكينزية، على تدفّقات رأس المال، في اتجاه معاكس، بُغية رفع معدّل الربحية التي كبحتها تقلّبات الأسواق، عقب أزمة عام 2008. وهي، تقريباً «الفلسفة ذاتها» التي قادت إلى إنشاء مجموعة أوبك بلاس، في سوق النفط، حيث الحاجة إلى الحفاظ على معدّل الربحية، تقتضي أو تتطلّب كبح السوق، بدلاً من تركها تعمل بمفردها كما كانت سابقاً.

اشتراكية الدول الغنية

التدخّل بهذا المعنى، يحصل لمصلحة نموذج لا تستفيد منه أيّ أكثرية تُذكر، سواءً لجهة قوى العمل أو الدول النامية. فالطلب وفقاً لهذه المعادلة، لا يكون مدفوعاً بسياسة إنتاج واستهلاك واضحة، بقدر ما يرتبط بإتاحة السيولة بكثافة، لجعل العودة عن معدّلات التضخم المرتفعة محفوفة بمخاطر «الركود المستدام». هذا يصعّب إلى حدّ كبير، إنهاء التقلّبات في الأسواق، وبالتالي يؤدّي إلى إطالة أمَد الأزمة، لا سيّما بالنسبة إلى الفئات الأكثر هشاشة، سواءً داخل الدول الرأسمالية أو خارجها. والحال أنّ موقع هذه الفئات في النموذج الجديد هو الأضعف، لأنها تعجز في الحالتين عن مجرّد البقاء. فلا هي قادرة على مواكبة التضخّم بفعل تآكل قوّتها الشرائية، حتى حين تكون ثمّة سيولة في الأسواق، ولا هي تستطيع، أيضاً، تحمّل الركود الذي يهدّدها بالبطالة والخروج من سوق العمل، بمجرّد الشروع بسياسة التشديد النقدي. الثمن الذي تدفعه، في الحالتين، هو نتاج تعطيل عمل السوق، لمصلحة الجهات التي تضع السياستين النقدية والنفطية. فالمصالح الرأسمالية هنا باتت مهدّدة، بفعل التقلّبات الشديدة، ليس في الأسعار فحسب، بل في تدفّق الرساميل نفسها، ومعها بالطبع، السلع والخدمات واليد العاملة. هكذا، يصبح التدخّل، سواءً في سوق النقد أو في السوق النفطية، معادلاً لما يسميه بعض الاقتصاديين الماركسيين «اشتراكية الأغنياء»، حيث الاستفادة

> الاستفادة من التدخل الرأسمالي في الأسواق محصورة بالاقتصادات الصناعية الكبرى القادرة على الصمود أمام أسعار الفائدة المرتفعة وصعود النفط والغاز وموارد الطاقة الأخرى

محصورة بالاقتصادات الصناعية الكبرى القادرة على الصمود أمام أسعار الفائدة المرتفعة، وإزاء صعود النفط والغاز وموارد الطاقة الأخرى.

المعاناة من التدخّل النقدي النَّشِط

والحال أنّ حصّة الدول النامية من هذه الخسارة أكبر من غيرها. فحين يحصل التدخّل لمصلحة تشديد السياسة النقدية، لا تقتصر تداعياته، بالنسبة إليها، على فقدان الوظائف وارتفاع معدّل البطالة، بل تتعدّاهما، إلى التأثير، سلباً، على الاقتصاد الكلّي لهذه الدول. فمع ارتفاع أسعار الفائدة، تتعزّز قيمة الدولار تجاه باقي العملات، وبالتالي تصبح كلفة الاستيراد أعلى بالنسبة إلى الاقتصاد. يؤدّي ذلك، إلى وقوع عجز في الميزان التجاري، أكبر من ذاك الحاصل في الفترة التي يكون فيها الدولار أرخص، هذا إذا كان ثمّة بالفعل وَفْر أو فائض في أيّ مرحلة سابقة، على اعتبار أنّ واردات هذه الدول، غالباً ما تكون أكبَر من صادراتها. حتى الميزة الوحيدة الناجمة عن صعود الدولار، والمتمثّلة في انخفاض قيمة العملة المحلّية، على ضفّة الصادرات، تصبح مع ازدياد كلفة الاستيراد، غير ذات جدوى. بمعنى أنّ حجم الواردات سيظلّ أكبر، مهما ازدادت التنافسية المدفوعة بعامل التصدير المستفيد من رخص العملة، إذ غالباً ما تمتصّ أسعار الفائدة المرتفعة، الموضوعة رأسمالياً، أيّ زيادة في الإنتاج المحلّي ومعه التصدير، لمصلحة الواردات. ويزداد الأمر سوءاً، مع خروج الرساميل الأجنبية بكثافة، من الأسواق الناشئة، حيث تنخفض جاذبية الاستثمار، بسبب انخفاض قيمة العملة التي تتحوّل إلى عبء على المستثمر الأجنبي، حتى حين تكون كلفة إنتاجه ومعها أجور العمالة المحلّية والرسوم والضرائب، أقلّ من نظيرتها، في الغرب أو في الأسواق الرأسمالية. انخفاض الأرباح هنا، يقود إلى مشكلة أكبر من خروج الرساميل نفسها، فمع الانهيارات الكبيرة في البورصات وإقفال الشركات المتعاملة مع الأجانب، يتقلّص حجم سوق العمل المرتبط بهذه الصناعات، وتخسر الطبقة العاملة المحلّية، كلَّ الوظائف التي توافرت لها، في مرحلة طفرة الاستثمارات في الأسواق الناشئة. كلّ ذلك، بسبب المقامرة التي تمثّلها السياسات الرأسمالية الجديدة، الخاصّة بالتدخّل النَّشِط، لا سيّما مع تواترها الشديد أخيراً، بُعيد استفحال دورات الركود والتضخّم، إلى حدود بعيدة.

الأثَر المزدوج لخفض إنتاج النفط

على أنّ الأثَر الذي تتركه المقاربتان النقدية والنفطية، على الدول النامية، ليس واحداً. فالتركُّز الكبير للثروة، غرباً وشمالاً، المصاحِب لرفع أسعار الفائدة، يقابله تركُّز مقابل، أو معادِل، لسياسة خفض إنتاج النفط، شرقاً وجنوباً. العوامل الجيوسياسية هنا، تلعب الدور الأكبر في حصول هذا النوع من التوازن، ولكن ليس من دون تفاوتات كبيرة، داخل الدول النامية نفسها. فالمصلحة المشتركة لهذه الدول في تكبيد الدول الرأسمالية خسائر، على مستوى الاستفادة من الريوع النفطية، يتحوّل أحياناً، إلى وبال على البلدان الأكثر فقراً في الجنوب، لا سيّما تلك التي تعتمد في وارداتها، على النفط والغاز. ويزداد الحال سوءاً، حين تتزامن استراتيجية خفض الإنتاج، مع أزمات اقتصادية أكبر، على مستوى العالم، مثل تلك الحاصلة منذ أشهر، في أوكرانيا. بالنسبة إلى معظم الدول التي نأت بنفسها، فعلياً، عن الحرب هناك، لا تساعد خطّة أوبك، على تسريع تعافي الاقتصاد العالمي، أو «إعادة التوازن إلى الأسواق»، كما تقول المجموعة في متن قرارها. حتى لو لم يُعلَن هذا الموقف، فإنه يبقى حتى إشعار آخر، محدِّداً لاستراتيجية الدول التي لا ترى مصلَحة في الانحياز، عسكرياً، إلى أيٍّ من طرفي الانقسام العالمي. ومع أنها أقرَب جيوسياسياً، وحتى اقتصادياً، إلى موسكو ومعها الصين، إلا أنّ المصلحة التي تجمعها مع روسيا في تعزيز المواجهة مع الغرب، استراتيجياً، لا تنسحب على نظيرتها الاقتصادية. فهذه الأخيرة، تبدو أقرَب، إلى سياسة الحفاظ على معدّلات الأرباح، معتدلة، إن لم نَقُل، منخفضة، بالنسبة إلى تسعير النفط. التموضع الاقتصادي يُملي عليها ذلك، حيث تعتبر كدول مستهلكة من أكثر المتضرّرين من سياسة خفض الإنتاج، وهو اعتبار يتقدّم على سواه، في ترتيب الأولويات. فمع تراكُم الأزمات الاقتصادية، فوق بعضها البعض، تصبح الأولوية، للخيارات الأقلّ كلفة على الاقتصادات النامية. وهذا يعني، في ظروف الحرب الاقتصادية الحالية، ومعها نظام العقوبات الغربي، تحييد الموارد الاقتصادية الأساسية عن الاستقطاب الشديد الحاصل، أقلّه لجهة المعروض وآلية تسعيره، بحيث لا يتحوّل هو الآخر، إلى أداة مُطلقة وصفرية، في الصراع الجاري، على مستوى العالم.